

تأليف
الدكتور علي أبو المكارم
عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقًا»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقًا»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع - القاهرة

اسم الكتاب : تعليم النحو العربى عرض وتحليل
اسم المؤلف : الدكتور على أبو المكارم

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م

رقم الإيداع : ٢٠٠٤٢ / ٢٠٠٦.
الترقيم الدولى: 977-382-108-0

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع
القاهرة: ٦٥ شارع النزهة — مصر الجديدة
تليفون: ٢٩٠١٥٨٣
E-mail:mokhtar_est@hotmail.com


تعليم النحو العربي
عرض وتحليل


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــة

يعرض هذا الجزء من دراستنا عن النحو التعليمي لموضوعين متصلين :أولهما تتبع تاريخى تتبع تاريخى لمصنفات تعليم النحو العربى، وثانيهما تحليل موضوعى لأحد هذه المصنفات، والغاية من هذه الدراسة -بشقيها- التعرف على المحاور الأساسية التى سارت عليها العملية التعليمية لهذا العلم منذ نشأته فى القرن الثانى الهجرى إلى قبيل العصر الحديث. وهذا التعرف-فى تقديرنا – نقطة بدء أساسية فى فهم الكيفية التى كان يتم بها تعليم النحو، وهذا الفهم -بدوره-مدخل ضرورى للإجابة عن سؤال: كيف نُعَلم النحو اليوم؟ ذلك أن النظر فى التجارب السابقة يضيىء التجارب اللاحقة، وتأمُّل ما كان يفتح الباب لإضافة ما يجب أن يكون.

ومعنى هذا أن الموضوعين اللذين يتناولهما هذا الجزء من الدراسة-برغم أهميتهما الذاتية -أشبه بالمقدمات، وأنه يفترض أن تمضى بعدهما قدما إلى مدى أبعد ، فتقدم تصورا محددا لنحو تعليمى يحاول أن يتلافى ما قد يكون هناك من سلبيات كشفت عنها هذه المقدمات، نحو يهتم بالمنهج الذى يحكم المؤلف، ويتم فى ضوئه تحديد المادة العلمية لكل مستوى من مستويات العملية التعليمية، واختيار الأدوات اللازمة لتوصيل هذه المادة، وهو ما أرجو أن يعنى به الجزء الثانى من هذه الدراسة التى آمل أن تكمل بصدوره فى وقت قريب.

ومن الحق أن أقرر أن بعض بحوث هذا الجزء-الذى بين يدى القارئ-قد تم منذ عهد بعيد، وأن بعضه الآخر قد أنجزته منذ أيام معدودات، ولعل هذا التطاول الزمنى ترك عليها بصمته، ولكنى آمل ألا يكون قد تناول منهج الدراسة أو خطتها، وهما فى يقينى الأسس الجوهرية للعمل العلمى، أما المنهج فلأنه يتصل أوثق الاتصال بالمنهج الذى اقترحناه بديلا لمناهج البحث فى النحو العربى منذ قرابة ثلاثين عاما، ذلك الذى

تناولنا فيه بالنقد الموضوعى المناهج التقليدية من ناحية والمنهج الوصفى من ناحية أخرى، ومازال كاتب هذه السطور مقتنعا بالحاجة إليه، إذ إن الزمن قد أتاح لنا التأكد من صلاحيته فى أعمال متعددة ومتجددة، فضلا عما أكده عدول "الوصفيين" عن المنهج الوصفى من سلامة مقوماته، وأما الخطة فلأن رسم خطة أى بحث علمى عمل عقلى موضوعى فى المقام الأول، سواء فى إطارها العام أو فى جزئياتها أو فى علاقات هذه الجزئيات، ولا أظننى لو أعدت تخطيط هذا العمل مرة أخرى أتجاوز ما فعلت من العناية بخطوات ثلاث: الدرس التاريخى، والتحليل الموضوعى، والتطبيق المنهجى، ولا أظن القارئ الذى ألف أعمالى السابقة يتصور أننى أنفى عن أعمالى الخطأ وإنما -على العكس من ذلك أستعين به عليها.

ورحم الله امرأً أهدى إلينا عيوبنا،

على أبو المكارم

مدخل
مقولات أساسية

قضية (تعليم النحو العربي) من القضايا التى اتسمت-وتتسم-بالأهمية البالغة،هكذا كان شأنها فى الماضى، وهذا هو حالها اليوم، وما أحسب إلا أن هذا هو أمرها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وما ذلك إلا لأن النحو صلب العربية وهيكلها،ومحور مبناها، وعماد معناها، وقاعدة وظائفها، وأساس تصرفها. لذلك لم تفقد قضية (تعليم النحو)-برغم طول الزمن عليها وامتداده بها-شيئا من أهميتها، ولم تخلق جدتها، ولم تذهب قيمتها، ولم تخمد فاعليتها، ولم تزل-قط-الحاجة إلى العناية بها، وبحث جوانبها ومجالاتها، وحسبنا أن نرجع إلى قوائم المصنفات النحوية ونلم بطرف من تاريخها، ونقف على أسباب تأليفها، وعوامل تصنيفها، لندرك أن (تعليم النحو) كان أحد العوامل الرئيسة فى تعددها وتنوعها، إن لم يكن العامل الأشد تأثيرا فيها.

ومن الممكن تناول قضية (تعليم النحو) من جوانب مختلفة وزوايا متعددة، بوسع الدارس المتفحص أن يجد فى كل جانب من جوانبها معالم ليست فى غيره منها، وأن يلمح فى كل زاوية من زواياها خصائص تنفرد بها وتميزها. وأحسب أن فى طليعتها المستويات الأربعة الآتية:

المستوى الأول: تناول القضية من الناحية التاريخية:(١)

بما يعنيه هذا التناول من رصد الظاهرة تاريخيا ثم تحليلها، وما يتطلبه ذلك من الوقوف على طبيعة العملية التعليمية وأساليبها، وتحديد حجم قضية (تعليم النحو) فى كل مرحلة

(١) انظر- مثلا لذلك-: (النحو التعليمى حتى منتصف القرن التاسع الهجري) وهو بحث منشور بالعدد الثانى بمجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى. و(النحو التعليمى فى خمسة قرون) وهو بحث منشور ضمن كتاب: (بحوث لغوية وأدبية).

من مراحلها، والتعرف على العوامل المؤثرة بها، وتحديد نتائجها وبيان مدى ما كان لذلك كله من أثر مباشر فى وضع المصنفات التعليمية فيها.

وهذه القضايا جميعا أدخل فى باب (تاريخ التعليم) منها فى باب (مناهج التعليم) وغاية الدراسة التاريخية التعرف (إلى ما كان على نحو ما كان)، باستعمال كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى هذا التعرف، من نصوص وأخبار، وآثار، إلى غير ذلك من أدوات يمكن أن يوظّفها الباحث لكشف جوانب الظاهرة التى يدرسها وإضاءة مختلف جوانبها.

وبالرغم مما قد يلمسه الدارس لتاريخ التعليم فى الدولة الإسلامية من صعوبات لقلة المصادر التى عرضت لهذا الموضوع قديما وحديثا[1]، فإن من الممكن مع ذلك قهر هذه الصعوبات بالتحلى بالصبر والدأب فى استقصاء. ماورد فى كثير من المصادر من شذرات مبثوثة ومتفرقة، تناولت (المدارس) و (المساجد) و (العلماء) و (المدن) و (الأزمنة) بالتأريخ. فإنها جميعا دأبت على أن تذكر ما قد يتصل بالعملية التعليمية وبخاصة فى جانبها التاريخي[2].

---

(١) أعترف بأننى لا أعرف ممن تناول تاريخ التعليم بالدرس المباشر فى تراثنا العربى غير عبد القادر النعيمى المتوفى سنة سبع وعشرين وتسعمائة، فى كتابه: (الدارس فى تاريخ المدارس)،أما المعاصرون فباستثناء ما كتبه الدكتور أحمد شلبى عن: (تاريخ التربية الإسلامية) والدكتور أحمد فؤاد الأهوانى عن: (التربية فى الإسلام)، والدكتور كامل الفقى: عن: (الأزهر) والدكتور ناجى معروف عن: (نشأة المدارس المستقلة فى الإسلام) و (مدارس واسط) و (تاريخ علماء المستنصرية) و (مدارس مكة)، والسيد عبد الرحمن صالح عن: (تاريخ التعليم فى مكة)، فإن: إسهام الباحثين فى هذا المجال مازال محدودا لايتجاوز اللماحات العارضة التى يستطرد إليها أثناء دراسة موضوع يتصل بالحياة العقلية أو العلمية دون أن يتناوله بالتحليل المباشر، وحسبك مثلا أن ترجع إلى ما كتبه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم فى (تاريخ التعليم فى عصر محمد على) والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور عن: (التعليم فى مصر) والدكتور محمود عبد الرزاق شفشق عن (التربية الإسلامية) و (التعليم فى عهد المماليك والاحتلال العثمانى) ضمن (تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية) والدكتور أحمد بدوى عن: (الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية) والدكتور سيد إبراهيم الجيارعن : (تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية).

(٢) أجد من واجبى أن أقرر أن دراسة (تاريخ التعليم)-برغم كل ما يحفها من صعاب-ممكنة، بل إن من الممكن تتبع ما يمكن وصفه بأنه من قبيل (الاتجاهات التعليمية)-وبخاصة فى تعليم (العربية) و(النحو)-وذلك بالعودة إلى مجموعات متكاملة من المصادر يأتى فى طليعتها: كتب التاريخ (سواء التاريخ العام، أو تاريخ الأقاليم، أو المدن، أو الحكام) وكتب الطبقات، والمعارف العامة، والرحلات، والبرامج العلمية.

المستوى الثانى: تناول القضية من الناحية الموضوعية:[1]

بما يفرضه هذا التناول من استكشاف (مستويات) التعليم النحوى ومراحله، وتبيان (المناهج)التى اتبعت فى هذه المستويات والمراحل، وتحليل (المصنفات) الموضوعة لكل منها، أولها فى مجموعها، وجلاء خصائصها وتوضيح عناصرها ومقوماتها، واستخلاص الجوانب الإيجابية والسلبية فيها.

وأرجو أن يكون واضحا فى الذهن أننى حين أجعل (البحث الموضوعي) فى مقابل (الدرس التاريخي) لا أشير بذلك إلى أن الدراسات التاريخية تفقد بطبيعتها مقومات الموضوعية، وتصدر من حيث هى عن رؤية ذاتية، فذلك ما لا أهداف إليه، فضلا عن أنه فيما أتصور غير صحيح، فإن الدراسات التاريخية شأنها شأن كافة الدراسات الاجتماعية- مرتبطة بالمنهج الذى يتبع فيها، والغايات المرجوة منها، وعلى ذلك فإنها-متى التزمت شروط وأساليب البحث العلمى خطواته-دراسات موضوعية، تبرأ من الذاتية أو تكاد، أما إذا لم تلتزم بهذه الشرائط و الخطوات فإنها تصدر عن تعسف فى الرؤية بوسعك أن تسميه ما شئت، قل هو رؤية ذاتية، أو آراء شخصية، أو خواطر غير موضوعية، ولكن البحث التاريخى ليس وحده حينئذ الذى يوصف بذلك، فإنه آنئذ كغيره من البحوث الاجتماعية التى لا تتحرى الأخذ بالضوابط الموضوعية.

ليس القصد إذاً إدانة الجانب التاريخى من الدراسة، وإنما الغاية التى أرجو أن أوضحها هنا أن درس الظاهرة الاجتماعية- وهى هنا تعليم النحو-يمكن أن يتم فى (أطر) متعددة، من بينها الإطار التاريخى الذى يعرض لمسارها الزمنى، والتحولات التى تصيبها، تلك التحولات التى تمتد عن تطاول الزمن عليها أو تغير المكان بها. كما أن من بينها أيضاً الإطار الموضوعى، الذى يهدف إلى تحديد المنهج الذى يتبع فى معالجة الظاهرة موضوع الدراسة، وهى كما ذكرنا منذ برهة (تعليم النحو) -وهل كان هذا المنهج يهدف إلى (تعليم العامة)أو إلى (تعليم الصفوة)، وهل كان يبدأ من (الجزئيات) أو من (الكليات)، وهل

---

(١) أشير هنا إلى نموذج من نماذج البحث الموضوعى لمشكلة تعليم النحو بما عرضت له من تحليل (المشكلات المتصلة بالمنهج) وحدها فى بحثى عن: (الخصائص المنهجية فى النحو التعليمي) وهو بالعدد الثانى من مجلة كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى.

كان يعنى بـ(النصوص اللغوية)أو ينصرف إلى ذكر (القواعد النحوية)، هل كان يحرص على تنمية القدرة على (الحفظ) فيتوجه إلى الذاكرة أو يعنى ب(التحليل)فيتوجه إلى ما فوق الذاكرة من قدرات عقلية.

وأحسب أنه فى ضوء هذا التوضيح قد أزلنا شبهة وجود (تداخل) أو (تعارض) بين هذين المستويين من مستويات الدراسة: مستوى العرض التاريخى ومستوى التناول الموضوعي·

المستوى الثالث: تناول القضية من الناحية الواقعية:

بما يستلزمه هذا التناول من معايشة فعلية للتجارب العملية فى تعليم النحو فى حياتنا المعاصرة، والتعرف على الأساليب المتبعة فى كل مرحلة من المراحل التعليمية، والنظريات التى تحكمها، والنتائج التى تحققها، ثم تقييم هذه الأساليب فى ضوء المحصلة النهائية للعملية التعليمية .

المستوى الرابع: تناول القضية من الناحية التجريبية:

ويكون ذلك بالتوصل إلى وضع طرق تعليمية جديدة تهدف إلى استكمال ما فى الطرق والأساليب المتبعة حالياً من نقص، وتقويم ما فيها من خلل، وسد ما بها من ثغرات، حتى تكون قادرة على أن تستقطب كافة العوامل المواتية لنجاح العملية التعليمية ، وعلى أن تتخلص من كافة العوامل المعوقة أو المنافية له. ثم وضع هذه الطرق موضع الاختبار العلمى بالقياس إلى ما هو متبع بالفعل فى العمل التعليمى الحالى. والالتزام فى قياس النتائج- بالتحليل الموضوعى، على نحو يفتح الباب للنظر باستمرار فى طرق التعليم المتبعة بغية تقويمها، حتى تكون قادرة دائماً على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

* * *

ومن الحق أن أقرر أن موضوعية البحث العلمى تفرض قبل النظر فى هذه المستويات كلها أن نلقى نظرة أولية تكون مدخلاً للقضية، وسبيلاً إلى تصور عام لها، ووسيلة لإدراك علاقاتها، نظرة تضع (إطار القضية) أمام الباحثين، باعتبار أن هذا الإطار هو (المفتاح) الذى يفتح بابها ويلقى بصيصاً من ضوء على محتوياتها، ويكشف بإجمال بعض

دروبها وعلاقاتها، أو هو (التعريف) الذى لابد منه للتعرف على عناصر القضية وأطرافها، وبدونها لا تنتقل إلى الذهن صورتها، ولا تتحدد فى الفكر ملامحها.

إن تحديد هذا الإطار يجب أن يسبق -فيما أرى -كل مرحلة من مراحل التحليل، وكل مستوى من مستويات التناول، لا لكونه (مفتاح) القضية و(تعريفاً) صحيحاً بها فحسب، بل لأنه -مع ذلك وقبله- نتاج عدد من الاعتبارات، التى يمكن أن تعد مقدمات، والتى تتمثل فى الحقائق الثلاث الآتيات:

١- أن التعليم -مهما كانت طبيعته وأهدافه- وظيفة اجتماعية.

٢- أن لكل وظيفة اجتماعية نظاماً يلبى حاجتها، ويحقق غايتها.

٣- أن النظام يستلزم تحديد العاصر المشاركة فى بنائه،والتزام كل عنصر بأداء وظيفته فيه، واتساق العناصر فيما بينها، وتكاملها فى القيام بواجباتها.

ومقتضى هذه الاعتبارات أن النظرة الكلية للقضية يجب أن تسبق كل تحليل للتفصيلات الجزئية، إذ إن هذه النظرة هى التى تضع القضية فى موقعها من البحث العلمى، وتبين بذلك حجمها فيه، وأهميتها له، والاتجاهات والأهداف التى يجب تحريها فى تناولها، والأسس التى لا يصح لذلك إهمالها.

وأحسب أن الأسس السبعة الآتية كفيلة -فى مجموعها -بتحديد مقومات هذه النظرة الكلية، وبيان هذا الإطار العام لها.

الأساس الأول: أنه لا مفر من تحديد وظيفة النحو وغاياته:

ولقد شاع فى بعض المراحل التاريخية القول بأن وظيفة النحو بيان قواعد اللغة وضوابطها، وغايته غرس المقدرة على التمكن منها، فهماً لأساليبها، وتعبيراً بها. ومقتضى ذلك أن(تعليم النحو) ليس غاية تطلب لذاتها، بل وسيلة لغايات أخرى غيرها.

ولقد يكون لمثل هذا القول أصل تاريخى، بيد أنه لم يعد له اليوم من قيمة حقيقية تتجاوز قيمته التاريخية، التى تتمثل فيما يحمله من إشارة إلى بعض أسباب نشأة هذا العلم فى العربية. والحقيقة الموضوعية أن وظيفة (العلم) وغاياته يمكن أن تتطور بتطور مجالاته وتتغير علاقاته، وذلك مطرد فى العلوم الطبيعية، كما أنه ملحوظ فى العلوم الاجتماعية،

وليس من سبيل إلى ادعاء حصر وظائف (العلوم) وأهدافها فيما كان فى طور نشأتها ونموها، لما يسلم إليه هذا الادعاء من القول بثبات المجالات، وجمود العلاقات، ووحدة المقومات، وفى هذه المقولة من التعسف فى التفسير، ما لنحتاج معه إلى مزيد من تحرير.

إن وظيفة النحو المباشرة هى (دراسة مستوى بعينه من مستويات اللغة، ومعرفة نظمه وضوابطه، وصياغة هذه النظم والضوابط فى شكل قواعد كلية تُستخلص مما كان من مأثورات لغوية، وتَحكم ما يكون من مقولاتها) ـ هذا المستوى هو(الجملة العربية) بكل ما فيها من ظواهر،ومالها من جوانب، وما يؤثر فيها من عوامل، وما يتصل به من مجالات. وليس من شك فى أن (الجملة) لايمكن أن تفرُغ وظيفيا مما لها من معاون ودلالات، ومقتضى هذا أن الإحاطة بنظم الجملة وقوانينها تتطلب وعياً بالأصوات وخصائصها، وعلماً بالكلمات وقواعدها، وبصراً بما فى المعجم اللغوى من معان، وفطنة لما فى الأساليب من دلالات. أى أن (النحو) يستدعى بالضرورة اتصالاً بالعلوم التى تعرض بالبحث لمبنى اللغة ومعناها. ولكن هذا الاتصال لاينبغى أن يسلمنا إلى القول باتحاد وظائفها، أو تجاهل الفروق الأساسية بينها.

إن تحديد وظيفة (علم النحو) فى ضوء هذا الفهم يسلم إلى أمرين:

أولهما : أن النحو–وإن شارك غيره من علوم اللغة فى دراسة العربية–فإنه ليس العلم الذى (يضم) كافة قوانينها، بل هو أحد العلوم التى تعرض بالتحليل والتقنين لها، إن قواعد النحو ليست بهذا الاعتبار قواعد اللغة كلها، ولا تعنى معرفة هذه القواعد استيعاب قواعد اللغة بأسرها.

ليس المراد بالنحو إَذًا ما يرادف علم العربية كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة العرب(١)، لا لأن هؤلاء النحاة قد حددوا بأنفسهم (علوم العربية) بحيث يكون النحو جزءا منها وليس (مرادفًا) لها فحسب(٢). بل لأن الحقيقة الموضوعية فى مجال (البحث) و (التعليم) معًا أن النحو علم يدرس مستوى واحدًا من مستويات العربية، وكل محاولة لتوسيع

---

(١) انظر: حاشية الصبان١\١٦، حيث يقرر صراحة أن (المدخل بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية)

(٢) انظر فى تحديد مدلول (العربية) وعلومها كتابنا: (المدخل إلى دراسة النحو العربي) ج ١ ص ٢٦ وما بعدها.

نطاقه بحيث يشمل ما فوق هذا المستوى أو مادونه من مستويات أخرى تعنى اضطرابا فى التصور الصحيح للغة وضوابطها، لما يسلم إليه ذلك من تداخل المستويات وتضاربها، وفقدان الاتصال بينها وبين العلوم التى تدرسها.

إن فى اللغة-كما هو ثابت علميًّا-مستوى صوتيا لايتداخل فيه صوت مع صوت إلا فى ظل نظم بعينها يدرسها علم الأصوات، ومستوى بنيويا لاتتضارب فيه صيغة مع صيغة، وله نظمه الدقيقة التى فصلها علم الصرف، ولها مستوى تركيبى لاتختلف فيه قاعدة مع أخرى بل تتسق جميعا لأداء وظائف الجملة كما يحددها علم النحو، ومستوى معنوى لاتتناقض فيه المعانى والدلالات وهما مجال بحث علمى المعجم والدلالة. ومعنى هذا كله أن محاولة توسيع دائرة البحث النحوى بحيث تشمل جوانب من مستويات لغوية أخرى تحمل بالضرورة خطر تداخل هذه العلوم وفقدانها فى مجموعها الاتساق فيما بينها.

ثانيهما:أن النحو حين يدرس (الجملة العربية) ونظمها لا ينحصر فى ظاهرة بعينها من ظواهرها، بل يستقصى كافة ظواهرها، ويحلل كل خصائصها، ويصنف جميع علاقاتها. ومن ثم فإنه لا مجال لقبول ما شاع بين كثير من متأخرى النحاة من أن مهمة النحو الوقوف عند ظاهرة الإعراب والبناء وحدها. فإن مثل هذه المقولة فضلاً عن مجافاتها للحقيقة الموضوعية التى تمد دائرة البحث النحوى حول (الجملة) وظواهرها، تحمل خطر ترك مجالات بعينها من مجالات الجملة العربية خارج إطار البحث النحوى وضوابطه.[1]

الأساس الثانى: أنه لامناص من تحديد (اللغة) التى ينهض النحو بدراسة مستوى من مستوياتها:

ولا سبيل فى هذا المجال لقبول المقولة المُلْبسة الموهمة التى تقرر أن (النحو يدرس اللغة العربية) ، فإن هذه المقولة -برغم ماتبدو عليه من بداهة-مجرد قول فضفاض غير قادر

---

(١) انظر محاولة النحاة المتأخرين، لتضييق مباحث علوم النحو وقصرها على الإعراب والبناء فى المصدر السابق، وبخاصة موقف الفاكهى، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله، المتوفى ٩٧٢ هـ والصبان، أبى العرفان محمد بن على، المتوفى ١٢٠٦ هـ، ثم انظر أيضًا: إبراهيم مصطفى فى كتاب إحياء النحو، ص ٦٤ ومابعدها.

على تحديد (المادة) التى يقوم النحو بدراستها ، فإن لفظ (العربية) فى حاجة حقيقية إلى تحديد علمى بعد أن صرنا على يقين من أن لدينا- فى التحليل اللغوي-(عربيات) شتى، قد تلتقى فى بعض ظواهرها وخصائصها لكن لا تطابق بينها، وليس صحيحاً ادعاء اتحادها فى مجموعها بإغفال جوانب الاختلاف فيها، لسبب يسير، وهو أنها تأخذ فى مساراتها -وبخاصة فى مجال التطور-سبلاً تختلف اتجاهاتها.

إن لدينا (الفصحى التراثية) إذا صح هذا التعبير[1]، تلك المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، وهى التى يحكم عليها بأنها أرفع مستوى وصلت إليه العربية وأكثرها تصرفاً،وأعظمها قدرة ،وأوسعها إحاطة ، وأعمقها دقة، وأهداها على نهج التعبير سبيلاً، حسبها أنها وسعت كتاب الله، وما دار حوله من بحوث ودراسات، وما صحبه وواكبه من تعدد القول فى مختلف المجالات.

وهذه اللغة الفصحى هى لغة الثقافة والعلم- بمختلف ضروربه - والأدب شعره ونثره- فى بعض المراحل التاريخية.

ولدينا(العامة المعاصرة) -وهي-مع قدر من التحفظ اللغة الرسمية للثقافة والأدب فى حياتنا المعاصرة-وليس من شك فى أن بينها وبين (الفصحى التراثية) نسباً، ولكن من الخلط العلمى أن نقول إنهما مستوى واحد ، فالفروق بينهما كثيرة ومتنوعة، وهى فروق كمية وفروق نوعية ،وهى فروق فى البنية صوتيا وصرفيا ونحويا، وفى الدلالة المعجمية وغير المعجمية، ومرد هذه الفروق إلى أن (العربية المعاصرة) ليست امتداداً للفصحى التراثية، وحدها،بل تعرضت لمؤثرات شتى تركت فيها آثارها، فى طليعتها (الركام اللغوي) الذى تعرضت له من اللغات الأجنبية التى عايشتها فى بعض مراحل حياتها، ثم (التطور اللغوي) الذى يصيب اللغة من حيث هى ظاهرة اجتماعية عند تطاول الزمن

---

(١) أعترف هنا بأن تعبير (الفصحى التراثية) قد استعمل فى بعض المراحل التاريخية فى مطلع هذا القرن بقصد الإساءة إلى العربية ورميها بالتخلف والجمود.ولكننى لم أجد مفراً من إعادة استعماله هنا للدلالة على موقف مختلف ، وهو الإشارة إلى وجود خصائص وسمات تميز الفصحى فى عصر الاستشهاد عن امتداداتها التاريخية بعد هذا العصر ، دون إرادة إدانة الفصحى بحال.ومن لديه مصطلح أفضل للتعبير عن هذه الفكرة فإننى أرجو أن يتفضل باقتراحه.

عليها. وحسبى أن أشير إلى بعض هذه الفروق فيما يأتي[1]:

١- بينهما-أى بين العامة المعاصرة والفصحى التراثية-اختلاف فى عدد من الأصوات، من حيث المخرج، أو من حيث الصفة، أو من حيث النظم المقطعية وتأثيراتها السياقية.

٢- بينهما اختلاف فى ضوابط البنية، وبخاصة فيما يشيع الأخذ به فى (العامة المعاصرة) من قياس على بعض الصيغ المسموعة، أو الأخذ ببعض الظواهر النادرة، فضلاً عن التسامح فى بعض الضوابط تحت إلحاح استعمال بعض أساليب الصوغ غير العربية.

٣- بينهما اختلاف فى بعض قواعد التركيب ، وبخاصة فى جوانب من ظواهر الإعراب، والتطابق العددى، والتطابق النوعى، والترتيب.

٤- بينهما اختلاف فى كثير من المعانى والدلالات، سواء فيما أصاب المعانى المحفوظة من تطور فى كثير من الحالات ، أو فيما جد من كلمات ومركبات لم يكن لها من قبل وجود فى (الفصحى التراثية)، واستحدثت عن طريق التعريب أو النحت أو الارتجال لتلبية ماجَدَّ فى حياتنا المعاصرة من حاجات.

ثم إن لدينا-أيضاً- (اللهجات) المعاصرة.

وأخيرا لدينا-كذلك- (اللهجات) القبلية القديمة.

وإذا كان من الصحيح أن أحداً ممن يشتغلون بالعلم لم يَدع أن (اللهجات) المعاصرة عربية خالصة العروبة،فإن من الثابت أن من الباحثين فى اللغة من يرى أن (لغات) القبائل القديمة جزء لا ينفصم من البناء اللغوى للعربية الفصحى[2]. بل أن الخلط بين

---

(١) أود أن أشير هنا إلى أن هذا الموضوع- وهوتبيان جوانب الاختلاف بين (الفصحي) فى عصر الاستشهاد وفى عصرنا فى حاجة إلى بحث مستقل ومفصل ، يتم فيه تحديد الخصائص البنيوية والمعنوية الدقيقة لكل منهما، بهدف الوعى بمجالات التطور اللغوى التى يمكن – عند غض النظر إليها – أن تنتهى – شئنا أو أبينا – إلى إحداث فجوة واسعة بين هاتين المرحلتين من مراحلها، صحيح أن ذلك التطور لايتم فى فترة قصيرة. ولكن الوعى به والتصدى له قد يكونان وسيلة مجدية من وسائل توجيهه والسيطرة عليه.

(٢) أود أن أقرر هنا أن قدم الظاهرة- وهى هنا(الخلط) بين الفصحى و (اللغات) – لايمنحها حصانة من النقد، ولايحيل خطأها إلى صواب، وما كنت أظننى فى حاجة إلى التوقف عند هذه الحقيقة لولا

(الفصحى التراثية) و(لغات القبائل العربية) من الشيوع والذيوع والاستقرار بحيث تجاوز مواقف اللغويين إلى التأثير بالفعل فى بنية الفصحى التراثية ذاتها. وارجع -إن شئت- إلى أى كتاب من كتب النحو واللغة، أو أى معجم من معجمات الألفاظ أو المعانى لتجد أن (المسموعات) و(المرويات) عن القبائل العربية تشغل حيزاً ذا بال،وهي- جميعاً- من قبيل (المأثورات اللهجية).

ترى. . . أى عربية نختار لكى يقوم النحو بدراستها وفحص مادتها وتحليل ظواهرها لاستخلاص نظم الجملة فيها[1].

ما وجدته من بعض المعاصرين ممن يأبون الأخذ بالأسلوب النقدى فى تراثنا اللغوى من محاولة تسويغ هذا الخلط واعتباره نوعاً من (السعة) فى اللغة ودليلاً على مقدرتها ، والانتهاء من ذلك إلى دعوى إمكان توظيف الميراث اللهجى لخدمة بعض النظم اللغوية، وافتراض تيسير قواعد اللغة الفصحى عن هذا الطريق.ولنا على هذا الاتجاه مآخذ عديدة ليس هذا مجال تفصيلها، ولكن لامفر من تقرير أنه اتجاه غير علمى بحال، لأسباب عديدة، فى طليعتها:

أولاً: أنه لايلتزم بماهو ثابت تاريخياً من انتماء ظواهر بعينها إلى قبائل بذاتها، وشيوع ظواهر غيرها بين القبائل جميعاً.إن إغفال هذه الحقيقة رفض غير مقبول لأساسيات البحث العلمى وأسلوبه فى تحديد الظواهر.

ثانياً : أنه ينطلق من منطلق ذاتى أو شخص لاموضوعى، لأن (اصطياد) الظواهر اللهجية ومحاولة (توليفها) فى (نسيج) الفصحى ينهض على تصور شخصى بإمكان إحداث الاتساق بين عناصر بعينها من الظواهر اللهجية وسائر الأنظمة اللغوية.أو لنقل إنها محاوله (ترقيع) لجسم الفصحى تعتمد على تقرير صلاحية الظاهرة اللهجية للنقل وحاجة الجسم الفصيح إلى ماينقل، ومثل هذا التقرير يرتكز على رؤية ذاتية تقديرية خالصة، واللغة- أى لغة -أوسع فى نظمها من الإرادات الفردية مهما كان مدى إخلاص أصحابها.

ثالثاً: أنه ينهض على تصور غير صحيح بإمكان اصطناع (النظم) اللغوية.والإنسان لا (يخلق) النظام اللغوى، بل كلما يملكه تجاهه هو أن (يستعمله) ، وقد تتمكن الأجيال المتعاقبة من أن (تطوره). أما (خلق) نظم فذلك مالاسبيل إليه.

رابعاً: أنه يغفل دلالة التطور اللغوى بين الفصحى واللهجات، وما يتضمنه هذا التطور من استقرار بعض الأنظمة اللغوية وتلاشى مقابلها اللهجى.وحسبك أن تقارن بين ظاهرة (الإعراب) فى الفصحى وفى اللهجات القبلية لتتأكد من ثبات هذه الظاهرة واستقرار نظمها فى المستوى الفصيح وانتهائها فى المستوى اللهجى، وفى محاولة الخلط بين المستويين محاذير شتى من بينها تضارب اتجاهات التطور فيهما.

(١) أظننى لست فى حاجة إلى أن أقرر أننى مع (الفصحى التراثية) ونظمها البنيوية التى ينبغى -فيما أرى- الاستناد إليها وحدها فى وضع الضوابط لكافة المستويات اللغوية، وبخاصة فى الصيغ والتراكيب اللغوية.

الأساس الثالث: أنه لابد من التمييز بين(تعليم النحو) و (تعليم اللغة):

وليس من شك فى أن بينهما مشابهة وصلات، ولكن ذلك لا ينبغى أن يسلم إلى الخلط بين وظائفهما والطرق المتبعة فى كليهما، إن تعليم النحو مهمة معلمى النحو، أما تعليم اللغة-وأقصد بها هنا الفصحى التراثية- للمجتمع كله فمسألة تتجاوز قدرات هؤلاء المعلمين لتصبح قضية المجتمع بأسره، وهى قضية لا سبيل إلى التصدى لحل مشكلاتها دون الوعى بمتطلباتها وتحديد أطرافها، وإدراك صعابها، ثم الإصرار الدءوب على تحقيق الغايات المرجوة منها، وهى -بهذا كله- قضية الإرادة الحضارية للمجتمع العربى كله، قضية النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم التعليمية فى نهاية الأمر. وأى زعم بأن من الممكن نقل المجتمع إلى (الفصحى التراثية) من غير فطنة لهذا الجوانب جميعاً، وما تقتضيه من إعادة النظر فى مختلف مجالات حياتنا، والتخطيط المحكم لبناء (الفكر) السوى للإنسان على أرضنا، و(استنبات) اللغة القادرة على التعامل مع هذا الفكر أخذاً وعطاءً فى مختلف ضروب المعرفة ودروبها، مجرد دعوى لا تستند إلى غير الخيال الجموح، ولا ترتكز إلا على الأحلام الكواذب، دعوى يأباها المنهج العلمى فى إدراك الظواهر وتفسيرها، وضرورة الأخذ بالأسباب عند إرادة استحداثها.

إن الأخذ بالأسباب هو السبيل الذى لا سبيل غيره لإحياء(الفصحى) ونشرها بين أبنائها وغير أبنائها، ولقد أثبتت التجارب التى مر بها هذا القرن العشرون أن الخطط العلمية لإحياء لغة ما ونشرها لابد أن تصحبها(إرادة) صادقة وعزيمة راسخة وإصرار لايلين، ومن المؤكد أن دوافع نشر(اللغة الروسية)فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بحيث أصبحت اللغة الأولى فيها وكانت واحدة من أكثر من خمسين لغة ينطقها أبناؤها، وحوافز إحياء (اللغة العبرية) حتى تحولت إلى لغة تعايش مشكلات الحياة اليومية وتعبر عنها، من المؤكد أن دوافع هذه وتلك دون دوافع (إحياء الفصحى) ونشرها، لأن الدوافع عندنا تستمد مقوماتها من اتصالها بديننا، وارتباطها بفهم كتاب الله وسنة رسوله وهما أساس عقيدتنا، وامتدادها مع ذلك عن التراث الفكرى العظيم الذى خلفه أسلافنا، وهى بهذا كله تمس صحيح وجودنا، وهذه جميعاً حوافز ذات أثر فى مستوى الأفراد، ولكن يبقى ضروريا لها وجود (إرادة) حضارية، تعتبر المشكلة اللغوية نوعاً من التحدى، وتنظم كافة الجهود لمواجهته والتصدى لتحمل ما يفرضه من أعباء.

إن من الحق القول-فى ضوء هذه الاعتبارات-أن(تعليم النحو) قد يكون من بعض الجوانب أيسر من(تعليم اللغة) بحكم أن هدف النحو المباشر منح نوع من المقدرة على التحليل، أما الغاية من تعليم اللغة فاكتساب المقدرة على التركيب، بما يعنيه ذلك من إطلاق لقدرات المتعلم فى إبداع ما يريد من أشكال التراكيب،وأظننى لست بحاجة إلى الاستدلال على هذه الحقيقة، وحسبى أن أشير إلى طرائق التعبير التى يلجأ إليها بعض النحاة كتابة أو مشافهة وما تتسم به من أخطاء لا سبيل إلى تبريرها، لندرك إلى أى مدى يمكن أن تنفصم المقدرتان، حتى لقد يبدو الأمر، فى بعض الأحيان، أنهما لا تجتمعان.

إن التمييز الواجب بين (تعليم النحو)، (تعليم اللغة) ينتهى بنا-بالضرورة-إلى النتائج الآتية:

١- عدم الخلط بين الغايات المرجوة منهما، والأساليب المتبعة فيهما. ولقد يبدو (تعليم اللغة) غاية شديدة الأهمية، عظيمة الجاذبية، فيشد إليه جهود النُحاة ومعلمى النحو على السواء، ولكن برغم أهمية هذا التعليم وجاذبيته فإن من الخير الاعتراف بأن الطريق إليه لا يكون عبر(تعليم النحو) ووسائله، فلا ينبغى أن يُحمّل هذا التعليم ما فوق طاقته، ولا يصح أن يتجاوز به ما هو حقيقى من وظيفته، ليضرب فى سراب شديد الخداع، فإن ذلك -فضلاً عن اضطرابه وعدم واقعيته- كفيل بإهدار طاقات لا ينبغى أن تهدر،وإضاعة فرص لا يجوز أن تضيع.

٢- نظراً لغياب رؤية شاملة لتعليم(العربية الفصحى)، رؤية يكون فيها تعليم علومها بما فيها النحو بمثابة خطوات مرحلية فيها، فلا مفر من الاعتراف بأن أقصى ما يمكن الوصول إليه فى مجال (تعليم النحو) هو تحقيق الاتساق بين الوسائل التعليمية والمقولات النحوية الأساسية، على نحو متكامل، فى إطار مراحل التعليم وأزمنته الواقعية.

٣- توظيف معطيات هذه الفروق فى تحديد موقف واضح تجاه المسائل والقضايا التى يمكن أن تكون(مجالاً مشتركا) بين النحو وغيره من علوم العربية. حتى يتم فك مابينها من اشتباكات فى هذه المجالات، وعلى سبيل المثال فإن (التحديد الزمنى) فى الجملة العربية مجال بحث مشترك بين علوم: الصرف، والنحو، والمعجم ، والدلالة،

والمعانى، ويحدث كثيراً أن نجد نوعاً من (تراسل الاعتبارات) فى دراستها، تحت دعوى أن (الغاية) النهائية (تعليم اللغة) وخصائصها دون رعاية للضوابط والحدود التى تفصل بين علومها.

الأساس الرابع: التفرقة بين (تعليم النحو)و(البحث فيه):

إن غاية البحث النحوى رصد كافة الظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات والمركبات فى الجملة من خلال تحليل استقرائى لنصوص اللغة المقصود وضع القواعد النحوية لها. مع ما يتطلبه ذلك من تصنيف وتفسير. وقد يلجأ البحث النحوى إلى بعض الأدوات المستعملة فى بعض فروع المعرفة الأخرى لاستكمال أهدافه، كما يفعل فى الأخذ بأسلوب الإحصاء الرياضى فى تحديد مدى اطراد الظواهر ونسب شيوعها. كما قد يلجأ البحث النحوى إلى معطيات بعض العلوم الأخرى فى تفسير بعض العبارات أو المركبات وتصورها على وجهها، كما يفعل حين يستعين ببعض ما تقدمه الدراسات اللغوية التاريخية حيناً والدراسات اللغوية المقارنة حيناً آخر. فلا يهمل فى سبيل غايته ظاهرة وإن دقت، ولا يغفل أسلوباً من أساليب البحث الصالحة إلا استعمله.

وأما التعليم فأمره مختلف: إذ إن مهمته تحدد فى تمكين المتعلم من إدراك الظواهر اللغوية المطردة الوجود الناتجة عن تركيب الجملة العربية والوعى بضوابطها، ثم التمرس باستعمال هذه الضوابط فى تحديد ما بداخلها من علاقات، أى أن للتعليم إطاراً محدداً لما يعرض له من ظواهر لغوية وأساليب تقعيدية، أما فيما يتصل بالظواهر فإنه يجب أن ينحصر فى إطار(وصف ما هو مطرد وشائع ولازم) دون أن يتجاوز ذلك إلى تعليله أو تفسيره أو تأويله أو تأصيله. وأما فيما يتصل بالقواعد فإنها ينبغى أن تدور حول محور(ما يجب الأخذ به فى بناء الجملة) سلباً أو إيجاباً، أى سواء كان ما يجب الأخذ به ظواهر لابد من تحققها أو تجنبها، من غير تعرض للوجوه المحتملة منها .

ومقتضى هذه التفرقة أن (تعليم النحو) لا يكون عن طريق التلخيص الكمى لقضايا البحث النحوى، تلخيص يتمثل فى (إيجاز) ما فيه من بحوث و (تهذيب) ما يتضمنه من قضايا ومسائل. وإنما هو مستوى معرفى مختلف، وقياس هذا المستوى ليس بمدى مافيه استيعاب وإنما بالمقدرة على توظيف أصول المعرفة التى أحاط بها المتعلم فى تحليل

(الجملة) العربية ملتزماً ما هو كائن فيها بالفعل من علاقات ، وليس ما هو ممكن من احتمالات .

إن الخلط بين (تعليم النحو) و(البحث فيه) قد ينتهى إلى محاذير عديدة تعوق التعليم ولا تفيد البحث شيئاً، فى طليعتها:

١- (التشويش) على الأهداف المرجوة من العملية التعليمية ، واضطراب مقاييسها الوظيفية.

٢- اضمحلال مستوى البحث النحوى بتوجيهه ضمناً إلى غير من يجب أن يتوجه إليهم من الباحثين والمتخصصين.

٣- غياب الوعى بالمقومات الأساسية لدى العناصر المخططة أو المنفذة للعملية التعليمية.

إن الخلاص من هذه المعوقات يتطلب وعياً دقيقاً ليس بمقومات المادة العلمية موضوع (تعليم النحو) فحسب ، بل أيضاً فهما كاملاً لدور الأساليب والطرق والأدوات المستعملة فى توصيلها ، واللجوء إلى الضوابط الموضوعية لقياس مستويات الأداء والتحصيل فيها.

الأساس الخامس: الفصل بين الصعوبات الجوهرية والعرضيَة فى العملية التعليمية:

والصعاب الجوهرية فى التعليمية تنتج عن تعدد المناهج المتبعة فى هذه العملية وتضاربها أحيانا فى تحديد المستوى اللغوى من ناحية، أو فى صياغة ظواهر هذا المستوى قاعدياً من ناحية أخرى . أما الصعاب العرضية فتتصل بعنصر أو أكثر من عناصر ثلاثة: الكتاب، والمعلم، والظروف التى تتم فيها العملية التعليمية، ولقد تكون هذه الصعاب فى بعض الأحيان أشدّ ظهورًا وأوضح آثارًا: المضطرب كفيل بإعاقة العملية التعليمية على نحو تصبح فيه عبئا على الأطراف المشاركة فيها، والمعلم غير القادر ينتج-دائماً- متعلمين مختلطى الإدراك لمقومات العلم، والظروف غير المواتية قد تسم العملية التعليمية كلها بالعبث، بيد أن هذه الصعاب-برغم شدة ظهورها ووضوح آثارها -تظل عرضية،لأن من الممكن قهرها متى غيرت العناصر غير الصالحة فيها، أما الخلط المنهجى فأشد خطراً

وأعمق أثراً، لأنه يمتد عن أسس التفكير وطرائقه، وما يترتب عليها من رؤية للظواهر موضوع الدراسة وقدرة على تحليلها، ثم صياغة ما يترتب على ذلك من نتائج تعبر بدقة عنها، ومن ثم فإن الخطأ فى أى منها يتجاوز صاحبه إلى غيره بما يحدثه من اضطراب فى العملية التعليمية بأسرها.

ويقتضى هذا الفصل فيما يتصل بتعليم النحو أموراً، على رأسها:

١- الفطنة إلى الأهمية القصوى للمنهج التعليمي-والتحديد الدقيق لطبيعة هذا المنهج ومقوماته، وخصائصه، وأهدافه المرحلية والنهائية.

إن هذا التحديد الدقيق يجب أن يسبق كل نقاش يدور حول الجزئيات، إذ لا معنى للحوار فى التفصيلات مع الاختلاف فى الأصول العامة التى ينبغى أن يحتكم إليها فى كل خلاف.

إن خطورة المنهج نابعة من الدور الذى يؤديه فى العملية التعليمية، وهو دور بالغ الخطر، لأنه الذى يتحكم فى تحديد (المادة) العلمية وجلاء مقوماتها، وبذلك فإنه يجب أن يصوغ مواصفات الكتاب التعليمى القادر على نقلها، ويسهم فى إعداد المعلم المتمكن ويمنحه المقدرة على توصيلها، وبذلك يكون(المنهج) الأساس المحورى للعملية التعليمية كلها.

ومما لاشك فيه عندنا أن أسباب القصور فى (تعليم النحو) فى بلادنا أن المعنيين عندنا يبدءون من النتائج دون المقدمات،حين يجعلون لب المشكلة تدور حول(عدد الساعات) أو(المؤلفات) من غير تحديد حقيقى للمنهج والمادة وما يتطلبانه من احتياجات.

٢- العناية بكل عنصر من بقية العناصر المشاركة فى العملية التعليمية، ولا تكون هذه العناية بغير تحديد دقيق ومفصل للمواصفات الضرورية لها وتحرّى التنسيق فيما بينها، دون الاكتفاء بالتوصيات العامة غير واقعية، توشك أن تكون مبتورة الصلة بالحقائق الأساسية فى أساليب نقل المعرفة البشرية.

وفى ضوء هذه الحقيقة فإنه يجمل بنا الاعتراف بأن (الكتاب النحوي) و(خطة الدراسة) معنيان بالحقائق النحوية أكثر من عنايتهما بالإنسان الذى يصلانه بها، لدرجة

أنها يغفلان ما لا سبيل إلى إغفاله من تفاوت المستويات الذهنية والنفسية والاجتماعية، مع أن الثابت أنه لا يمكن نقل (المعرفة) منفصلة تماماً عن بقية الخبرات الإنسانية.

إن تقرير هذه الحقيقة لا ينفيه ما قد يبذله (المعلم المتمكن) من جهود فى إزالة سلبياتها، لأن المعلم فى نهاية الأمر محكوم فى أدائه بها.

الأساس السادس :الأخذ فى تعليم النحو بمبدأى :(فصل المجالات)و(تكامل المستويات):

ويستند هذان المبدآن إلى ما أثبتته الدراسات النفسية فى البحوث التعليمية من ضرورة رعاية الفروق الأساسية من ناحية وتكامل الخبرات الإنسانية وتراسل معطياتها من ناحية أخرى. أما (فصل المجالات) فنتيجة حتمية لوجود ضروب من الخصائص والسمات التى تميز المتعلمين وتصنفهم فى مجموعات. ومن بين هذه الخصائص اختلافهم فى اللغة الأم، وتفاوتهم فى الخبرة كما ونوعا،وتعدد مستوياتهم العقلية نظريا وعمليا. وهى جميعاً أمور يلزم لحظها بعين الاعتبار فى العملية التعليمية حفاظاً على التجانس الواجب فيها، لا لتسهيل سبلها وتيسير صعابها فحسب، بل لما لذلك كله من أثر فى تحديد (شكل) المادة العلمية، و(مستواها)،ونوع (الأساليب) و (الطرق) المتبعة فيها. ومقتضى هذه الحقيقة أنه ينبغى أن يراعى التمييز بين أشكال مختلفة من التعليم بحسب نوعية المتعلمين على النحو الآتى:

١ - التعليم الموجه للناطقين بلغة عربية.

٢ - التعليم الموجه للناطقين بغير العربية.

٣ - التعليم الموجه لصغار السن.

٤ - والتعليم الموجه للكبار.

٥ - التعليم الموجه للمنتظمين دراسياً.

٦ - والتعليم الموجه لغير المنتظمين.

وأما (تكامل المستويات) فى برامجها التعليمية فضرورة مع تعدد مستويات التعليم ، وهو أمر لا مجال لإغفاله فى التخطيط لتعليم النحو، نظراً لوجود أنماط شتى تختلف حتما فى حظها من الاتصال بالقواعد النحوية:

فهناك مستوى المبتدئين الذين لا علم لهم بالنحو ولا معرفة لديهم بقضاياه ومسائله،وهناك مستوى المتقدمين الذين عرفوا موضوعه وألموا بمادته ووقفوا على كثير من مسائله ولكنهم لم يحيطوا بعد بالجوانب المشكلة فيه والاحتمالات الواردة لها،وبين الفريقين مستوى وسيط ألم بطرف من مادة النحو وعلم شيئاً من مسائله،ولكن ما علمه لا يؤهله لفهم مشكلاته ولا يمكنه من إدراك ما يدور حولها.

وتوافر الاتساق فى كل مستوى من هذه المستويات، ثم فيما بينها جميعاً، يجب تحقيقه ، وغاية لامناص من السعى للوصول إليها حتى تتجنب العملية التعليمية ما يصطلح عليه بـ (الفاقد) التعليمى، سواء، فى نطاق (المادة) العلمية ، أو فى إطار (الزمن) المخصص لهذه المادة، ولا سبيل إلى الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا الهدف بغير (تكامل المستويات) تعليميا، تخطيطاً وتنفيذاً معاً.

الأساس السابع: التفرقة بين تعليم النحو للمتخصصين وتعليمه لغير المتخصصين:

وتمتد هذه التفرقة على جبهة عريضة، تبدأ من وظيفة (النحو) عند كل منهما وطبيعته،ثم غايته عندهما وأهدافه، وأخيراً الوسائل والأساليب المتبعة فى كليهما وأشكالها النمطية، ولهذا كله دوره المؤثر فى العناية بالنصوص اللغوية أو الضوابط التقعيدية لها، وفى الاهتمام بما كان من النصوص موافقاً للقواعد أو مخالفاً لها، وفى الاكتفاء بالإشارة إلى الأصول المرعية أو تفصيل القول فيها، وفى الحرص على الوقوف فى النص أو القاعدة على ما هو موجود أو تناول ما ليس له فيها وجود،وأخيراً فى الاقتصار على التعرف على القاعدة مجردة أو الإحاطة بما فيها من آراء الموافقين والمخالفين.

حسبنا أن نضرب لهذه الضروب من الفوارق نموذجا يغنى بالإشارة عن العبارة ويؤكد بالمثال دون حاجة إلى استدلال:

إن الدارس من غير المتخصصين لا يستطيع أن يتفهم خصائص الظواهر موضوع القاعدة النحوية مجردة من نصوصها، ويجد عنتاً فى استيعابها بعيدة عن النماذج المعبرة عنها، وهكذا يكون النص الموافق للقاعدة عنده وسيلة لاغنى عنها لإدراك الظاهرة وفهمها والإحاطة بأبعادها واستيعاب أحكامها، فى حين لا يمثل النص الموافق للقاعدة

بالنسبة للمتخصصين هذه الدرجة من الأهمية، إذ سبق للمتخصص أن أدرك الظواهر ووقف على قواعدها، ومن ثم تكون أهمية النص حينئذ عائدة لها إلى موافقته باطراد للقاعدة المألوفة المعروفة، بل إلى ما يحمله من ظواهر مخالفة للمألوف المعروف، بحيث يتحول النص إلى مجال لمناقشة مدى الاتساق والاختلاف بين ما فيه وما فى غالبية النصوص من ناحية، وبين ما يمكن استخلاصه منه من ضابط وما يؤخذ به من ضوابط وأصول بالاستناد إلى المطرد من ناحية أخرى، أى أن (النص) العادي-إذا صح هذا التعبير- الذى يتسق تماماً مع الظواهر الشائعة والقواعد المبنية عليها يفقد أهميته لدى المتخصصين، وتصبح الأهمية منوطة بنصوص محدودة ذات طبيعة خاصة، هى (الشواهد) النحوية دون سواها. وهى لا تتسم بأدنى قدر من الأهمية فى تعليم غير المتخصصين.

* * *

أحسب أن هذه الأسس السبعة كافية لكى نستبعد باطمئنان محاولات تيسير تعليم النحو العشوائية، تلك التى دأبت هيئات التعليم المسئولة فى عدد من الأقطار العربية على القيام بها بين الفينة والفينة، والتى تتمثل حيناً فى تغيير الموضوعات، وحيناً فى تغيير المقررات، وحيناً ثالثا فى تغيير عدد الساعات. وجلى أن هذه جميعاً أدوات قاصرة عن بلوغ الغاية، عاجزة عن تحقيق الأهداف، إن تيسير النحو لا يكون بزيادة عدد الساعات وحدها، ولا بالمزيد من إصدارات الكتب النحوية وتقريرها، ولا باستبعاد الشواهد، والتقسيمات والتعليلات، وما كان على شاكلتها ، فإن هذه جميعاً- فى التحليل النهائي- تنحصر فى إطار الجزئيات التى لا ينبغى فى النهج العلمى النظر فيها قبل الاتفاق على أسس تناولها، إن تيسير تعليم النحو يتطلب أولاً وجود (نحو تعليمى) مبنى على أساس انتخابى وصفى، متسم بالاطراد النظرى والالتزام التطبيقى فى البناء اللغوى.

وذلك ما نرجو أن نعرض له بعد أن ننتهى من العرض التاريخى والتحليل الموضوعى لمصنفات التعليم النحوى.

القسم الأول

عرض تاريخي

لمصنفات النحو التعليمي

الفصل الأول

مصنفات النحو التعليمى

[من منتصف القرن الثانى حتى منتصف القرن التاسع]

تشير حقائق كثيرة إلى أن النحاة العرب قد عانوا منذ عصر مبكر مشكلة "تعليم النحو" ؛ إذ ما كادت أسس البحث فى النحو تستقر نوعاً ما من الاستقرار على يد الخليل بن أحمد فى منتصف القرن الثانى الهجرى تقريباً[1] حتى ووجه النحاة بمشكلة لا تتصل بالبحث فى اللغة وظواهرها لاستخلاص نظمها وتحديد ضوابطها، بل ترتبط "بالنحو" الذى توصلوا إليه من خلال بحوثهم فيها ودراساتها لها، فكيف يتسنى لهم تعريف تلاميذهم بما يتوصلون إليه من قواعد؟ وهكذا وجد النحاة فى أواخر القرن الثانى الهجرى أنفسهم إزاء نوعين متميزين من المشكلات، يمثلان مستويين مختلفين من التناول لقضايا النحو وموضوعاته: أولهما يتصل بطبيعة البحث النحوى، وما تتضمنه من أسس نظرية وأصول كلية وما ينبنى عليها من آراء جزئية وأحكام تفصيلية. والثانى: يرتبط بأساليب تعليم ما توصل إليه البحث النحوى من نتائج ومعطيات لمستويات متفاوتة من الدارسين، بغية المساعدة فى فهمها، ثم معايشتها والتمرس بها، ففقهها والتمكن منها، حتى يمكن بعد ذلك لمن يريد ممن يصل إلى هذا المستوى من التحصيل أن ينتقل إلى مرحلة البحث فيها والتمحيص لها.

والدارس لتاريخ النحو العربى يلحظ أن من النحاة من كان يقصر همه على نوع من هذه المشكلات دون نوع، أو مستوى دون مستوى، يحصر نشاطه فيه ويقف جهوده عليه، ومنهم من كان يعنى بالمستويين كليهما عن وعيٍ فى أحيان كثيرة بتميزهما، وعن غير وعيٍ أحيانا بالفروق النوعية بينهما.

---

(١) انظر: تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ص١١٣ وما بعدها.

ولقد استمرت مواجهة النحاة لهذا التحدى منذ نشأة النحو حتى يوم الناس هذا، فما زال "تعليم النحو" مشكلة أساسية من مشكلات العربية، وحسبنا أن نلقى نظرة سريعة على قائمة النحاة الذين أسهموا فى مجال التأليف للنحو التعليمى، وعلى أعمالهم التى قصدوا منها أن تفى بحاجة المتعلمين إلى مؤلف تعليمي قادر على صب ما يطرد من ظواهر اللغة فى قواعد ضابطة، لنعرف حجم هذه المشكلة من ناحية، وجذورها التاريخية من ناحية أخرى، مقتصرين فى هذا البحث على ما قبل منتصف القرن التاسع الهجرى، ذلك أن المؤلفات التعليمية بعد هذا التاريخ من التعدد والتنوع والكثرة والاختلاف بحيث تحتاج إلى أن نخصص لها مبحثا مستقلا.(١)

---

(١) سنستبعد من هذه القائمة نُحاة هذه الفترة الذين لم تحدد المصادر المختلفة التى بين أيدينا سنوات وفياتهم بدقة كافية، مثل:

المراغى : أبى بكر محمد بن على، تلميذ الزجاج، وله كتاب مختصر فى النحو انظر: معجم الأدباء ١٨/ ١٣٩، وبغية الوعاه ١/ ١٩٦.

- لكذة : الحسن بن عبدالله الأصبهانى، تلميذ الزجاج أيضاً، وله مختصر فى النحو، انظر : معجم الأدباء ٨/ ١٣٩ - ١٤٥، وكشف الظنون ٢/ ١٦٢-١٦٣.

العجلانى، القاسم بن محمد بن رمضان، فى عصر ابن جنى ومن طبقته، وله كتاب مختصر فى النحو، انظر: معجم الأدباء ١٧/ ٥، وبغية الوعاه ١/ ٤٧.

أبى مسهر النحوى: محمد بن أحمد بن مروان بن سيرة، وله كتاب"المختصر فى النحو".

انظر : معجم الأدباء ١٧/ ١٣٥، وبغية الوعاه ١/ ٤٧.

الجعد : أبى بكر بن عثمان بن مسيح، أحد أصحاب ابن كيسان وله كتاب "المختصر فى النحو"، انظر الفهرست ٩٠، ومعجم الأدباء ١٨/ ٢٥٠، وبغية الوعاه ١/ ١٧١، وطبقات المفسرين للداودى ٢/ ١٩٣.

= المهلبى: أبى العباس أحمد بن محمد البرجانى، وله كتاب"المختصر فى النحو"، انظر :الفهرست ص ٩٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٩، وبغية الوعاه ١/ ٣٨٩.

- الكوفى: ثابت بن أبى ثابت على بن عبد الله، وله كتاب مختصر فى العربية، انظر: الفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٧/ ١٤٠، ١٤١، وبغية الوعاه ١/ ٤٨١.

- البقراط : محمد بن عبد الرحمن بن زيد الدندرى، وقد اختصر الملحة نظماً، انظر : بغية الوعاه ١/ ١٥٨، وكشف الظنون٢/ ١٥٦١.

- الشنتمرى، أحمد بن عبد العزيز بن هشام، أبى العباس الفهرى، وله أرجوزة فى النحو، انظر بغية الوعاه ١/ ٣٢٦.

- أبى الحسن الأشعرى اليمنى : أحمد بن محمد بن إبراهيم، وله مختصر فى النحو، انظر: بغية الوعاه١/ ٣٥٦. =

١- الكسائى، على بن حمزة، أبو الحسن، المتوفى سنة ١٨٢ أو ١٨٣، أو ١٨٩ هـ على خلاف، وله كتاب مختصر فى النحو، ألفه لبعض ولد الرشيد(١).

٢- اليزيدى، يحيى بن المبارك، أبو محمد، المتوفى سنة ٢.٢ هـ، وله "المختصر فى النحو" ألفه لبعض ولد المأمون(٢).

٣- هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٢٠٩ هـ، وله كتاب المختصر فى النحو"(٣).

٤- الجرمى، صالح بن إسحاق، أبو عمر، المتوفى سنة ٢٢٥ هـ، وله "مختصر فى النحو"(٤).

٥- ابن قادم، محمد بن عبد الله أبو جعفر، الذى هام على وجهه فور علمه بتولى تلميذه المعتز الخلافة سنة ٢٥١ هـ، وله "المختصر فى النحو"(٥).

= - المكبرى الدمشقى : إبراهيم بن عقيل بن جيش، وله كتاب فى النحو لطيف قدر اللمع، انظر : بغية الوعاة ١/ ٤١٩.

- الخطابى : عبد الله بن محمد بن حرب بن خطاب، أبى محمد، وله كتاب :"النحو الصغير، انظر : الفهرست ٧٧، وبغية الوعاه ٢/ ٥٤.

- النردشيرى: أبى القاسم عبيد الله بن أحمد بن الحسين ، وله مقدمة فى علم النحو، ومختصر فى النحو والتصريف ، انظر : بغية الوعاه٢/ ١٢٥.

- الواسطى : عمر بن على بن عبد الكريم ، وله مختصر نحوى سماه "حاوى الفوائد الأدبية"، انظر : بغية الوعاه: ٢/ ٢٢٢.

- المفضل بن سلمة بن عاصم، وله " المدخل إلى علم النحو" انظر: إنباه الرواه ٣/ ٣٠٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٠٥، وبغية الوعاه ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

(١) انظر : إنباه الرواه ٢/ ٢٥١، وبغية الوعاه ٢/ ٣٤٠، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢/ ١٩٨ وطبقات المفسرين ١/ ٤٠١ ، وطبقات النحويين اللغويين ٢٥٦، ٢٧٣، والفهرست ٧٢، ومعجم الأدباء ١٣/ ١٦٧، وما بعدها .

(٢) انظر بغية الوعاه ٢/ ٣٤٠، وتاريخ بغداد ١٤/ ١٤٦، وشذرات الذهب ٢/ ٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/ ١٥٤٩، والفهرست ٥٦، ومرآة الجنان ٢/ ٣، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٠-٣٢، ونزهة الألباء٥٣، ووفيات الأعيان٦/ ١٨٤.

(٣) انظر : إنباه الرواه ٣/ ٢٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، والفهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥، ونور القبس المختصر من المقتبس ٣٠٢.

(٤) انظر: إنباه الرواه ٢/ ٨٠، وبغية الوعاه ٢/ ٩ ، وشذرت الذهب ٢/ ٥٧، وطبقات النحويين واللغويين ٧٤، والفهرست ٦٣، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠ومعجم الأدباء ١٢/ ٥، ونزهة الألباء ٩٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥.

(٥) انظر : بغية الوعاه ١/ ١٤١، والفهرست ٧٤، ومعجم الأدباء ٨/ ٢٠٧-٢٠٩.

٦- السجستانى، سهل بن محمد بن عثمان يزيد، الخشنى، أبو حاتم، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، وله كتاب مختصر فى النحو"[١].

٧- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينورى، أبو محمد، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ، وله "جامع النحو الصغير"[٢].

٨- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، وله كتاب "المدخل فى النحو"[٣].

٩- الدينورى، أحمد بن جعفر، أبو على، المتوفى سنة ٢٨٩ هـ، وله كتاب "المهذب فى النحو"[٤].

١٠- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، المتوفى سنة ٢٩١ هـ، وله كتاب "الموفقى فى النحو"[٥].

١١- ابن ولاد، محمد بن الوليد بن ولاد التميمى، أبو الحسين، المتوف سنة ٢٩٨ هـ، وله كتاب "المنمق فى النحو"[٦].

١٢- ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٢٩٩ هـ، على الراجح، وله كتاب "مختصر فى النحو"[٧].

١٣- الحامض، سليمان بن محمد بن أحمد، أبو موسى، المتوفى سنة ٣٠٥ هـ، وله كتاب "المختصر فى النحو"[٨].

---

(١) انظر : إنباه الرواه ٢/ ٨٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٢٥٧، طبقات النحويين واللغويين ٩٤-٩٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠.

(٢) انظر : إنباه الرواه ٢/ ١٤٣، والفهرست ٨٦، ووفيات الأعيان٣/ ٤٢.

(٣) انظر : إنباه الرواه ٣٣/ ٢٤١، والفهرست ٦٥، ومعجم الأدباء ١٩/ ١١١، وما بعدها ١/ ٢٤٥، والفهرست ٦٥، نور القبس ٣٢٤، ووفيات الأعيان ٤/ ٣١٣.

(٤) انظر : بغية الوعاه ١/ ٣٠١ وطبقات النحويين واللغويين ٢١٥، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٥) انظر : إنباه الرواة ١/ ١٣٨، وشذرات الذهب ٢/ ٢٠٧، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٥، والفهرست ٨١، ومعجم الأدباء ٥/ ١٠٢، وما بعدها ، والنجوم الزاهرة٣/ ١٣٣، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢.

(٦) انظر : طبقات التحويين واللغويين ٢١٧.

(٧) انظر : بغية الوعاه ١/ ١٨-١٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٥٤، والفهرست ٨٩، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٣٧وما بعدها ، ولعله كتاب الموفقى المنشور بمجلة (المورد) العراقية سنة١٣٩٥هـ.

(٨) إنباه الرواه ٢/ ٤١، وبغية الوعاه ١/ ٦٠١، وتاريخ بغداد ٩/ ٦١، والفهرست ٨٧، ومعجم الأدباء ١١/ ٢٥٣-٢٥٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٠٦.

١٤- الزجاج، ابراهيم بن السرى بن سهل، المتوفى سنة ٣١١ هـ، وله كتاب "المختصر فى النحو"(١).

١٥- اليزيدى، محمد بن العباس بن محمد، أبو عبد الله، المتوفى بين سنتى ٣١٠، و ٣١٣ هـ، وله كتاب "مختصر فى النحو"(٢).

١٦-ابن السراج، محمد بن السرى بن سهل، أبو بكر، المتوفى سنة ٣١٦ هـ، وله كتاب "المجز فى النحو"(٣).

١٧- ابن شقير، أحمد الحسين بن العباس، أبو بكر، المتوفى سنة ٣١٧ هـ، وله كتاب مختصر فى النحو(٤).

١٨- ابن الخياط، محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر، المتوفى سنة ٣٢٠. هـ، وله كتاب " الموجز فى النحو"(٥).

١٩- الوشَّاء، محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى، أبو الطيب، المتوفى سنة ٣٢٥ هـ ، وله كتاب "مختصر فى النحو"(٦).

٢٠- الخزاز، عبد الله بن محمد بن سفيان، أبو الحسن،المتوفى سنة ٣٢٥ هـ ، وله كتاب "المختصر فى النحو"(٧).

٢١- الكرمانى، محمد بن عبد الله بن محمد بن موسى، المتوفى سنة ٣٢٩ هـ ، وله كتاب "الموجز فى النحو"(٨).

---

(١) انظر : إنباه الرواه ١/ ١٥٩، وبغية الوعاه ١/ ٤١٢، وتاريخ بغداد ٦/ ٨٩وطبقات المفسرين ١/ ١٠، وطبقات النحويين واللغويين ٨١، والفهرست ٦٦،وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠، ومراتب النحويين ١٣٦.

(٢)ونزهة الألباء ١٦٧، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩.

(٣) انظر : إنباه الرواه ٣/ ١٩٨ن وبغية الوعاه ١/ ١٢٤، وتاريخ بغداد ٢/ ١١٣والفهرست ٥٦، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٧.

(٤) انظر : الفهرست ٩١، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠ن ومعجم الأدباء ٣/ ١١.

(٥) انظر: طبقات المفسرين، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣١، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٤١-١٤٢.

(٦) انظر: الفهرست ٩٣، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٣٢-١٣٤.

(٧) انظر : بغية الوعاه ٢/ ٥٥، وطبقات المفسرين ١/ ٢٤٨، والفهرست ٩٠.

(٨) انظر: بغية الوعاه ١/ ١٤٤، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣١، ومعجم الأدباء ١٨/ ٢١٣.

٢٢- النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر، المتوفى بين سنتى ٣٣٧، و ٣٣٨ هـ ، وله كتاب "التفاحة فى النحو"، وكتاب "مختصر فى النحو"(١).

٢٣- الزجاجى، عبد الرحمن بن إسحاق،أبو القاسم، المتوفى بين سنتى ٣٣٧، ٣٤٠ هـ ، وله كتاب "الجمل فى النحو"(٢).

٢٤- اللوذرى، محمد بن عبد الله بن محمد بن أشته، أبو بكر الأصبهانى، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ، وله كتاب "رياضة الألسنة فى إعراب القرآن ومعانيه"(٣).

٢٥- السيرافى، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو السعود، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ، وله كتاب "الإقناع فى النحو"(٤).

٢٦- الفارابى، إسماعيل بن حماد الجوهرى، أبو نصر، المتوفى بين سنتى ٣٧٣ هـ، و ٣٩٣ هـ، وله كتاب "المقدمة فى النحو"(٥).

٢٧- الزبيدى، محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج، أبو بكر، المتوفى سنة ٣٧٩ هـ، وله كتاب "الواضح فى النحو"(٦).

٢٨- الرمانى، على بن عيسى بن على بن عبد الله، أبو الحسن، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، وله كتاب "الإيجاز فى النحو"(٧).

---

(١) انظر: إنباه الرواه ١/ ١٠١، وبغية الوعاه ١/ ٣٦٢، وشذرات الذهب ٢/ ٣٤٦، وطبقات المفسرين ١/ ٦٧-٦٨، وطبقات النحويين اللغويين ٢٣٩، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٢٤، ونزهة الألباء ٢٠١، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩.

(٢) انظر : إنباه الرواه ٢/ ١٦٠، وبغية الوعاه ٢/ ٧٧، وشذرات الذهب ٢/ ٣٥٧، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٩، ووفيات الأعيان ١/ ٥٠، ٣/ ١٣٦.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١/ ١٤٢، وطبقات المفسرين ٢/ ١٥٧ ونكتب الهميان ١٥٨.

(٤) انظ: انباه الرواه ١/ ٣١٣، وبغية الوعاه ١/ ٥٠٨، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٤١، والجواهر المضية ١/ ١٩٦، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٩، ومعجم الأدباء ٨/ ١٤٥٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨.

(٥) انظر : بغية الروعاه ١/ ٤٤٧، ومعجم الأدباء ٦/ ١٥١ وما بعدها.

(٦) انظر: إنباه الرواه ٣/ ١٠٩، وبغية الوعاه ١/ ٨٤-٨٥، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢/ ٢٨٠، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٨٠، والواقى بالوفيات ٢/ ٥٢، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢.

(٧) انظر: إنباه الرواه ٢/ ٢٩٤، وبغية الوعاه ٢/ ١٨١، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٣-٧٤، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٩٩.

٢٩- الحاتمى، محمد الحسن بن المظفر، أبو على، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ، وله كتاب "مختصر العربية"(١).

٣٠- ابن جنى، عثمان بن جنى، أبو الفتح، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، وله كتاب "اللمع"(٢).

٣١- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، وله كتاب "مقدمة فى النحو"(٣).

٣٢- ابن السراج، طالب بن محمد بن نشيط، أبو أحمد، المتوفى سنة ٤٠١هـ، وله كتاب "مختصر فى النحو"(٤).

٣٣- ابن النجار الكوفى، محمد بن جعفر بن محمد بن هارون، أبو الحسين، المتوفى سنة ٤٠٢هـ ،وله كتاب "المختصر فى النحو"(٥).

٣٤- الصفار، إسحاق بن أحمد بن شبيب، أبو نصر، المتوفى سنة٤٠٥ هـ، وله كتاب"المدخل الصغير فى النحو"(٦).

٣٥- أبو القاسم الضرير، هبة الله بن سلامة بن نصر، المتوفى سنة٤١٠هـ، وله كتاب "المسائل المنثورة فى النحو"(٧).

٣٦- الأرزنى، يحيى بن محمد، أبو محمد ، المتوفى سنة ٤١٥ هـ، وله تأليف مختصر فى النحو(٨).

٣٧- المعرى ، أحمد بن عبد الله بن سليمان، أو العلاء ، المتوفى سنة ٤٤٩هـ ، وله كتاب "الحقير النافع" فى النحو(٩).

---

(١) انظر: إنباه الرواه ٣/ ١٠٣، وبغية الوعاه ١/ ٨٨، وتاريخ بغداد ٢/ ٢١٤، وشذرات الذهب ٢/ ١٢٩، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٥٤، والوافى بالوفيات ٢/ ٣٤٣، ويتيمة الدهر ٣/ ١٠٨.

(٢) انظر: إنباه الرواه ٢/ ٣٢٥، وبغية الوعاه ٢/ ١٣٣، ووفيات الاعيان ٣/ ٢٤٧.

(٣) انظر: إنباه الرواه ١/ ٩٢، وبغية الوعاه ١/ ٣٥٢، وطبقات المفسرين ١/ ٦٠، ومعجم الأدباء ٤/ ٨٠، ونزهة الألباء ٢١٩، ويتيمة الدهر ٣/ ٤٠٢.

(٤) انظر: بغية الروعاه ٢/ ١٥٦، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٠-١٦٣١، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧.

(٥) انظر: بغية الوعاه ١/ ٦٩-٧٠، وكشف الظنون ١٢/ ١٦٣١، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٠٣.

(٦) انظر: بغية الوعاه ١/ ٤٣٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٦٦-٦٩.

(٧) انظر: بغية الوعاه ٢/ ٣٢٣.

(٨) انظر: معجم الأدباء ٢٠/ ٣٤-٣٥.

(٩) انظر: إنباه الرواهى١/ ٦٤، وبغية الوعاة ١/ ٣١٧، ووفيات الأعيان ١/ ١١٣.

٣٨- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد ، أبو الحسن ، المتوفى سنة ٤٦٩هـ، وله كتاب "المقدمة النحوية"[١].

٣٩-الجرجانى، عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر ، المتوفى بين سنتى ٤٧١هـ،٤٧٤هـ، وله كتاب "العوامل المائة فى النحو" وكتاب "الجمل"[٢].

٤٠- ابن فضال، على بن فضال بن على بن غالب المجاشعى ، المتوفى سنة ٤٧٩هـ، وله كتاب "المقدمة فى النحو" وأيضا "الإشارة إلى تحسين العبارة "[٣].

٤١- سائلين التركى بن أرسلان، أبو منصور، المتوفى سنة ٤٨٧هـ ، وله "مقدمة فى النحو "[٤].

٤٢- ابن أبى البقاء ، محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين، أبو الفرج، المتوفى سنة ٤٩٩ هـ، وله"مقدمة فى النحو "[٥].

٤٣- الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم، المتوفى حوالى سنة٥٠٠هـ، وله "الإيجاز فى النحو" اختصره من "الإيضاح " للفارسى، و "النظامى فى النحو " اختصره من " اللمع"لابن جنى، و"الإفادة فى النحو"و"العنوان فى النحو"[٦].

٤٤- ابن عباد اليمنى، إبراهيم بن محمد بن أبى عباد، أبو إسحاق، المتوفى بعد سنة ٥٠٠ هـ، وله كتابا :"التلقين فى النحو" و"مختصر إبراهيم"[٧].

٤٥- ابن الخطيب التبريزى، يحيى بن على بن محمد، أبو زكريا ، المتوفى سنة٥٠٢هـ ، وله مقدمه فى النحو[٨].

---

(١) انظر: إنباه الرواه ٢/ ٩٥، وشذات الذهب ٣/ ٣٣٣، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧، والنجوم الزاهرة ٥ / ١٠٥، ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٥، وهى "المقدمة المحسبة"، ولابن بابشاذ شرح عليها مطبوع.

(٢) انظر : بغية الوعاه ٢/ ١٠٦ ، وطبقات المفسرين ١/ ٣٣٠.

(٣) انظر : طبقات المفسرين ١/ ٤٢٢، ومعجم الأدباء ١٤/ ٩٠-٨٩.

(٤) انظر : بغية الوعاه ١/ ٥٧٥.

(٥) انظر : بغية الوعاه ١/ ١٧٠، ومعجم الأدباء ١٨/ ٢٣٤.

(٦) انظر : بغية الوعاه ٢/ ٢٧٧، وطبقات القراء ٢/ ٢٩١، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٢، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٥.

(٧) انظر: معجم الأدباء ١٦٤/ ٤٢٦، وبغية الوعاه ١/ ٤٠٨.

(٨) انظـر : بغية الوعاه ٢/ ٣٣٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ٥٥، ومرآة الجنان ٣/ ١٧٢ ومعجم الأدباء ٢٠ / ٢٥، ونزهة الألباء ٢٥٤، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩١.

٤٦- الحريرى، القاسم بن على بن محمد بن عثمان،أبو القاسم ، المتوفى بين سنتى ٥١٥، ٥١٦هـ، وله منظومة "ملحة الإعراب فى النحو"[١].

٤٧- الميدانى، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، النيسابورى، المتوفى سنة ٥١٨هـ، وله كتاب "النموذج فى النحو"[٢].

٤٨- ابن الطراوة، سليمان بن محمد بن محمد بن عبد الله، السبائى، المتوفى سنة٥٢٨هـ، وله كتاب "الترشيح" فى النحو[٣].

٤٩- الزمخشرى، محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم جار الله، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وله "الأنموذج" فى النحو، و "الأحاجى النحوية" أو "المحاجاة بالمسائل النحوية"[٤].

٥٠- الزبيدى، محمد بن يحيى بن على بن مسلم، أبو عبد الله المتوفى سنة ٥٥٥هـ، وله "المقدمة" فى النحو[٥].

٥١- الحلبى، محمد بن على بن عبد الله ، أبو سعيد المتوفى سنة ٥٦١هـ، وله كتاب " المنتظم فى سلوك الأدوات"[٦].

٥٢- الخوارزمى، محمد بن أبى القاسم بن بابجوك ، أبو الفضل ، المتوفى سنة٥٦٢هـ، وله كتاب "تقويم اللسان فى النحو"[٧].

٥٣- ابن الدهان، سعيد بن المبارك بن على بن عبد الله، ناصح الدين، المتوفى سنة ٥٦٩هـ ، وله "الرياضة فى النكت النحوية"[٨].

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٣/ ٢٣، وبغية الوعاة، وشذرات الذهب ٤/ ٥٠٠، ومرآة الزمان ١٠٩، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١، والنجوم الزاهره ٥/ ٢٢٥، ووفيات الأعيان٤/ ٦٦.

(٢) انظر : إنباه الرواه ١/ ١٢٤، والبداية والنهاية ١٢/ ١٩٤، وبغية الوعاه ١/ ٣٥٦، ومعجم الأدباء ٥ / ٤٥، ونزهة الألباء ٢٧٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٤٨.

(٣) انظر : بغية الوعاه ١/ ٦٠٢.

(٤) انظر : إنباه الرواه ٣/ ٢٦٥، وبغية الوعاه ٢/ ٢٨٠، والجواهر المضيئة ٢/ ١٦٠، ولسان الميزان ٦/ ٤ ، ووفيات الأعيان٥/ ١٦٨.

(٥) انظر : معجم الأدباء ١٩/ ١٠٨، وبغية الوعاه ١/ ٢٦٤.

(٦) انظر : بغية الوعاه ١/ ١٨٢.

(٧) انظر : طبقات المفسرين ٢/ ٢٣٠.

(٨) انظر : إنباه الرواه ٢/ ٧٤، وبغية الوعاه ١/ ٥٨٧، وشذرت الذهب ٤/ ٢٣٣، وطبقات المفسرين ١ / ١٨٣، ومرآة الجنان ٣/ ٣٩٠، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٣٣، ١١/ ٢١٩، والنجوم الزاهره ٦/ ٧٢، ونكت الهميان ١٥٨، ووفيات الأعيان٢/ ٣٨٢.

٥٤- ابن الأنبا رى، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، المتوفى سنة ٥٧٧هـ وله كتاب"الوجيز فى التصريف"[١].

٥٥- اليمنى، الحسن بن إسحاق، أبو محمد، المتوفى قريبا من سنة ٥٩٠هـ،وله "مختصر النحو"[٢].

٥٦- الجزولى، عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى، أبو موسى، المتوفى بين سنتى ٦٠٥، ٦٠٧هـ وله "المقدمة" وهى المسماة بـ" القانون"[٣].

٥٧- المطرزى، ناصر بن أبى المكارم عبد السيد بن على بن المطرز، المتوفى سنة ٦١٠هـ وله كتاب "المصباح" فى النحو ، وهو مختصر، و"مقدمه فى النحو" وهى المعروفة ب"المطرزية"[٤].

٥٨- المنتجب، سالم بن أحمد بن سالم، المتوفى سنة ٦١١هـ وله أرجوزة فى النحو[٥].

٥٩- العكبرى، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء ، المتوفى سنة ٦١٦هـ وله كتابا"التلخيص" فى النحو، و "الإشارة فى النحو"[٦].

٦٠- خزعل بن عسكر بن خليل الثنائى المصرى، تقى الدين ، المتوفى سنة٦٢٣هـ ، وله منظومة نحوية فى حصر أقسام الواو فى العربية[٧].

٦١- ابن معط، يحيى بن معط بن عبد النور، أبو الحسين ، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ وله ألفية منظومة، وله أيضا :"الفصول الخمسون"[٨].

---

(١) انظر : بغية الوعاه ٢/ / ٨٧.

(٢) انظر : بغية الوعاه ١/ ٥٠٠.

(٣) انظر: إنباه الرواه ٢/ ٣٧٨، وبغية الوعاه ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ٢٦ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨.

(٤) انظر : إنباه الرواه ٣/ ٣٣٩، بغية الوعاه ٢/ ٣١١،ومرآة الجنان ٤/ ٢٠، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢١٢، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٧٠.

(٥) انظر: بغية الوعاه ١/ ٥٧٥، ومعجم الأدباء ١١/ ١٧٨.

(٦) انظر: إنباه الرواه ٢/ ١١٦، والبداية والنهاية ٣/ ١٢٩، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧، وطبقات المفسرين ١/ ٢٢٦، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٤٦، ونكت الهميان ١٧٨، ووفيات الأعيان ٣/ ١٠٠.

(٧) انظر: بغية الوعاه ١/ ٥٥٠، والذيل على الروضتين ١٤٩.

(٨) انظر: بغية الوعاه ٢/ ٣٤٤، والجواهر المضيئة ٢/ ٢١٤، وشذرات الذهب ٥/ ١٢٩، ومرآة الجنان ٤/ ٦٦، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٣٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٧.

٦٢- السخارى، على بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين، المتوفى سنة٦٤٣هـ، وله أحاج منظومة[١].

٦٣- ابن معقل المهلبى، أحمد بن على بن معقل، أبو العباس، الأزدى، المتوفى سنة ٦٤٤ هـ، وله "نظم الإيضاح" و"نظم التكملة"[٢].

٦٤- ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبى بكر، جمال الدين، المتوفى سنة٦٤٦هـ، وله "الكافية" و"نظم الكافية"[٣].

٦٥- ابن هشام الخضراوى ، محمد يحيى الخزرجى، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٦٤٦هـ ، وله كتاب "الاقتراح فى تلخيص الإيضاح"[٤].

٦٦- المرسى، محمد عبد الله بن محمد أبى الفضل المرسى، شريف الدين المتوفى سنة٦٥٥ هـ ، وله كتاب"الضوابط النحوية فى علم العربية"[٥].

٦٧- فتح بن موسى بن حماد، نجم الدين أبو النصر، المتوفى سنة ٦٦٣هـ وله "نظم المفَصل"[٦].

٦٨- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، شهاب الدين، المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، وله "نظم المفصل" و"مقدمه فى النحو"[٧].

٦٩- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله المتوفى سنة ٦٧٢هـ ، وله منظومات: "الكافية الشافية" و "المؤمل" و "الخلاصة" ، وهى المشهورة بالألفية[٨].

---

(١) انظر: أنباء الرواه ٢/ ٣١١ وبغية الوعاه ٢/ ١٩٢، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٢، وعاية النهاية ١/ ٦٨، ومرآة الجنان ٤/ ١١٠، ومعجم الأدباء ١٥/ ٦٥، والنجوم الزاهره ٦/ ٣٥٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠.

(٢) انظر : بغية الوعاه ١/ ٣٤٨، وشذرات الذهب ٥/ ٢٢٩.

(٣) انظر بغية الوعاه ٢/ ١٣٤-١٣، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٥، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨.

(٤) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٦٧.

(٥) انظر شذرات الذهب ٥/ ٢٦٩، وطبقات المفسرين ٢/ ١٦٩، ومرآة الجنان ٤/ ١٣٧، والوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٤.

(٦) انظر بغية الوعاه ٢/ ٢٤٢.

(٧) انظر بغية الوعاه ٢/ ٧٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨.

(٨) انظر بغية الوعاه ١/ ١٣١، وشذرات الذهب / ٣٣٩، وطبقات الشافعية ٥/ ٢٨، وقوات الوفيات ٢/ ٢٢٧، والوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

٧٠- الأسفراييني ، محمد بن محمد بن أحمد بن السيف ، تاج الدين، المتوفى سنة ٦٨٤هـ ،وله "لب الألباب فى علم الإعراب" اختصره من كتابه "لباب الإعراب"[١].

٧١- القرطاجنى ، حازم بن محمد بن حسن، هنئ الدين أبو الحسن، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، وله منظومة نحوية على حرف الميم[٢].

٧٢- البيضاوى، عبد الله بن عمر بن محمد بن على، أبو الخير ناصر الدين المتوفى سنة٦٨٥ هـ، وله كتاب "لب الألباب فى علم الإعراب" وهو مختصر الكافية[٣].

٧٣- ابن أبى الربيع الأشبيلى، عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، المتوفى سنة ٦٨٨هـ، وله مقدمتان موجزتان فى النحو[٤].

٧٤- الفارقى، عمر بن إسماعيل بن مسعود، رشيد الدين، المتوفى سنة ٦٨٩هـ، وله مقدمتان موجزتان فى النحو[٥].

٧٥- القفطى، هبه الله بن عبد الله ، بهاء الدين، المتوفى بين سنتى ٦٩٧هـ ، ٦٩٩هـ ، وله مقدمة فى النحو[٦].

٧٦- الصاغرى ، محمد بن مصطفى بن زكريا، المتوفى سنة٧١٣هـ ، وله قصيدة نحوية استوعب فيها الحاجبية ، أى : كافية ابن الحاجب[٧].

٧٧- ابن رشيد الفهرى: محمد عمر بن محمد بن عمر، أبو عبد الله، المتوفى سنة٧٢١هـ ، وله كتاب "تلخيص القوانين" فى النحو[٨].

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٥٤-١٥٤٤.

(٢) انظر: بغية الوعاه ١/ ٤٩١، وشذرات الذهب ٥/ ٣٨٧.

(٣) انظر بغية الوعاه ١/ ٤٩١، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٢، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٥.

(٤)انظر بغية الوعاه ٢/ ١٢٥، وقد ذكر التجيبى فى برنامجه أنهما كتاب واحد عنوانه: "الملخص فى ضبط قوانين العربية".

(٥)انظر طبقات المفسرين ٢/ ٣، وشذرات الذهب ٥/ ٤٠٩.

(٦) انظر : بغية الوعاه ١/ ١٨٧، والدرر الكامنة ٤/ ١٩٩، وشذرات الذهب ٥/ ٤٣٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٣٤٧.

(٧) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٤٧.

(٨) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٠٠، وطبقات المفسرين ٢/ ٢١٨.

٧٨- ابن آجروم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجى، المتوفى سنة ٧٢٣هـ، وله "المقدمة" المشهورة ب"الآجرمية"[١].

٧٩- الفاكهى، عمر بن على بن سالم، تاج الدين، والمتوفى سنة ٧٣١هـ، وله كتاب "الإشارة" فى النحو[٢].

٨٠- الإسكندرى، دواد بن عمر بن إبراهيم، الشاذلى، المتوفى سنة ٧٣٣هـ، وله كتاب "مختصر الجمل"[٣].

٨١- أبو حيان، محمد بن يوسف بن على، أثير الدين، المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وله "مختصر المقرب" و "اللمحة فى النحو"، و"الشذرة الذهبية فى العلوم العربية"[٤].

٨٢- الأسعردى، محمد بن أحمد بن عبد المؤمن، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وله ألفية منظومة فى النحو[٥].

٨٣- طيبرس الجندى، علاء الدين، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وله منظومة "الطرفة فى النحو"[٦].

٨٤- ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، تاج الدين، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وله منظومات فى النحو[٧].

٨٥- ابن الوردى، عمر بن مظفر بن عمر، أبو الفوارس، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وله منظومات فى النحو، منها: "مختصر الملحة" و" تذكرة الغريب" فى النحو[٨].

٨٦- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، المتوفى سنة ٧٦١هـ، وله "شذور

(١) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٣٨، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢.
(٢) انظر بغية الوعاه ٢/ ٢٢١.
(٣) انظر بغية الوعاه ١/ ٥٦٢.
(٤) انظر: بغية الوعاه ١/ ٢٨٢، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥، وطبقات المفسرين ٢/ ٢٩٠، وكشف الظنون ٢/ ٢٥٦١.
(٥) انظر: حسن المحاضرة ١/ ٤٢٨، والدرر الكامنة ٢/ ٤٢٠، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٣، وطبقات الشافعية للسبكى ٥/ ٢١٣، وطبقات المفسرين ٢/ ٧٦، والوافى بالوفيات ٢/ ١٦٨.
(٦) انظر بغية الوعاه ١/ ٢١، وشذرات الذهب ٦/ ١٦١.
(٧) انظر بغية الوعاه ١/ ٣٢٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٥٩.
(٨) انظر وشذرات الذهب ٦/ ١٦١، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣.

الذهب فى معرفة كلام العرب "و"قطر الندى وبل الصدي" بالإضافة إلى بعض مختصرات أخر[١].

٨٧- السلسلى، محمد بن عيسى بن عبد الله، شمس الدين، المتوفى بين سنتى ٧٦٠هـ و ٧٧٠ هـ وله " أرجوزة فى التصريف"[٢].

٨٨- السبكى، على بن عبد الواحد بن على، تقى الدين أبو الحسن، المتوفى سنة ٧٧٥ هـ، وله مختصرات عديدة، منها :"نيل العلا فى العطف بلا" و" وكشف القناع فى إفادة لولا الإمتناع" و " التعظيم والمنة فى إعراب قوله تعالى : ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾"[٣].

٨٩- الإسنائى، عبد الرحيم بن علي-أو ابن فخر-بن هبة الله، المتوفى سنة ٧٧٩هـ، وله كتاب"المفيد" وهو منظومة نحوية[٤].

٩٠- التفتازانى، مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين، المتوفى سنة ٧٩١هـ، وله كتاب "الإرشاد فى النحو"[٥].

٩١- ابن الوكيل، أحمد بن موسى بن على، شهاب الدين ، المتوفى سنة ٧٩١هـ ، وله"مختصر الملحة"[٦].

٩٢- الصرخدى ، محمد بن سليمان، أبو عبد الله، شمس الدين، المتوفى سنة ٧٩٢هـ ،وله "مختصر إعراب السفاقسي"[٧].

٩٣- سراج الدين الزبيدى، عبد اللطيف بن أبى بكر بن أحمد بن عمر، اليمانى، المتوفى سنة ٨٠٢هـ، وله نظم مقدمة " ابن بابشاذ" و "مقدمة فى علم النحو"[٨].

---

(١) انظر بغية الوعاه ٢/ ٦٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٩١.

(٢) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٠٥، وذكر السيوطى أن سنة وفاته ٧٦٠هـ، والدرر الكامنة ٤/ ١٢٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٨٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٢٢٢.

(٣) انظر بغية الوعاه ٢/ ١٧٦-١٧٧.

(٤) انظر بغية الوعاه ٢/ ٩٣.

(٥) انظر بغية الوعاه ١/ ٣٩٣، وشذرات الذهب ٦/ ٣١٦.

(٦) انظر بغية الوعاه ١/ ١٥١، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٥.

(٧) انرظ بغية الوعاه ٢/ ١٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ١٧، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣١.

(٨)انظر بغية الوعاه ١/ ٣٨٤.

٩٤- الأشمونى، أحمد بن محمد بن منصور، المتوفى سنة ٨٠٩هـ ، وله منظومة نحوية على حرف اللام[١].

٩٥- ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد، أبو العباس، المتوفى سنة ٨١٥هـ ، وله " نظم قواعد الإعراب " لابن هشام ،و" خلاصة الخلاصة فى النحو"[٢].

٩٦- ابن جماعة، محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز، عز الدين، المتوفى سنة ٨١٩هـ، وله كتاب "مختصر التسهيل" المسمى بالقوانين[٣].

٩٧ - القرافى، عبد الله بن محمد، جمال الدين، المتوفى سنة ٨٢٦ هـ ، وله فى النحو مقدمة لطيفة[٤].

٩٨- شمس الدين أبو اليسر، محمد بن عمار بن محمد بن أحمد، المالكى، المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وله كثير من المختصرات التى هذب فيها بعض المطولات لطلابه في"المسلمية"[٥].

* * *

وتحليل ما أثر عن هؤلاء المؤلفين فى النحو التعليمى من أخبار وآثار ينتهى إلى إدراك عدد من الحقائق نحسب أن من أهمها ما يأتى:

أولاً: أن المؤشرات الزمنية للتأليف فى النحو التعليمى توضح أن المحاولات الأولى فيه قد وضعها أولئك النحاة الذين كانوا يمارسون فعلاً مهنة التعليم لتلاميذ من أبناء الصفوة العليا فى المجتمع، من خلفاء وأمراء ووزراء وقادة، إذ تحت إلحاح الحاجة العملية التى أوقفتهم عليها العملية التعليمية أدركوا ضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة من ناحية، والميسرة من ناحية أخرى، حتى يتمكنوا من

---

(١) انظر البدر الطالع ١/ ١٧٧، وشذرات الذهب ٧/ ١٠٩، والضوء اللامع، وطبقات المسفرين ١/ ٨٢.

(٢) انظر طبقات المفسرين ٢/ ٩٦، وشذرات الذاهب ٧-١٣٩.

(٣) انظر بغية الوعاه ٢/ ٦٢.

(٤) انظر بغية الوعاه ٢/ ٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/ ٣١٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٩.

(٥) انظر بغية الوعاه ١/ ٢٠٤، وشذرات الذهب ٧/ ٢٥٤.

تقديم قواعد اللغة لتلاميذهم دون عنت أو إرهاق، وهكذا خلت مؤلفاتهم- فيما ترويه الأخبار والآثار- من الإسراف فى التفصيل والتقسيم، والولع بالاحتجاج والاستشهاد والتعليل، ولم تعد هذه المؤلفات بمثابة "بحوث" يتقدم فيها أصحابها بتوجيهاتهم الخاصة للظواهر موضوع الدراسة، مستندة إلى أدلتهم عليها، بل كانت – فيما يريد أصحابها- أعمالا تعليمية تقدم ما يوشك أن يكون قد استقر الاعتداد به من أفكار واتجاهات.

ثانياً: أن مشكلة "تعليم النحو" كانت شديدة الوضوح عظيمة الإلحاح فى "كافة" الأمصار الإسلامية، وفى وسعك أن تجد فى كل مصر من الأمصار من حاول المساهمة فى حل هذه المشكلة، سواء أكان من بين أبنائه الذين نشأوا فيه أم من الذين ارتحلوا إليه واستقروا به، أو من الذين زاروه وتعرفوا على علمائه، فمن خراسان وبلاد ما وراء النهر شرقاً، إلى الأندلس غرباً، تستطيع أن تعثر فى كل قرن على مؤلفين حاولوا تذليل صعوبات تعليم النحو للدارسين، وليس من شك لدينا فى أن ما حفظه التاريخ من هذه المؤلفات إنما هو جزء من كل، وأن من المحاولات ما اندرس وذهبت آثاره، وليس فى المصادر المتعددة ما يعرف به أو يشير إليه، بيد أن طبيعة المشكلة، وحجمها، وإلحاحها، وأثرها، مما يقطع بوجوده.

ثالثاً: أن التحليل العرقى للمؤلفين يسلم إلى القول بأن عدداً كبيراً منهم كان عربى الأصل، ولكن إلى جوارهم عدد ضخم أيضاً لا مجال لتجاهله ينتمى إلى أجناس غير عربية، من فرس، وترك، وديلم، وبربر، إلى غيرهم ممن انضموا تحت لواء الإسلام، ومنَّ الله عليهم بالهداية إليه، فأيقنوا أهمية اللغة الفصحى وضرورتها، وأدركوا دور النحو فى تعلمها وإجادتها، الأمر الذى يقطع بأن المشكلة لم تعد- فى جوهرها- مشكلة لغوية مجردة، بل لها جانبها الدينى الذى صارت به من الحيوية بحيث تنأى من الانحصار فى قوم، وتند عن الاقصار على جماعة، لقد أصبح "تعليم النحو" عند كثير من هؤلاء وسيلة من وسائل التقرب إلى الله بخدمة لغة كتابه ، كما كان عند غيرهم سببا من أسباب الارتزاق فى مجتمع يحتاج دائماً إليه.

رابعاً: أن تحديد الانتماء المذهبى للنحاة المشاركين فى التأليف التعليمى يوضح إسهام كافة "المدارس"[(١)] والتجمعات النحوية فيه، وتضافر جهودها فى سبيل حل هذه المشكلة التعليمية، فمنهم كوفيون، وبصريون وبغداديون، وشاميون، ومصريون، وأندلسيون، ولقد سارت المحاولات التعليمية فى هذه "المدارس" والتجمعات جنباً إلى جنب مع البحوث العلمية الدقيقة، وفى الوقت الذى كانت الآراء والاتجاهات الخاصة فى قضايا البحث النحوى ومشكلاته تستفز مخالفيهم لمناقشتها والرد عليها ـ كانت الأعمال التعليمية ـ غالباً ـ لا تجد معارضة حقيقة لها، إن لم تلق ترحيباً عملياً بها.

خامساً: أن تحديد الاهتمامات الأساسية للمشاركين فى تأليف مصنفات النحو التعليمى يكشف عن وجود بعض العلماء الذين غلبت عليهم اهتمامات أخرى لا تتصل بالنحو بصورة مباشرة، أو بالدرجة الأولي- إذا صح هذا التعبير- إذ من بين هؤلاء المؤلفين مفسرون، وأصوليون، وفقهاء، ومناطقة، وفلاسفة، ومؤرخون، وبلغاء، ونقاد، وأدباء، الأمر الذى يؤكد أن الإحساس بالمشكلة قد تجاوز دائرة المتخصصين فى النحو المهتمين باللغة إلى نطاق أوسع وأرحب، هو نطاق المثقفين بعامة، أيا كان لون ثقافتهم. ونحسب أن السبب فى ذلك يمتد عن يقين هؤلاء بأن المستوى الثقافى مرتبط أوثق الارتباط – حيويًّا وعضويًّا معاً – بالمستوى اللغوى، ووعيهم بأن ضحالة المقدرة اللغوية تسلم دائما إلى هبوط معطيات جميع المجالات الثقافية، لغوية كانت أو غير لغوية.

وهكذا أصبحت مشكلة "تعليم النحو" فى حقيقتها مشكلة شديدة التعقيد تضافرت عوامل شتى : لغوية، ودينية، وثقافية، واجتماعى، على تأكيد حيويتها ومعاودة وضع الحلول لها.

---

(١)فى الحق أن استخدام مصطلح (المدارس) على التجمعات النحوية مسألة تتسم بقدر من التجاوز العلمى، للوقوف على رأينا فى هذا الصدد، انظر: تاريخ النحو العربى حتى أواخر القرن الثانى الهجرى ١٢٦-١٢٧، وأصول التفكير النحوى، وتقويم الفكر النحوى، والمدخل إلى دراسة النحو العربى.

ونحسب أنه لامناص من تسجيل بعض ما نراه من ملحوظات حول المؤلفات التى خلَفتها هذه المرحلة، تلك التى تمثل فى مجموعها مسيرة النحو التعليمى فى القرون الستة الأولى من تاريخ النحو العربى، حتى منتصف القرن التاسع الهجرى، عسى أن تسهم هذه الملحوظات فى إلقاء الضوء على طبيعة هذه المؤلفات من ناحية، والتجارب السابقة لحل بعض مشكلات تعليم النحو من ناحية أخرى.

الملحوظة الأولى:

أن هذه المؤلفات " متعددة المستويات" ونعنى بذلك أن من الممكن – مع قدر من التبسيط نرجو ألا يكون مخلاً – التمييز فيها بين مستويات ثلاثة: مستوى يتسم عرض القاعدة النحوية فيه بأقل قدر ممكن من التقسيمات والتفصيلات، والتجرد الذى يوشك أن يكون كاملاً من الآراء والخلافات، والبعد الذى يكاد يكون تاما عن الاحتجاج وما يتطلبه من ذكر الشواهد والتعليلات، ومستوى آخر يصحب القاعدة النحوية فيه قدر من التقسيم والتفصيل، وإشارة إلى بعض الآراء وأهم أسانيدها، وشىء من الحجاج للتدليل عليها والتعليل لها. ومستوى ثالث بوسعك أن تضعه بين هذين المستويين، إذ يتجرد حيناً من التفصيلات ويميل حيناً إلى ذكرها، ويلتزم حيناً بالبعد عن الخلافات، ويحتوى أحيانا، عليها، وينصرف حيناً عن ذكر الشواهد ويتحرى حيناً عرضها.

وفى تصورنا أن وراء هذا التعدد فى مستوى هذه المؤلفات تعدداً فيما تحتاجه العملية التعليمية من متطلبات، وأرجو ألا أكون متجاوزاً الصواب إذا قلت إن هذه المؤلفات – فى مجموعها- قد كتبت لمستويات ثلاثة من المتعلمين: مستوى المبتدئين الذين لا علم لهم بالنحو ولا معرفة لديهم بقضاياه، ومستوى المتقدمين الذين عرفوا موضوعه ومادته ووقفوا على مسائله وقضاياه، ولكنهم لم يحيطوا بعد بالجوانب المشكلة فيه والاحتمالات الواردة لها، وبين المستويين مستوى وسيط ، ألم بطرف من مادة النحو وعلم شيئاً من مسائله، لكن ما علمه لا يؤهله لفهم مشكلاته، ولايمكنه من إدراك ما يدور حولها من تعدد فى الآراء واختلاف فى وجهات النظر.

الملحوظة الثانية:

أن هذه المؤلفات **"مختلفة المناهج والموضوعات"** ، ونقصد بذلك أن المؤلفات النحوية التى كتبت لمستوى "المبتدئين " قد تميزت مناهجها وموضوعاتها عن تلك التى كتبت لمن فوقهم من " المتوسطين" و"المتقدمين" فقد كانت موضوعات المؤلفات النحوية للمبتدئين محصورة – أو تكاد- فى مجال "وضع المختصرات" النحوية، تلك التى يحرص المؤلف فيها على أن يقدم صورة شاملة لكافة القواعد النحوية، هادفاً منها إلى تقديم استعراض موجز لما استقر فى النحو من تحديد أنواع الكلمة، وأنماط الجملة،وعناصرها، وعلاقاتها، وحالاتها، مستعيناً فى ذلك أحياناً بالتمثيل لما يعرض له بنماذج لغوية مماثلة- غالباً – لما يسمع الطالب فى حياته التعليمية متحرياً الابتعاد عن التقسيم الدقيق، مستغنياً عن التفصيل المسرف، مبتعداً عن الخلاف، منصرفاً عن الشواهد، متجنباً التعليل، مهملاً التأويل.

أما المؤلفات النحوية لغير المبتدئين فقد كانت مختلفة موضوعاً، ومادة ومنهجاً، فقد ضمت-إلى جوار أسلوب وضع المصنفات التى تعرض للقواعد عرضاً أكثر تفصيلاً وتشعيباً مع الإشارة التى تقصر أو تطول إلى الآراء وأسانيدها، والوقوف المتأنى أو العجول أمام الشواهد وأساليب الاحتجاج بها وتوجيهها- وسائل أخرى، أهمها :

(أ) شرح المختصرات.

(ب) اختصار المطولات.

(ج) كتابة رسائل قصيرة فى بعض الموضوعات.

(د) تقديم نماذج عملية لتنمية القدرة الذهنية على التدريبات.

و"شرح المختصرات" أسلوب معروف لانجد أنفسنا فى حاجة إلى التعليق عليه، ولكننا نحب أن نشير إلى أن هذا الشرح كان فى بعض الأحيان يقترب من الأصل المختصر فى محاولة من الشارح لمخاطبة مستوى تعليمى يقترب من مستوى المبتدئين، وفى بعض الأحيان كان مجالاً لعرض قدرة الشارح وإحاطته مما يتجاوز به هؤلاء الدارسين إلى من فوقهم من المتعلمين، بل إنه – فى بعض الأحيان- كان يضمن شرحه بعض ما يرقى إلى مستوى الباحثين المتخصصين .

وكان "اختصار المطولات" دائماً أسلوباً يهدف منه المؤلف النحوى إلى تقديم النحو لغير المبتدئين ، ومن ثم فإن من الممكن القول بأن "اختصارالمطولات " هو المقابل الموضوعى والتعليمى والوظيفى "لوضع المختصرات" ولعل مرد ذلك إلى أن "واضع المختصر الأصلى " يتحرى ـ عادة ـ الالتزام بالمستوى الذى يضع له مختصره، أما "مختصرالمطول النحوي" فإنه مهما أراد به من تيسير وتبسيط يظل دائما مضطراً إلى رعاية وجهة نظر المؤلف الأصلى ملتزماً باتجاهاته الأساسية.

أما "كتابة رسائل فى بعض الموضوعات" فأسلوب لجأ إليه بعض المؤلفين من النحاة بغية تقديم " خلاصة وافية" فى موضوع بعينه من الموضوعات النحوية. وغالباً ما كان الموضوع ذا مساس بالقضايا النظرية الخلافية وما يدور فيها من مقولات ذهية، وإن لم نعدم فى هذه المؤلفات بعض الرسائل التى دارت حول بعض "الأدوات" ولعل أهم القضايا التى توافر عدد كبير من النحاة على الإسهام فيها برسائل خاصة فى مجال التعليم النحوى تلك التى تتصل بالحدود والتعريفات. وينبغى أن نفرق بوضوح بين ذكر "الحد " أو "التعريف" فى موضعه من " الباب " النحوى ، ورصد الحدود مجتمعة فى عمل مستقل، ذلك أن ذكر الحد فى موضعه قد يكون لغرض تعليمى وقد يكون لهدف علمى، إذ كما يكون لتوضيح الصورة للمتعلم يكون لتحديد المقومات الذهنية والمذهبية حتى تكون مدخلاً لعرض وجهة نظر الباحث، أما ذكر الحدود معاً – دون ارتباط بالباب النحوي- فعمل تعليمى صرف ، يهدف إلى تثبيت المعلومات عن طريق المقارنة والمقابلة بين الحد وغيره من الحدود ، وجلى أن هذا العمل – برغم كونه تعليميا خالصاً – يتطلب مستوى عقليا وعلميا لا يتوافر فى " المبتدئين" فى دراسة النحو بحال.

وأما "النماذج التدريبية لتنمية القدرة الذهنية" فقد سارت فى مجالين مختلفين: مجال كتابة رسائل حول بعض " النكت النحوية " التى يمكن أن تعد المجال التطبيقى للوقوف على مدى إلمام الطالب بما تضمنته بعض الموضوعات الدقيقة من طرافة ، ومجال تصنيف" الأحاجي" و "الألغاز" النحوية، التى تلفت النظر إلى بعض ما فى القواعد من مفارقات. ومن الواضح أن كلاً من الأسلوبين إنما يعنى بصورة مباشرة بمستوى من الطلاب

تمرس بقدر من معرفة قواعد النحو وأحكامه ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة المتخصصين فيه ، أو لنقل إنه موجه شكل مباشر إلى ما فوق مستوى المبتدئين من " متوسطين " و"متقدمين ".

الملحوظة الثالثة:

أن هذه المؤلفات **"متفاوتة المعالجات"**، فبالإضافة إلى ما فرضه "تعدد المستويات" و"اختلاف المناهج والموضوعات" من اختلاف "المادة" و "الطريق" فإن هذه المؤلفات قد اختلفت مادة وطريقة أيضاً تبعاً لتفاوت أساليب معالجة النحاة أنفسهم له وتصورهم لوظيفتها وتحديدهم لغايتها. فمن النحاة من فطن إلى ضرورة التفرقة بين مستويات المتعلمين فميز بين ما يقدم للمتقدمين وما يقدم لمن دونهم من الدارسين، ومنهم من أراد- عن وعى أو غير وعي- أن يجعل عمله التعليمى وسيلة للتبشير ببعض ما يقرره من اتجاهات ويأخذ به من أقوال ويميل إليه من آراء. وتحليل ما بقى من أعمال تعليمية لهذا النمط من المؤلفين يشير إلى أن معظم هذا الخلط كان فى إطار الأعمال الموجهة أساساً للمتوسطين والمتقدمين من الدارسين. وإن كان من الممكن لمح بعض صوره أيضاً فى بعض الأعمال المكتوبة للمبتدئين. كما يشير إلى أن أصحابها كانوا من النحاة الذين صدروا فى موقفهم عن أحد سببين:

أحدهما: الخلط الفكرى بين وظيفة "تعليم" النحو لبعض المستويات ووظيفة "بحث" ما فى النحو من مشكلات.

والثانى: الرغبة الواعية فى صناعة المتعلمين منذ البداية وفق ما استقر لديهم من تصورات وما رجح عندهم من اتجاهات.

الملحوظة الرابعة:

أن هذه المؤلفات **"متنوعة اللغات"**، فلقد كانت لغة التآلف حتى منتصف القرن السادس الهجرى تقريباً محصورة فى النثر، وذلك شيء طبيعى إذ إن النثر هو القادر على تحديد القواعد العلمية والتعبير عنها دون أن تقع القاعدة ضحية التزام ما يفرضه النظم من ضوابط إيقاعية، وكانت اللغة النثرية فى هذه المصنفات تتسم بما تتسم به لغة العلم من وضوح ودقة ومباشرة جميعاً، ولكن قبيل منتصف القرن السادس الهجري-تقريبا-

اكتشف الشنتمري[1]، أحمد بن عبد العزيز بن هشام أبو العباس الفهرى، الذى كان حيا سنة ٥٥٣هـ[2]. أن من الممكن توظيف "نظم" الشعر وإيقاعاته فى صياغة منظومات نحوية تسهم فى تيسير حفظ القواعد وسرعة استيعابها، مستخدماً فى ذلك مقدرته الموسيقية وتمكنه من الأوزان الخليلية، وهكذا ارتاد الطريق نحو"لغة" جديدة لتعليم النحو، كان لها آثار بعيدة المدى فيه ، وحسبك أن ترجع إلى قائمة "النظامين" الذين صاغوا قواعد النحو أو مسائل مختارة منه ملتزمين ضوابط العروض الخليلى خلال القرنين التاليين[3] لتعرف إلى أى مدى كانت المنظومات النحوية من التعدد والتنوع بحيث شغلت عدداً ضخماً من المؤلفين، ولبَّت الحاجة العملية لأجيال كثيرة من الدارسين، فإذا

(١) تقريرنا أن الشنتمرى هو "رائد" النحو المنظم لا ينفى وجود بعض المحاولات السابقة عليه فى مجال "نظم" بعض "الطرائف والموضوعات النحوية" كمحاولة الحريرى: القاسم بن على بن محمد بن عثمان، أبى القاسم، المتوفى بين سنتى ٥١٥،٥١٦ هـ، فى منظومة "ملحة الإعراب"، ومحاولة الزمخشرى: أبى القاسم جار الله محمود بن عمر: المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، فى "أحاجيه" ومن قبلهما أحمد بن منصور اليشكرى، المتوفى سنة ٣٧.هـ، بيد أن هذه المحاولات كانت محدودة التأثير بانحصارها فى بعض مسائل النحو وموضوعاته، الأمر الذى جعل منظومة الشنتمرى رائدة فى صياغة قواعده بصورة عامة.ونرجو أن نعرض لهذا الموضوع فى بحث مستقل إن شاء الله.

(٢) انظر: بغية الوعاه ١/ ٣٢٥-٣٢٦، وقد ذكر السيوطى نقلاً عن محمد بن عبد الملك التاريخى عنايته بالنظم الشعرى، وتمكنه منه إذ استخدمه فى التصنيف فى علوم شتى: فله أرجوزة فى النحو، وأرجوزة فى الغريب، وأرجوزة فى القراءات، وأرجوزة فى الخط، وهو يؤكد مقدرته فى الصياغة الموسيقية من ناحية ومعرفته بهذه العلوم و إتقانه لها من ناحية أخري.

(٣) تضم قائمة النظامين فى الفترة من ٦١١هـ إلى سنة ٨١٥هـ، عددًا كبيرًا ممن أسهموا فى تأليف المنظومات النحوية، أهمهم:

١- المنتخب سالم بن أحمد بن سالم، المتوفى سنة ٦١١هـ، انظر بغية الوعاه ١/ ٥٧٥.

٢- خزعل بن عسكر بن خليل، الثنائى المصرى، المتوفى سنة ٦٢٣هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٥٥٠، الذيل على الروضتين ١٤٩.

٣- ابن معط، يحيى بن معط بن عبد النور، المتوفى سنة ٦٢٨هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤، والجواهر المضيئة ٢/ ٢١٤، وشذرات ٥/ ١٢٩، ومرآة الجنان ٤/ ٦٦، وياقوت ٢٠/ ٣٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١٩٧.

٤- السخاوى، على بن محمد بن عبد الصمد، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، انظر إنباه ٢/ ٣١١، وبغية الوعاه ٢/ ١٩٢، وشذرات ٥/ ٢٢، وغاية النهاية ١/ ٥٦٨، ومرآة الجنان ٤/ ١١٠، وياقوت ١٥٦/ ٦٥، وابن خلكان ٣/ ٣٤٠.

٥- المهلبى، أحمد بن عقل، المتوفى سنة ٦٤٤هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٣٤٨.

٦- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبى بكر، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، انظر: بغية الوعاه ٢/ ١٣٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، وابن خلكان ٣/ ٢٤٨.

عدداً ضخماً من المؤلفين، ولبَّت الحاجة العملية لأجيال كثيرة من الدارسين، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاهتمام بالنحو المنظوم لم يقتصر على نظم القواعد ، بل تجاوز ذلك إلى مختلف ضروب التأليف وصوره، كشرح المنظومات، والتعليق عليها، وإعرابها ومعارضتها، وشرح شواهد شروحها، إلى غير ذلك من أشكال الاهتمام أدركنا إلى أى حد أسهم " النحو المنظوم "فى إحداث تغيير كمى وكيفى معاً فى تعليم النحو العربى.

٧- فتح بن موسى بن حماد، المتوفى سنة ٦٦٣هـ، انظر: بغية الوعاه ٢/ ٢٤٢.

٨- أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، المتوفى سنة ٦٦٥هـ، انظر: بغية الوعاه ٢/ ٧٧-٧٨.

٩- ابن مالك، محمد عبد الله بن عبد الله بن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ١٣١، وطبقات الشافعية للسبكى ٥/ ٢٨، وفوات الوفيات ٢/ ٢٢٧، والوافى بالوفيات ٣/ ٣٥٩.

١٠- حازم بن محمد بن حسن، القرطاجنى، أبو الحسن، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٤٩١، وشذرات الذهب ٥/ ٣٨٧.

١١- ابن الفخار الجذامى، محمد بن على بن محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٧٠٣هـ، انظر: طبقات المفسرين للدواودى ٢٢١٠.

١٢- الصاغرى، محمد بن مصطفى بن زكريا، المتوفى سنة ٧١٣هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٢٤٧.

١٣- الأسعرى، محمد بن أحمد بن عبد المؤمن، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، انظر: حسن المحاضرة ١/ ٤٢٨، والدور الكامنة ٢/ ٤٢٠، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٣، وطبفات الشافعية ٥/ ٢١٣، وطبقات المفسرين ٢/ ٧٦، والوافى بالوفيات ٢/ ١٦٨.

١٤- علاء الدين طيبرس الجندى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، انظر: بغية الوعاه ٢/ ٢١، وشذرات الذهب ٦/ ١٦١.

١٥- ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٣٢٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٥٩.

١٦- ابن الوردى، عمر بن مظفر بن عمر، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، انظر: شذرات الذهب ٦-١٦١، وطبقات المفسرين ٢/ ٧٧، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٣.

١٧- السلسلى، شمس الدين محمد بن عيسى، المتوفى بين سنتى ٧٦٠هـ، ٧٧٠هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٢٠٥، والدور الكامنة ٤/ ١٢٩، وشذرات الذهب ٦/ ١٨٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٢٢٢.

١٨- الأسنائى، عبد الرحمن بن على - وقيل ابن فخر - بن هبة الله، المتوفى سنة ٧٧٩هـ، انظر: بغية الوعاه ٢/ ٩٣.

١٩- سراج الدين الزبيدى، عبد اللطيف بن أبى بكر بن أحمد، المتوفى سنة ٨٠٢هـ، انظر: بغية الوعاة ١/ ١٠٧، وكشف الظنون ٢/ ١٦٣١.

٢٠- أبو منصور الأشمونى، أحمد بن محمد بن منصور، المتوفى سنة ٨٠٩هـ، انظر: بغية الوعاه ١/ ٣٨٤.

٢١- ابن الهائم، أحمد بن محمد بن عماد، المتوفى سنة ٨١٥هـ، انظر: البدر الطالع ١/ ١١٧، وشذرات الذهب ٧/ ١٠٩، والضوء اللامع ٢/ ١٧، وطبقات المفسرين ١/ ٨٢.

الفصل الثانى

مصنفات النحو التعليمي

(من منتصف القرن التاسع إلى منتصف القرن الرابع عشر)

غايتنا فى هذا الفصل عرض أهم مصنفات النحو التعليمى فى خمسة قرون، تبدأ من منتصف القرن التاسع الهجرى وتنتهى فى منتصف القرن الرابع عشر الهجرى، ثم تحديد أهم الاتجاهات التى تمثلها هذه المصنفات، وتحليل أهم العوامل المؤثرة فيها، باعتبار هذا كله – من عرض وتحديد وتحليل – مقدمة أساسية للدراسة الموضوعية لهذه المصنفات •

ولعل نقطة البدء المنهجية فى هذا البحث تتمثل فى التعرف على أسباب تحديد هذه الفترة الزمنية للدراسة. ونحسب أن نقطة البدء فيها مسوغة بحكم أن هذا الفصل امتداد للفصل السابق الذى توقف عندها، أما تحديد نقطة النهاية فيها فمرده إلى أمور ثلاثة:

أولها : أنه فى نهاية هذه الفترة- أى فى منتصف القرن الرابع عشر الهجرى تقريباً – استقرت أوضاع التعليم فى مصر[1]، وأصبح من التقاليد المتبعة فى وزارة المعارف – وهى الجهة المشرفة على التعليم فيها – تغيير المناهج والكتب بين الفينة والفينة وتشكيل لجان خاصة لوضع المناهج وتعديلها، وأخرى لتأليف الكتب أو اختيار ما يؤلف منها، وصدرت فى هذا الإطار مجموعات متكاملة من المصنفات التعليمية فى (النحو والصرف) للفرق الدراسية التى يتكون منها السلم التعليمى لمرحلة ما قبل الدراسة العالية.

---

(١) تمثل مصر فى الواقع دور الريادة اللغوية والنحوية فى العصر الحديث، وثمة أسباب موضوعية عديدة كانت وراء ذلك، نرجو أن نعرض لما يتصل منها بالنحو التعليمى فى الجزء الخاص بالتحليل فى هذا البحث.

وثانيها : أن بعض الأقاليم العربية قد آثرت منذ مطلع هذه الفترة أن تكون لها مقرراتها التعليمية المدرسية الخاصة بها، وليس من شك فى أن وراء ذلك (الظروف) المحلية التى عاشت فيها بعض الأقاليم العربية، وبخاصة ظروف السيطرة الاستعمارية وما تبعها من ظهور النزعات الإقليمية فى المجالات السياسية والإدرارية. ولذلك كان من الطبيعى أن تتطلع هذه الأقاليم إلى ظهور مصنفات تعليمية موضوعة لها، أو على الأقل خاصة بها.

وثالثها: أن المؤلف- طبقاً لذلك – أصبح يكتب وفى ذهنه اعتبارات تتحكم فى المادة العلمية وفى أسلوب عرضه لهذه المادة، ولا أشير هنا إلى (المنهج)، و (الزمن)، و(العمر العقلي) للمتعلمين فحسب، بل أضيف إلى ذلك ما اضطر إليه المؤلف تحت إلحاح بعض الدوافع الخاصة أو المحلية من اختيار كثير أو قليل من النماذج اللغوية والأمثلة التطبيقية على القواعد النحوية من بيئة خاصة، هى بيئة التلاميذ الذين يؤلف لهم الكتاب. ولقد وصل ذلك مداه حين صارت كتب (النحو) و (اللغة) المصنفة لإقليم ما تبشر بالاتجاهات والأفكار التى يتبناها نظام الحكم فيه . ولقد أضاف ذلك سبباً آخر لمحاصرة مصنفات النحو التعليمى فى إقليم دون إقليم. ثم ما نتج عن ذلك من الحرص على (وضع) مؤلفات خاصة لكل إقليم . فإن لم يمكن فلا أقل من أن يتم اختيار مصنفات تخلو مما يؤخذ على بعض ما هو مقرر فى بعض الأقاليم. لقد تضافرت هذه الظواهر الثلاث على إيجاد وفرة كمية فى مؤلفات النحو التعليمى من ناحية، ووجود فروق نوعية فيما بينها ثم بينها فى مجموعها وبين ما قبلها من مؤلفات فى هذا المجال من ناحية أخرى. الأمر الذى يحسن معه درس هذه المؤلفات فى فصل مستقل؛ لتفصيل كافة ما يتصل بها من ظواهر فى المادة أو المنهج، وتوضيح جميع ما يمتد بينها من عناصر الائتلاف والاختلاف .

وسنحاول الآن أن نعرض لأهم مصنفات النحو التعليمى فى الفترة موضوع الدراسة عرضاً تاريخيا، مستبعدين عددًا منها تلك المصنفات التى أطلق عليها مصطلح (الحواشى) و (التقارير) باعتبارها فى إطارها العام بمثابة ملحوظات علمية لا تعليمية إذ هى موجهة بصفة أساسية للمتخصصين لا لمن هم دونهم من سائر المتعلمين، ثم إن قضاياها تدور

غالباً حول مسائل تتصل بمدى دقة العبارة، أو مدى توفيق المؤلف فى مؤلفه موضوع (التحشية) أو (التقرير) فى تقرير المسألة، أى أن مباحثها الأساسية تدور فى إطار نوع من(الجدل) النظرى دائما، المنطقى الشكلى أحياناً، دون أن يعبأ أصحابها فى معظم الأحوال بالتوقف عند معطيات الظاهرة اللغوية والتماس السبل الصحيحة لصياغتها فى القاعدة النحوية.[١]

١- الشاورى، شرف الدين إسماعيل بن أبى بكر المقرى، المتوفى سنة ٨٣٧هـ . له "الشرف الوافى فى الفقه والنحو والعروض والقوافي"[٢].

٢- التلمسانى الصغير، محمد بن أحمد بن مرزوق، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٨٤٢هـ . له " شرح ألفية ابن مالك"[٣].

٢- الرملى، شهاب الدين أحمد بن الحسين، المتوفى سنة ٨٤٤هـ . له "إعراب الألفية" و"شرح الملحة"[٤].

٣- شمس الدين محمد بن زين الدين، المتوفى سنة ٨٤٥هـ له منظومة نحوية شرح فيها الألفية[٥].

٤- المرداوى، عبد الله بن أحمد بن عيسى، له "شرح الملحة" فرغ منه فى سنة ٨٤٧هـ[٦].

٥- الحناوي، أحمد بن محمد أبو العباس، المتوفى سنة ٨٤٨هـ. له "شرح الكافية"[٧].

٦- الهندى، شهاب الدين أحمد بن عمر،المتوفى سنة ٨٤٩هـ . له شرح الكافية"[٨].

---

(١) للتأكد من هذه الخصائص يمكن العودة إلى بعض النماذج، مثل: حاشية الشيخ محمد الأمير على شرح الآجرومية للشيخ خالد، وحاشيته على شرح الشذور لابن هشام، وحاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية للشيخ خالد، ، وحاشية الشيخ السجاعى على شرح القطر، وحاشية الشيخ العدوى على شرح الشذور، وحاشية ابن عبد الكبير على شرح القطر.

(٢) توجد من الكتاب مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت، انظر: مجلة المعهد ٢٧/ ٧٢٣.

(٣) انظر كشف الظنون ١٥٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١٥٤، ١٨١٧.

(٥) انظر كشف الظنون ١٥٣.

(٦) انظر كشف الظنون ٨١٨

(٧) انظر كشف الظنون ٧٤٤

(٨) انظر كشف الظنون١٣٧١

٨- الحلبى، سراج الدين محمد بن عمر، المتوفى سنة ٨٥٠هـ . له "شرح التصريف العزي"(١).

٩- التلمسانى، محمد بن عباس أبو عبد الله، له "تحقيق المقال وتسهيل المنال فى شرح لامية الأفعال" فرغ منه سنة ٨٥١هـ(٢).

١٠- قرة سنان، يوسف بن عبد الملك بن بحشايش، المتوفى سنة ٨٥٢هـ،له " الصافية شرح الشافية"(٣).

١١- الكركى، برهان الدين إبراهيم بن موسى، المتوفى سنة ٨٥٣هـ ٠له "نثر الألفية" و"شرح الألفية"(٤).

١٢- الراعى، محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل،أبو عبد الله، المتوفى سنة ٨٥٣هـ . له " شرح الألفية" و "شرح الآجرومية"(٥).

١٣- الكنانى، عماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة، أبو الفداء المتوفى سنة ٨٦١هـ . له "شرح التصريف العزي"(٦).

١٤- الشيرازى نور الدين على بن إبراهيم، المتوفى سنة ٨٦٣هـ . له "شرح الكافية"(٧).

١٥- المحلى، جلال الدين محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٨٦٤هـ . له"شرح قواعد الإعراب" لابن هشام(٨).

١٦- الشُّمنى، تقى الدين أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٧٢هـ . له "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"(٩).

---

(١) انظر كشف الظنون ١١٤٠
(٢) انظر كشف الظنون ١٥٣٦
(٣) انظر كشف الظنون ١٠٢٢
(٤) انظر كشف الظنون ١٥٤
(٥) انظر كشف الظنون ١٥٣
(٦) انظر كشف الظنون ١١٣٩
(٧) انظر كشف الظنون ١٣٧٦
(٨) انظر كشف الظنون ١٢٤
(٩) انظر كشف الظنون ١٥٢

١٧- الكافيجى، محيى الدين محمد بن سليمان، المتوفى سنة ٨٧٩هـ ٠له "شرح قواعد الإعراب" لابن هشام[١].

١٨- الدمياطى، يحيى بن محمد، المتوفى سنة٨٧٩هـ . له "شرح المقدمة الحناوية"[٢].

١٩- قوشجى، علاء الدين على بن محمد، المتوفى سنة ٨٧٩هـ . له "العقود الزواهر فى نظم الجواهر"[٣].

٢٠- الحلادى، شمس الدين محمد بن محمد أبو العزم، المتوفى سنة ٨٨٣هـ ٠له " شرح الآجرمية"[٤].

٢١- ابن الهائم، شهاب الدين أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٨٧هـ، وله "القواعد المنظومة"[٥].

٢٢- ابن سريحا بن محمد بن سريحا المصري، المتوفى سنة ٨٨٨هـ، له "منحة الإعراب"[٦].

٢٣- السنهورى، نور الدين على بن عبدالله الأزهرى، المتوفى سنة٨٨٩هـ، له "الدرة المضية فى شرح الآجرومية"[٧].

٢٤- خواجه زاده، المولى مصطفى بن يوسف البرسوى، المتوفى سنة ٨٩٣هـ. له "شرح التصريف العزي"[٨].

٢٥- ابن العينى، زين الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، المتوفى سنة ٨٩٣هـ، له "شرح ألفية ابن مالك"[٩].

---

(١) انظر كشف الظنون ١٢٤.

(٢) انظر كشف الظنون ١٨٠١

(٣) انظر كشف الظنون ١١٧٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١٣٩٧

(٥) انظر كشف الظنون ١٣٦٠.

(٦) انظر كشف الظنون ١٨١٨.

(٧) توجد من الكتاب مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت. انظر مجلة المعهد المجلد ٢٧/ ٧٤٧

(٨) انظر كشف الظنون ١١٣٩.

(٩) انظر كشف الظنون ١٥٣.

٢٦- الميدانى الضرير، شمس الدين محمد بن نصر، المتوفى سنة ٨٩٤هـ له "تنقيح اللبان فيما لابد أن يعتنى به فى فن الإعراب"[١].

٢٧- المقدسى، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى شريف، المتوفى سنة ٩٠٠هـ ٠له "شرح قواعد الإعراب" لابن هشام[٢].

٢٨- القباقبى، برهان الدين إبراهيم بن محمد، المتوفى بعد سنة ٩٠٠هـ، له "شرح على القواعد المنظومة لابن الهائم[٣].

٢٩- الخليلى، شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الرحيم، أبو الجود، المتوفى بعد سنة ٩٠١هـ. له "معونة الطالبين فى معرفة اصطلاح المعربين" و "شرح الآجرومية"[٤].

٣٠- الفنارى، علاء الدين على بن يوسف بن أحمد المتوفى بعد سنة ٩٠٣هـ، له " شرح الكافية"[٥].

٣١- البقالى، حسن شاه، المتوفى سنة ٩٠٥هـ. له "شرح القصاري"[٦].

٣٢- الشيخ خالد الأزهرى، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبى بكر الجرجاوى أبو الوليد، المتوفى سنة ٩٠٥هـ. له "المقدمة الأزهرية فى علم العربية" و" شرح الأزهرية" و" وتمرين الطلاب فى صناعة الإعراب" و"الألغاز النحوية" و "شرح الآجرومية" و"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"[٧].

٣٣- الصفوى، عيسى بن محمد، المتوفى سنة٩٠٦هـ. له "شرح الكافية"[٨].

---

(١)انظر الكواكب السائرة ١/ ٧٢.

(٢)انظر كشف الظنون ١٢٤.

(٣)انظر كشف الظنون ١٣٦٠.

(٤)انظر الكواكب السائره بأعيان المائة العاشره ١/ ٢٦.

(٥)انظر الكواكب السائر ١/ ٢٧٨.

(٦)انظر كشف الظنون ١٣٢٧.

(٧)انظر كشف الظنون ١٢٤، ١٥٤، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٨١٢، والكواكب السائرة ١/ ١٨٨.

(٨)انظر كشف الظنون ١/ ١٣٧.

٣٤- الخرتبرتى، محمود بن إسماعيل بن عبدالله، المتوفى سنة ٩١٠هـ . له "توضيح الإعراب"[(١)].

٣٥- السيوطى، جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر بن محمد، المتوفى سنة ٩١١هـ، له "جمع الجوامع فى النحو" و " شرح الاستعاذة والبسملة" و "الشمعة المضية فى علم العربية"، و"الزبدة الفريدة"، و "المطالع السعيدة فى شرح الزبدة الفريدة"، و"مختصر ملحة الإعراب"، و "شرح ملحة الإعراب"،و"الوفية فى مختصر الألفية "، و"شرح القصيدة الكافية"، و"الشهد فى النحو" و "البهجة-أو النهجة- المرضية فى شرح الألفية "[(٢)].

٣٦- ابن الشيشري- أو الشبترى – إبراهيم بن حسن بن حسن النبيسى، المتوفى بين سنتى ٩١٥، ٩١٧هـ، له"منظومة نحوية على حرف التاء و"مصنفات صرفية"[(٣)].

٣٧- المغربى، السيد على بن ميمون، المتوفى سنة ٩١٧هـ . له "شرح على المقدمة الجزولية"[(٤)].

٣٨- السندى، تقى الدين أبو بكر بن إسماعيل بن يوسف بن حسين بن يوسف المتوفى قبل سنة٩٢٠هـ . له "شرح على القصاري"[(٥)].

٣٩- الشيخ زكريا الأنصارى، زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا، المتوفى سنة٩٢٦هـ. له "شرح شذور الذهب" و"شرح الشافية" و"شرح البسملة والحمدلة"[(٦)].

٤٠- الراعى، شهاب الدين أحمد، المتوفى سنة ٩٢٨هـ، له "شرح الآجرومية[(٧)].

٤١- البحيرى، أحمد شهاب الدين، المتوفى سنة ٩٢٩هـ . له "شرح مراح الأرواح لابن مسعود"[(٨)].

---

(١)انظر كشف الظنون ١٢٤٣.

(٢)انظر كشف الظنون١٥٢،١٥٧،٢٥٩،١٠٦٥،١٢٥٩،١٣٤٥،٢٠٢٠ ومعجم المطبوعات العربية ١٠٧٨، ١٠٨٣.

(٣)انظر الكواكب السائرة ١/ ١١٠.

(٤)انظر كشف الظنون ١٨٠١.

(٥)انظر الكواكب السائرة ١/ ١١٣.

(٦)انظر كشف الظنون ١٠٢١،١٠٣٥، والكواكب السائرة ١/ ١٩٦.

(٧)انظر الكواكب السائرة ١/ ١٥٥.

(٨)انظر الكواكب السائرة ١/ ١٥٥.

٤٢- الحضرمى، أبو عبد الله محمد بن عمر، المتوفى سنة ٩٣٠هـ، له "فتح الأقفال وضرب الأمثال فى شرح لامية الأفعال"[١].

٤٣- بحرق، جمال الدين محمد بن محمد بن عمر، المتوفى سنة ٩٣٠هـ، له "تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب شرح ملحة الإعراب" و "شرح لامية الأفعال"[٢].

٤٤- الكنانى، العز أحمد بن إبراهيم، المتوفى قبل سنة ٩٣٣هـ، له "نظم الكافية" و "شرح النظم "[٣].

٤٥- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، المتوفى سنة ٩٤٠هـ، له "الفلاح بشرح المراح"[٤].

٤٦- الحصنى، تقى الدين - أو جمال الدين - حسين بن على. له " التعريف فى نظم التصريف" ألفه سنة ٩٤٦هـ، و "المقدمة الكافية فى النحو"، ألفها سنة ٩٥٠هـ، و"المفهمة الشافية فى شرح المقدمة الكافية " ألفه سنة ٩٥٧هـ[٥].

٤٧- الرعينى، شمس الدين محمد الشهير بالحطاب، له " متممة الآجرومية" فرغ من تبيضها سنة ٩٥٦هـ[٦].

٤٨- ابن والى الأمير، برهان الدين إبراهيم بن والى بن نصر، المتوفى سنة ٩٦٠هـ، له "الدرة البرهانية" نظم فيها الآجرومية[٧].

٤٩- العباسى، بدر الدين عبد الرحيم بن أحمد، أبو الفتح، المتوفى سنة ٩٦٣هـ له "شرح منظوم على الألفية"[٨].

---

(١)انظر كشف الظنون ١٥٣٦.

(٢)انظر مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت، المجلد ٢٧/ ٦٣٩، ٧١٧.

(٣)انظر الكواكب السائرة ١/ ٢٢٧.

(٤)انظر معجم المطبوعات العربية ٢٢٨.

(٥)انظر كشف الظنون ٤٢٢، ١٨٠٤.

(٦)معجم المطبوعات العربية ١٤٣٢.

(٧)انظر كشف الظنون ١٧٩٧، والكواكب السائرة ٢/ ٨١.

(٨)انظر الكواكب السائرة ٢/ ١٩٩.

٥٠- المكناسى، عبد العزيز بن عبد الواحد بن محمد بن موسى المتوفى سنة ٩٦٤هـ، له "غنية الإعراب" فى النحو، و"تحفة الأحباب" فى الصرف[١].

٥١- الزيلى، أحمد بن محمد، أبو الثناء، له "حل معاقد القواعد" فرغ من تأليفه سنة ٩٦٧ هـ[٢].

٥٢- سروري، المولى مصطفى بن شعبان، المتوفى بين سنتى ٩٦١، ٩٦٩هـ، له "شرح على المصباح"و "شرح على المراح"[٣].

٥٣-طاش كبرى زاده، عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، المتوفى سنة ٩٦٨هـ، له "مفتتح الإعراب"[٤].

٥٤- ابن الحصكفى، شمس الدين حسين بن على، المتوفى سنة ٩٧١هـ، له "نظم تصريف العزي"[٥].

٥٥- الفاكهى، جمال الدين – أو عفيف الدين – عبد الله بن أحمد بن على المتوفى سنة ٩٧٢ هـ، له "حدود النحو"، و "الفواكه الجنيه على متممة الآجرومية"، و "كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب"، و "مجيب الندا إلى شرح قطر الندي"[٦].

٥٦- الشعرانى، الشيخ عبد الوهاب بن أحمد، المتوفى سنة ٩٧٣هـ، له "المقدمة النحوية فى علم العربية"[٧].

٥٧- الخطيب الشربينى، شمس الدين محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٩٧٧هـ، له "شرح شواهد القطر" و " الفتح الربانى فى حل ألفاظ تصريف عز الدين الزنجاني"[٨].

---

(١)انظر الكواكب السائرة ٢/ ١٦٩، وكشف الظنون ١١٧٤.

(٢)انظر كشف الظنون١٢٤.

(٣)انظر كشف الظنون ١٦٥١،١٧٠٩.

(٤)انظر كشف الظنون ١٧٧١.

(٥)انظر الكواكب السائرة ٢/ ١٤٣.

(٦)انظر معجم المطبوعات العربية ١٤٣٢-١٤٣٣، وكشف الظنون ١٣٥٢.

(٧)انظر كشف الظنون ١٨٠٤.

(٨)انظر كشف الظنون ١١٤٠، ومعجم المطبوعات١١٠٩.

٥٨- البترونى، زين الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ له "نظم تصريف العزي"(١).

٥٩- الطيبى، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر، المتوفى سنة ٩٧٩هـ، له "الزوائد السنية على الألفية"(٢).

٦٠- العسيلى، نور الدين على، المتوفى فى حدود سنة ٩٨٠هـ، له "شرح قواعد الإعراب"(٣).

٦١- البيركلى، زين الدين محمد بن بير على محيى الدين، المشهور باسم : بيركلى، أو بركلى، أو بركوى، المتوفى سنة ٩٨١هـ له "العوامل"، و "العوامل الجديدة"، و "إظهار الأسرار" و " امتحان الأذكياء"، و "كفاية المبتدى"(٤).

٦٢- بدر الدين الغزى، محمد بدر الدين بن محمد رضى الدين بن محمد رضى الدين بن أحمد، المتوفى سنة ٩٨٤هـ، له ثلاثة، شروح على الألفية: منظومان ومنثور، "اللمحة فى اختصار الملحة"، و "نظم الآجرومية"، و "شرح الآجرومية"، و "شرح الصدور بشرح الشذور"(٥).

٦٣- غيوم بوستل، (أبو الاستشراق العلمى الفرنسي)، المتوفى سنة ١٥٨١م (نحو سنة ٩٩٠هـ)، وله كتاب : النحو العربى، نشره بباريس سنة ١٥٤٣(نحو سنة ٩٤٩هـ).

٦٤- الجمالى، المولى فضيل بن على، المتوفى سنة ٩٩١هـ له "الوافية فى مختصر الكافية"(٦).

٦٥- التمرتاشى، محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب بن محمد الخطيب، المتوفى سنة١٠٠٤ هـ، له "شرح عوامل الجرجاني"، و"رسالة فى علم الصرف"(٧).

---

(١)انظر الكواكب السائرة ٢/ ١٦٣.
(٢)انظر الكواكب السائرة ٣/ ١١٥.
(٣)انظر كشف الظنون ١٢٤.
(٤)انظر كشف الظنون ١١٧، ١٥٠٠، ١٥٤٦، ومعجم المطبوعات ٦١٠-٦١١.
(٥)انظر الكواكب السائر ٣/ ٦-٧.
(٦)انظر كشف الظنون ١٣٧٣.
(٧)انظر خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ٤/ ١٩.

٦٦- ابن عيش، عبد الملك بن عبد السلام، المتوفى سنة ١٠٠٦هـ، له "منحة الوهاب بشرح ملحة الإعراب"[١].

٦٧- قعود، أحمد بن أبى بكر النسفى الخزرجى المصرى، المتوفى سنة ١٠٠٧هـ، له منظومة نحوية[٢].

٦٨- سبط الطبلاوى، سعد الدين منصور سبط ناصر الدين الطبلاوى، المتوفى سنة ١٠١٤هـ، له "شرح على الأزهرية"[٣].

٦٩- حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، له"نظم الكافية" و "شرح النظم"[٤].

٧٠- الفارسكورى، عمربن محمد بن أبى بكر، المتوفي سنة ١٠١٨هـ، له "نظم القطر" و"جوامع الإعراب وهوامع الآداب" نظم فيه "جمع الجوامع للسيوطي"[٥].

٧١- الشنوانى، أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين، المتوفى سنة ١٠١٩هـ، له "شرح الآجرومية"[٦].

٧٢-القس جبرائيل صهيونى، له كتاب" صناعة النحو" أصدره فى باريس سنة١٦١٣م (نحو سنة ١٠٢١هـ) بمساعدة الشماس يوحنا الحصروني[٧].

٧٣- ابن المناوى، زين العابدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على، المتوفى سنة ١٠٢٢هـ، له "شرح المقدمة الأزهرية"[٨].

٧٤- البهاء العاملى، بهاء الدين محمد بن حسين عبد الصمد، المتوفى سنة ١٠٣١هـ، له "الفوائد الصمدية فى علم العربية "[٩].

---

(١)انظر مجلة معهد المخطوطات بالكويت، المجلد ٢٧/ ٧٤٠.
(٢)انظر خلاصة الأثر ١/ ١٥٩.
(٣)انظر خلاصة الأثر ٤/ ٤٢٨.
(٤)انظر كشف الظنون ١٣٧٣.
(٥)انظر خلاصة الأثر ٣١/ ٢٢٢.
(٦)انظر خلاصة الأثر ١/ ٨٠.
(٧)انظر معجم المطبوعات العربية١٢١٧.
(٨)انظر خلاصة الأثر ٢/ ١٩٥.
(٩)انظر خلاصة الأثر ٣/ ٤٤١.

٧٥- ابن الملا، أحمد بن محمد الحلبى، المتوفى بعد سنة ١٠٣٠هـ، وله "كشف النقاب عن غنية الإعراب" و "شرح الكافية" و"شرح التصريف العزي"[(١)].

٧٦- العسيلى، محمد بن موسى بن علاء الدين، المتوفى سنة ١٠٣١هـ، له "نظم القطر"، "شرح النظم"[(٢)].

٧٧- المناوى، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين، المتوفى سنة ١٠٣١ هـ، له "التوقيف على مهمات التعاريف" و "المحاضر الوطنية فى الشمعة المضية" و مجموع: فى عشرة علوم من بينها النحو الصرف[(٣)].

٧٨- أحمد بابا، أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد، المتوفى سنة ١٠٣٢هـ، له "النكت الزكية فى شرح الألفية" و "النكت الوفية بشرح الألفية"[(٤)].

٧٩- القسطلانى، أو السعود بن على الزين، المتوفى سنة ١٠٣٣ هـ، له "شرح على الآجرومية" و "منظومة نحوية فى مسوغات الابتداء بالنكرة"[(٥)].

٨٠- الخالدى، أحمد بن محمد بن يوسف الصفوي، المتوفى سنة ١٠٣٤هـ، له "شرح على ألفية ابن مالك"[(٦)].

٨١- ابن التمرتاشى، محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله بن أحمد، المتوفى سنة١٠٣٥هـ . له "منظومة نحوية"[(٧)].

٨٢- المرشدى، عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، أبو الرجاء العمرى، المتوفى سنة ١٠٣٥ هـ، له "ترصيف التصريف"، وهى منظومة فى خمسمائة بيت من الرجز، وشرحها فى "اللطيف بشرح ترصيف التصريف"[(٨)].

---

(١)انظر كشف الظنون ١١٣٩، ١٠٢١، ١١٧٤، ١٣٧١.
(٢)انظر خلاصة الأثر ٤/ ٢٣٤.
(٣)انظر خلاصة الأثر ٢/ ٤١٥.
(٤)خلاصة الأثر١/ ١٧١.
(٥)انظر خلاصة الأثر ١/ ١٢٢.
(٦)انظر خلاصة الأثر ١/ ٢٩٨.
(٧)انظر خلاصة الأثر ٣/ ٤٧٥.
(٨)انظر خلاصة الأثر ٢/ ٣٦٩.

٨٣- اللقانى، برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن على، أبو الامداد، المتوفى سنة ١٠٤١هـ، له "توضيح ألفاظ الآجرومية"[١].

٨٤- توماس أربينوس الهولندى، المتوفى سنة ١٦٣٤م (نحو سنة ١٠٤٢هـ)، وله كتاب "قواعد العربية" طبع فى ليدن لأول مرة بعد وفاته بنحو سنتين، ثم أعيد طبعه مراراً[٢].

٨٥- الغنيمى، شهاب الدين أحمد، المتوفى سنة ١٠٤٤هـ، له " شرح المقدمة النحوية للشيخ عبد الوهاب الشعراني"[٣].

٨٦- الحلبى، على بن إبراهيم بن أحمد بن على بن عمر، المتوفى سنة ١٠٤٤هـ، له "متن فى التصريف" و"التحفة السنية فى شرح الآجرومية" و "الفوائد العلوية بشرح الأزهرية" و"مطلع البدور فى الجمع بين القطر والشذور"[٤].

٨٧- ابن علان الصديقى، محمد على بن محمد علان بن إبراهيم، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ، له "نظم الآجرومية" و "نظم القطر" و "حسن العناية بالكفاية"[٥].

٨٨- السجلاسى، على بن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ، له "منظومة نحوية" و "منظومة صرفية" و "شرح الآجرومية"[٦].

٨٩- الحرفوشى، محمد بن على بن أحمد الحريرى، المتوفى سنة ١٠٥٩هـ، له "دليل الهدى فى شرح قطر الندي[٧].

٩٠- العريشى، محمد بن أحمد الأسدى، المتوفى سنة ١٠٦٠هـ، له " شرح على الآجرومية[٨].

---

(١)انظر خلاصة الأثر ١/ ٦.
(٢)انظر تاريخ دراسة اللغة العربية بأوروبا، تألف يوسف جبرا ٢١-٢٢.
(٣)انظر كشف الظنون ١٨٠٤.
(٤)انظر خلاصة الأثر ٣/ ١٢٣.
(٥)انظر خلاصة الأثر ٤/ ١٨٧.
(٦)انظر خلاصة الأثر ٣/ ١٧٤.
(٧)انظر كشف الظنون ١٣٥٤.
(٨)انظر خلاصة الأثر ٣/ ٣٨٣.

٩١- نجم الدين الغزى : محمد أبو المكارم بن محمد بدر الدين بن محمد رضى الدين، المتوفى سنة١٠٦١هـ، له "منظومة نحوية فى مائة بيت" و "منظومة فى التصريف والخط فى مائة بيت" و " البهجة" و "الحلة البهية فى نظم الآجرومية" و " المنحة النجمية فى شرح اللمحة البدرية " و "شرح القطر" و "شرح قواعد ابن هشام" و " شرح لامية الأفعال لابن مالك"[١].

٩٢- الأسدى، أحمد بن محمد المعمر، المتوفى سنة١٠٦٦هـ، له "قلائد النحور بنظم الشذور"[٢].

٩٣- المنوفى، عبد الجواد بن محمد بن أحمد، المتوفى سنة ١٠٦٨هـ، له "شرح على الآجرومية"[٣].

٩٤- العرضى، أبو الوفاء بن عمر عبد الوهاب بن إبراهيم، المتوفى سنة ١٠٧١هـ، له " شرح على الألفية"[٤].

٩٥- ابن الجمال، على بن أبى بكر بن على نور الدين بن أبى بكر بن أحمد، المتوفى سنة ١٠٧٢هـ، له "منظومة فى مسوغات الابتداء بالنكرة" و "شرح المنظومة"[٥].

٩٦- ابن مطير، أحمد بن على بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، المتوفى سنة ١٠٧٥هـ، له "الروض الأنيف فى النحو واللغة والتصريف"[٦].

٩٧-باقشير، عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبى بكر، المتوفيسنة ١٠٧٦هـ، له "منظومة صرفية" اختصر فيها تصريف الزنجانى و "شرح المنظومة"[٧].

٩٨- الجلالى اليمنى، السيد حسن بن أحمد، المتوفى سنة ١٠٧٩هـ، له " شرح على الكافية"[٨].

---

(١) لا توجد حاشية.
(٢)انظر خلاصة الأثر ١/ ٣٢٥.
(٣)انظر خلاصة الأثر ٢/ ٣٠٣.
(٤)انظر خلاصة الأثر ١/ ١٤٩.
(٥)انظر خلاصة الأثر ٣/ ١٣٠.
(٦)انظر خلاصة الأثر ١/ ٢٥٢.
(٧)انظر خلاصة الأثر ٣/ ٤٣.
(٨)انظر خلاصة الأثر ٢/ ١٧.

٩٩- أطه لى، المولى مصطفى بن حمزة، المتوفى بعد سنة ١٠٨٥هـ، له "شرح اللب" للبيضاوى و "شرح إظهار الأفكار" للبيركلي[١].

١٠٠- المرفتى، محمد بن سعيد السوسى، المتوفى سنة١٠٩٠هـ، له "منظومة نحوية"[٢].

١٠١- الفشتالى، محمد المرابط بن محمد بن أبى بكر، أبو عبدالله، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ، له "فصل الخصيمين فى متعلق الظرفين"و"الدلائل القطعية فى تقرير النصب على المعية" و "رفع اللبس عن ورود (تفعَّل) بمعنى (فعل) "[٣].

١٠٢- ابن الأخرم، أبو بكر بن عبد الله، المتوفى سنة ١٠٩١هـ، له"شرح على الألفية"[٤].

١٠٣- الجوهرى، عبد الغفور بن محمد، المتوفى سنة ١٠٩١هـ، له "شرح على الالفية"[٥].

١٠٤- البكرى، كمال الدين محمد بن مصطفى بن كمال الدين، المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، له "الكلمات الفكرية فى حل معانى الآجرومية"[٦].

١٠٥- السندوى، أحمد بن علي، المتوفى سنة ١٠٩٧هـ، له "منظومة نحوية" و"شرح على العنقود للموصلي"[٧].

١٠٦- الشهرانى، إبراهيم بن حسن الكورانى، الشهروزرى، المتوفى سنة ١١٠١هـ له "شرح العوامل "للجرجانى و"عجالة ذوى الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله " و "إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله"[٨].

١٠٧- السلمى، شهاب الدين أحمد بن عبد الله، المتوفى بعد سنة ١١١٨هـ له "الإعلان فى الفقه والعروض والنحو والتصريف والمنطق"[٩].

---

(١)انظر معجم المطبوعات ١٧٥٠-١٧٥١.
(٢)انظر خلاصة الأثر ٣/ ٤٧٣.
(٣)انظر خلاصة الأثر ٤/ ٢٠٢.
(٤)انظر خلاصة الأثر ١/ ٨٧.
(٥)انظر سلك الدرر٣/ ١٠.
(٦)انظر سلك الدرر٤/ ١٤.
(٧)انظر خلاصة الأثر ١/ ٢٥٦.
(٨)انظر سلك الدرر١/ ٦.
(٩)انظر مجلة معهد المخطوطات بالكويت، المجلد ٢٧/ ٦٨٤.

١٠٨- المواهبى، عبد الجليل بن أبى المواهب بن عبد الباقى، المتوفى سنة ١١١٩هـ، له "نظم الشافية"و "تشطير الألفية" و "شرح القطر"[١].

١٠٩- الطواف، عبد الرحيم بن محمد، المتوفى سنة ١١٢٣ هـ، له "نظم مسوغات الابتداء بالنكرة " و "شرح المنظومة"[٢].

١١٠- الكفيرى، محمد بن زين الدين عمر بن عبد القادر بن شمس الدين، المتوفى سنة ١١٣٠هـ، له "الدرة البهية على المقدمة الآجرومية" و"الأنوار المضية فى إعراب ألفاظ الآجرومية" و "غرر النجوم فى نظم ألفاظ ابن آجروم"[٣].

١١١- البديرى الدمياطى، محمد بن محمد الحسينى، المتوفى سنة ١١٤٠هـ، له "المشكلة الفتحية على الشمعة المضية"[٤].

١١٢- جرمانزس، جبرائيل بن فرحات مطر، أسقف الموارنة بحلب، المتوفى سنة١٧٣٢م (نحو ١١٤٤هـ) له " الأجوبة الجلية فى الأصول النحوية" و"بحث المطالب فى علم العربية"[٥].

١١٣- مصطفى بن إبراهيم له "تحفة الإخوان" على عوامل البيركلى، فرغ منه سنة ١١٤٤ هـ[٦].

١١٤- الكورانى، أبو الطاهر بن إبراهيم بن حسن المدنى، المتوفى سنة ١١٤٥هـ له " مختصر شرح شواهد الرضى "[٧].

١١٥- الكردى، حسن بن موسى البانى، المتوفى سنة ١١٤٨هـ، له "شرح عوامل الجرجاني" و"شرح تصريف العزي"[٨].

---

(١)انظر سلك الدرر ٢/ ٢٣٥.
(٢)انظر سلك الدرر ٣/ ١٠.
(٣)انظر سلك الدرر ٤/ ٤٢.
(٤)انظر كشف الظنون ١٠٦٥.
(٥)انظر معجم المطبوعات ١٤٤٢.
(٦)انظر معجم المطبوعات ١٧٥٠.
(٧)انظر سلك الدرر ٤/ ٢٧.
(٨)انظر سلك الدرر٢/ ٣٦.

١١٦- الصناديقى، عبد الرحمن بن أحمد، المتوفى سنة ١١٦٤هـ له رسالة اختصر فيها رسالة ابن هشام فى إعراب (فضلاً) و (تارة) وبقية الكلمات العشر[١].

١١٧- ابن الطيب، محمد بن محمد بن محمد بن موسى، الشوفى الفاسى، المتوفى سنة ١١٧٠هـ له "شرح الكافية" و"شرح شواهد الكشاف"[٢].

١١٨- العمادى، حامد بن علي بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عماد الدين، المتوفى سنة ١١٧١هـ له " تشنيف الأسماع فى إفادة (لو) الامتناع "[٣].

١١٩- الأشهرى، عثمان بن حسين، المتوفي ١١٩٠هـ، له "رسالة فى النحو" و"رسالة فى الصرف"[٤].

١٢٠-عبد المنعم الجرجاوى، المتوفى فى حدود سنة ١١٩٥هـ له "شرح شواهد ابن عقيل "[٥].

١٢١- الكفراوى،حسن بن على،الأزهرى، المتوفى ١٢٠٣هـ له "شرح الأجرومية"[٦].

١٢٢- العطار، يحيى بن محمد الحسينى، المولود فى سنة ١٢٠٢هـ، له "الجوهرة السنية فى إعراب الآجرومية" فرغ من تأليفها سنة ١٢٢٢هـ،[٧].

١٢٣- الشيخ حسن العطار، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، له " منظومة نحوية"[٨].

١٢٤- دى ساسى، البارون سلوستزز، المتوفى سنة ١٨٣٨م (نحو سنة ١٢٥٣هـ) له" التحفة السنية فى علم العربية" ألفه لتلاميذ مدرسة باريس (باللغة الفرنسية) لتعليم علوم العربية[٩].

---

(١)انظر سلك الدرر ٢/ ٢٨١.
(٢)انظر سلك الدرر ٤/ ٩١.
(٣)انظر سلك الدرر ٢/ ١٢.
(٤)انظر سلك الدرر ٣/ ١٤٨.
(٥)انظر معجم المطبوعات ٦٨٢.
(٦) انظر معجم المطبوعات ١٥٦٣.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٣٣٨.
(٨) انظر معجم المطبوعات ٧٦٦.
(٩) انظر معجم المطبوعات ٩٠٢.

١٢٥- مظلوم، مكسيموس بن جرجس، المتوفى سنة ١٨٥٥م (نحو سنة ١٢٦١هـ) له "الأصول الصرفية والقواعد النحوية"[١].

١٢٦- حسن بن على قويدر، المتوفى سنة١٢٦٢هـ، له "شرح على منظومة الشيخ حسن العطار فى النحو"[٢].

١٢٧- ابن الحاج السلمى، محمد بن حمدون بن الحاج حمدون، أبو عبد الله، المتوفى سنة ١٢٧٣ أو ١٢٧٤هـ، له "نظم أوضح المسالك" و "شرح النظم"[٣].

١٢٨- الباجورى، ابراهيم بن محمد بن أحمد، المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، له "فتح الخبير اللطيف بشرح متن الترصيف"[٤].

١٢٩- محمد قطة العدوى، المتوفى سنة ١٢٨١هـ، له "فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل"[٥].

١٣٠- الشيخ محمد سعيد، له"الهداية الربانية إلى مقاصد علم العربية"، فرع من تأليفه سنة ١٢٨١هـ[٦].

١٣١- عبد الرحيم ناجم، له " تسهيل التحصيل" طبع بالآستانة سنة ١٢٨١هـ[٧].

١٣٢- الخير آبادى، محمد بن عبد الحق العمرى له "تسهيل الكافية" طبع بالهند سنة ١٢٨٦هـ[٨].

---

(١) انظر معجم المطبوعات ١٧٨٦.
(٢) انظر معجم المطبوعات ١٥٣٤.
(٣) انظر معجم المطبوعات ٧٠.
(٤) انظر معجم المطبوعات٥١٠.
(٥) انظر معجم المطبوعات.
(٦) انظر معجم المطبوعات.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٢٨١.
(٨) انظر معجم المطبوعات ٨٥٣.

١٣٣- الدمنهورى، له "منظومة صرفية" فى اتصال الفعل بواو الجماعة، ومتن فى "ضابط الأفعال المركبة والحرفية "وشرح له[١].

١٣٤- الأهدل، محمد بن أحمد بن عبد البارى، كان حيا سنة ١٢٨٨هـ، له "الكواكب الدرية فى شرح تتمة الآجرومية"[٢].

١٣٥- ناصيف اليازجى، الشيخ ناصيف بن عبد الله بن جنبلاط، أبو حبيب المتوفى سنة ١٨٧١م (نحو سنة ١٢٨٨هـ) له"اللباب فى أصول الإعراب"و"الجوهر الفرد فى أصول الصرف والنحو" و"طوق الحمامة فى مبادئ النحو" و "فصل الخطاب فى أصول لغة الإعراب " و جوف الفرا" و "الخزانة "وهى منطومة صرفية[٣].

١٣٦- عبد الله البيتوشى له "كفاية المعاني فى نظم حروف المعاني" طبع بالآستانة سنة ١٢٨٩هـ[٤].

١٣٧- الطهطاوى، الشيخ رفاعة بن بدوى بن على بن محمد، المتوفى سنة ١٢٩٠هـ، له "التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية" و منظومة نحوية أسماها"جمال الآجرومية"[٥].

١٣٨- شمس الدين محمد الفيومى له "شرح شواهد الشذور" طبع بمصر سنة١٢٩١ هـ[٦].

١٣٩- الكيلانى، أبو الحسن على بن هشام له "شرح تصريف العزى" طبع بمصر سنة ١٢٩٢هـ[٧].

١٤٠- أحمد شاكر خليل، له "تبصرة الطلاب فى علم الإعراب"طبع بالأستانة سنة ١٢٩٣هـ[٨].

---

(١) انظر معجم المطبوعات١٧٥١-١٧٥٢.
(٢) انظر معجم المطبوعات ٤٩٦.
(٣) انظر معجم المطبوعات١٩٣٧-١٩٣٨.
(٤) انظر معجم المطبوعات١٢٩٦.
(٥) انظر معجم المطبوعات ٩٤٣-٩٤٤.
(٦) انظر معجم المطبوعات ١٤٧٧.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٥٨١.
(٨) انظر معجم المطبوعات٣٩.

١٤١- الشيخ حسين بن إبراهيم والى الأزهرى له "نفحة الآداب" شرح ملحة الإعراب، فرغ من تأليفه سنة ١٢٩٣هـ، طبع فى السنة نفسها[١].

١٤٢- المسعودى البجى أو الباجى، أبو عبد الله محمد، المتوفى سنة ١٢٩٧هـ، له "شرح الأجرومية[٢].

١٤٣- يوحنا خليل الخورى له "الخلاصة الجلية فى قواعد اللغة العربية، طبع بأورشليم سنة ١٨٨٠م نحو سنة ١٢٩٧هـ[٣].

١٤٤- الفطانى، أحمد بن محمد بن زين بن مصطفى، له "تسهيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجاني" فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٠هـ[٤].

١٤٥- الشين زين المرصفى، معلم أولاد الخديوى إسماعيل، المتوفى سنة. ١٣٠ هـ، له "التحفة الحسينية فى القواعد النحوية" وهى منظومة نحوية، و"الوسائل الزينية للمسائل النحوية"[٥].

١٤٦- اللاذقى المحمودى، عبد الفتاح بن الشيخ مصطفى، المولود سنة ١٢٥٨ هـ له "خريدة العوامل" وهى منظومة نحوية طبعت فى بيروت سنة ١٣٠١ هجري[٦].

١٤٧- جبر ضومط، أستاذ اللغة العربية فى المدرسة الأمريكية فى بيروت، له "الخواطر العراب فى النحو والإعراب"، طبع فى بيروت سنة ١٨٨٦م (نحو سنة ١٣٠٩٣ هـ) و "فك التعقيد فى علم الصرف على أسلوب جديد" طبع فى بيروت سنة ١٩٠٨م (نحو سنة ١٣٢٦ هـ)[٧].

١٤٨- النعمانى، محمد الأمير الصعيدى الكلمى له "منظومة: خزائن القواعد النحوية وصائد الشوارد العربية" ألفها سنة ١٣٠٣ هجري[٨].

---

(١) انظر معجم المطبوعات ٧٧٣.
(٢) انظر معجم المطبوعات ١٧٤٤.
(٣) انظر معجم المطبوعات ٨٣٧.
(٤) انظر معجم المطبوعات ١٤٥٤.
(٥) انظر معجم المطبوعات ١٧٣٦.
(٦) انظر معجم المطبوعات ١٧١٥.
(٧) انظر معجم المطبوعات ٦٧٣.
(٨) انظر معجم المطبوعات ١٦٧٣.

١٤٩- محمود عمر الباجورى، مدرس اللغة العربية بالمدرسة الخديوية له "تنوير الأذهان فى الصرف والنحو والبيان" طبع بمصر سنة ١٣٠٣ هـ[١].

١٥٠- دحلان، أحمد بن زينى بن أحمد دحلان المكى، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ له "الأزهار الزينية فى شرح متن الألفية"[٢].

١٥١- الأبيارى، عبد الهادى نجا بن رضوان نجا، المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ، له "الفواكه الجنية فى الملتقطات النحوية" و "الكواكب الدرية فى نظم الضوابط العلمية" وهو منظومة نحوية شرحها فى "المواكب العلمية فى توضيح الكواكب الدرية فى الضوابط العلمية"[٣].

١٥٢- جلبى، أو شلبى المرصفى، الشيخ أحمد بن محمد، المتوفى بعد سنة ١٣٠٦ هـ، وله "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية"[٤].

١٥٣- حفنى ناصف ومحمد دياب ومصطفى طموم ومحمد صالح. لهم "الدروس النحوية لتعليم النحو فى المدارس الابتدائية" و "الدروس النحوية لتلامذة المدارس الثانوية"، طبع أولهما سنة ١٣٠٥ هـ، وطبع الثانى سنة ١٣٠٩ هـ[٥].

١٥٤- المطران يوسف داود، المتوفى سنة ١٨٩٠م (نحو سنة ١٣٠٧ هـ) له "التمرين فى أصول الصرف والنحو"[٦].

١٥٥- وهبى تادرس، المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ، له "خلاصة الذهبية فى اللغة العربية" و"مرآة الظرف فى فن الصرف"[٧].

١٥٦- سليم تقلا، (المتوفى سنة ١٨٩٢م (نحو سنة ١٣٠٩ هـ،) وبشارة تقلا (المتوفى سنة ١٩٠١م) لهما (مدخل الطلاب إلى فردوس لغة الإعراب)[٨].

---

(١) انظر معجم المطبوعات ٥١١.
(٢) انظر معجم المطبوعات ٩٩٠.
(٣) انظر معجم المطبوعات ٣٦٠.
(٤) انظر معجم المطبوعات ١٧٣٥.
(٥) انظر معجم المطبوعات ٧٨٣.
(٦) انظر معجم المطبوعات ٨٦٢.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٩٢٤-١٩٢٥.
(٨) انظر معجم المطبوعات ٦٣٩.

١٥٧- الشيخ مصطفى الأمير، معلم اللغة العربية بمدرسة والدة عباس الأول، له "خلاصة الجواب فى قواعد الإعراب" طبع بمصر سنة ١٣٠٩هـ(١).

١٥٨- الشيخ مصطفى محمود القناوى، المتوفى سنة ١٣١٠هـ، له "اللآلى الفريدة" وهى منظومة نحوية فى أربعة وثلاثمائة بيت و"خلاصة التعريف" وهى منظومة صرفية فى أربعة وأربعمائة بيت(٢).

١٥٩- الشيخ محمود العالم المنزلى، المتوفى سنة ١٣١١هـ، له "أنوار الربيع فى الصرف والنحو والمعانى والبيان والبديع" (٣).

١٦٠- الشيخ محمد حسين الأزهرى، معلم اللغة العربية بمدرسة خليل أغا المتوفى سنة ١٣١٢هـ، له "القواعد الأولية فى العلوم العربية" و "المباحث السنية فى التصاريف والقواعد النحوية" (٤).

١٦١- الشيخ محمد أسعد بن الشيخ حفيد الجاوى له "النبذة السنية من القواعد النحوية"، طبع بمكة سنة ١٣١٣ هـ(٥).

١٦٢- الشيخ عبد الله بن عثمان العجيمى له "الخريدة البهية فى إعراب ألفاظ الآجرومية" طبع بمكة سنة ١٣١٣هـ(٦).

١٦٣- الشيخ مصطفى البدرى الدمياطى له "شرح على القواعد الوافية لشرح ضابط الأفعال المركبة والحرفية" و "شرح منظومة الشيخ الدمنهورى فى قاعدة اتصال الفعل بواو الجماعة" طبع بمصر سنة ١٣١٤هـ(٧).

١٦٤- أحمد هادى بن نظام الدين مقصودى له "الاستفتاح فى القواعد الصرفية العربية"

---

(١) انظر معجم المطبوعات ١٧٥١.
(٢) انظر معجم المطبوعات ١٥٢٨- ١٥٢٩.
(٣) انظر معجم المطبوعات ١٧١١.
(٤) انظر معجم المطبوعات ١٦٤٩.
(٥) انظر معجم المطبوعات
(٦) انظر معجم المطبوعات ١٣١١.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٧٥١.

و "الاستكمال فى القواعد النحوية" طبع أولهما فى (قازان) سنة ١٨٩٨. (نحو سنة ١٣١٥هـ)، والثانى فيها أيضاً سنة ١٨٩٦ (نحو سنة ١٣١٣هـ)[١]

١٦٥- الدلائى، محمد بن محمد بن أبى بكر، له "فتح اللطيف فى علم التصريف"، طبع بفاس سنة ١٣١٦هـ[٢].

١٦٦- رشيد عطية اللبنانى، له "الإعراب عن قواعد لغة الإعراب" طبع فى (بيروت) سنة ١٩٠٠م (نحو سنة ١٣١٧هـ)[٣].

١٦٧- بطرس البستانى له "مصباح الطالب فى بحث المطالب"، طبع فى (بعبدا) سنة ١٩٠٠م (نحو سنة ١٣١٧هـ)[٤]

١٦٨- على منصور بركة، مفتش التعليم بمديرية البحيرة، له "قانون لغة العرب"، طبع فى (الإسكندرية) سنة ١٣٢٠هـ[٥]

١٦٩- الزرهونى، العربى بن محمد الهاشمى، له "روضة المنى وبلوغ المرام بجمع شواهد المكودى وابن هشام، طبع فى (فاس) سنة ١٣٢١هـ[٦].

١٧٠- الشيخ عبد المجيد الشرنوبى، المتوفى بعد سنة ١٣٢٢هـ له "إرشاد السالك إلى ألفية بن مالك"[٧]

١٧١- رشيد الشرتونى اللبنانى، المتوفى سنة ١٩٠٦م (نحو سنة ١٣٢٣هـ) له "تمرين الطلاب فى التصريف والإعراب" و "مبادئ العربية"[٨].

١٧٢- الشيخ القطانى الجاوى له "تسهيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى" و "تسريح العوامل فى شرح العوامل" طبع بمصر سنة ١٣٢٥هـ[٩].

---

(١) انظر معجم المطبوعات ٤٠٤.
(٢) انظر معجم المطبوعات ١٦٣٢.
(٣) انظر معجم المطبوعات ١٣٤٠.
(٤) انظر معجم المطبوعات ٥٦١، ٥٦٢.
(٥) انظر معجم المطبوعات ١٣٧٠.
(٦) انظر معجم المطبوعات ٩٦٩.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١١١٩.
(٨) انظر معجم المطبوعات ١١١٢.
(٩) انظر معجم المطبوعات ١٥١٧.

١٧٣- الشيخ مصطفى البكرى الأسيوطى، مدرس اللغة العربية بالمدارس الحرة له "المبادئ النحوية" طبع بمصر سنة ١٣٢٦هـ[١].

١٧٤- الشيخ هاشم بن محمد الشحات الشرقاوى له "شرح الآجرومية" طبع بمصر سنة ١٣٢٦هـ[٢].

١٧٥- قلتى أبادير له "خزانة الأدب فى قواعد لغة العرب"، طبع بمصر سنة ١٩٠٨م (نحو سنة ١٣٢٦هـ)[٣].

١٧٦- سنان ديدكيس الحلبى الفرنسيسى، معلم اللغة العربية فى المدرسة القدسية له "اللباب فى التصريف والإعراب" فى جزأين: أولهما فى الصرف وثانيهما فى النحو، و "منار الألباب فى التصريف والإعراب" فى جزأين أيضاً، أولهما فى الصرف وثانيهما فى النحو، وطبعت جميعاً فى (القدس) فى الفترة بين ١٩٠٣، ١٩٠٩ (نحو ١٣٢٠ و ١٣٢٧هـ)[٤]

١٧٧- الشيخ مصطفى بن محمد سليم الغلايينى له "سلم دروس العربية"، طبع فى بيروت سنة ١٣٢٩هـ[٥].

١٧٨- إسماعيل منصور، له "النماذج التطبيقية للدروس النحوية" طبع بمصر سنة ١٣٣١ هـ[٦]

١٧٩- محمد على حسين المالكى، له "تدريب الطلاب فى قواعد الإعراب"، طبع بمصر سنة ١٣٣١هـ[٧].

١٨٠- جبرائيل ادة، الراهب اليسوعى المتوفى سنة ١٩١٤م. (نحو سنة ١٣٢٢هـ)[٨]

---

(١) انظر معجم المطبوعات ١٧٥٢.
(٢) انظر معجم المطبوعات ١١١٧.
(٣) انظر معجم المطبوعات ١٥١٩.
(٤) انظر معجم المطبوعات ١٠٥٤ – ١٠٥٥.
(٥) انظر معجم المطبوعات ١٤١٩ – ١٤٢٠.
(٦) انظر معجم المطبوعات ٤٤٥.
(٧) انظر معجم المطبوعات ١٦٨٢.
(٨) انظر معجم المطبوعات ٤١٢.

١٨١- ضاهر - أو ظاهر - خير الله عطايا صليبا الشويرى، المتوفى سنة ١٩١٦م (نحو سنة ١٣٣٤هـ) له "الأمالى التمهيدية فى مبادئ اللغة العربية" [(١)].

١٨٢- عبد العزيز فرغلى، له "نظم الآجرومية" [(٢)].

١٨٣- على علاء الدين بن نعمان الألوسى، له "نظم الآجرومية" [(٣)].

١٨٤- النووى، محمد بن عمر بن عرى، أبو عبد المعطى، له "كشف المروطية عن ستار الآجرومية" و "فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية فى نظم الآجرومية" [(٤)]

أحسب أن العرض التاريخى على هذا النحو لمصنفات النحو التعليمى فى الفترة موضوع الدراسة كفيل بالكشف عن عدد من المعالم التى تكفى الإشارة إليها دون حاجة إلى تفصيل القول فيها.

أولاها: أنه قد استمرت زمنيًّا دون انقطاع المحاولات لوضع مصنفات نحوية تعليمية متعددة المستويات، فى سبيل تلبية الاحتياجات المتجددة للأجيال المتعاقبة من الدارسين. وجلى أنه لم تخل مرحلة من مراحل هذه الفترة من إضافة مصنفات جديدة إلى ما هو موروث فى هذا المجال، ولقد تنوعت هذه المصنفات الجديدة، وامتدت على جبهة عريضة، من تأليف المختصرات إلى إعادة صياغة الموروث منها بالشرح أو النظم أو التعليق أو الإتمام. وهكذا كان أمام كل جيل من الأجيال التى عاشت فى هذه الفترة من المعلمين فرصة واسعة لاختيار المصنف التعليمى المناسب للدارسين، بما يتضمنه هذا الاختيار من حرية كاملة فى الأخذ بكتاب قديم، أو تطويره بشكل جديد، أو ابتكار مصنف يتوخى فيه تحقيق ما يرى من اعتبارات يحسب أنها لم تتوافر فيما بين يديه من مصنفات. وأثرى بهذا كله حركة التعليم النحوى بما يضاف إلى أدواتها من وليد وما تُرفد به من جديد.

---

(١) انظر معجم المطبوعات ١١٦١.

(٢) انظر معجم المطبوعات ١٤٤٧.

(٣) انظر معجم المطبوعات ٦.

(٤) انظر معجم المطبوعات ١٨٨١.

على أن من الحق الاعتراف بأن بين المصنفات النحوية الموضوعة فى هذه الفترة ما لم يتح له أداء وظيفته التعليمية إلا فى مدة قصيرة نسبيًّا، تكاد تقتصر على حياة صاحبه ومن أخلص له من تلاميذه (١). وقليل منها هو الذى تمكن من اجتياز الاختبار الزمنى، واستطاع أن يكون أداة فعالة ومؤثرة فى ميدان النحو التعليمى، وإذا كانت تجربة المصنَّف فى حياة صاحبه أو بعدها بقليل ليست قاطعة الدلالة فى مجال تأكيد صلاحيته الوظيفية، فإن استمراره فى القيام بهذه الوظيفة لأجيال ممتدة شهادة صلاحية ليس من السهل التشكك فى قيمتها. وبهذا الاعتبار فإن عدداً طيباً من المصنفات التعليمية الموضوعة فى هذه المرحلة يعد مثرياً بالفعل لمصنفات النحو التعليمى الممتدة التأثير الموروثة عن المرحلة السابقة. وبوسعنا أن نضع فى طليعة هذه المصنفات بعض أعمال الشيخ خالد الأزهرى، وجلال الدين السيوطى، والبيركلى، والفارسكورى، والبهاء العاملى، وأطه لى، والكفراوى، ورفاعة الطهطاوى، فقد أدت هذه الأعمال وظيفتها التعليمية جنباً إلى جنب مع (جمل) الجرجانى، و (ملحة) الحريرى، و (كافية) ابن الحاجب، و (شافيته)، و (لباب) البيضاوى، و (ألفية) ابن مالك، و (لاميته)، و(قطر) ابن هشام و(شذوره) جميعاً.

---

(١) تكشف دراسة الشذرات المتناثرة عن دور بعض المصنفات النحوية التعليمية فى هذه المرحلة عن حقيقتين:

الأولى: أن بعض المعلمين كانوا يلجئون أحياناً إلى تقديم النحو للمبتدئين من خلال (عمل) خاص. يقدم أساسيات النحو العربى وأبرز مسائل وأكثرها عمومية، دون عناية كبيرة يتكامل بناء هذا العمل واتساقه ولا بمتابعته بالإضافة والمراجعة. وغالباً ما كان هؤلاء المعلمون يشغلون أنفسهم بمراحل أخرى فى التأليف والتعليم معاً. وهكذا لم تحظ هذه الأعمال بما يحظى به غيرها من اهتمام.

والثانية: أن هذا النوع من الأعمال لم يلق اهتمامًا ملحوظاً إلا فى فترات قصار، محدودة بمرحلة من حياة المؤلف، أو بمرحلة من حياة بعض تلاميذه. وهكذا لم تشغل جمهرة المشتغلين بالتعليم النحوى، ولم يدر حولها – أو فى إطارها – جهود علمية إلا ممن كانوا على اتصال بالمؤلف. ومن ذلك مثلاً: (الدرة المضية فى علم العربية) التى كتبها الحناوى المتوفى سنة ٨٤٨هـ لم يهتم بها إلا الدمياطى المتوفى سنة ٨٧٩هـ، و(القواعد المنظومة) لابن الهائم المتوفى سنة ٨٨٧هـ فلم يهتم بها غير القباقبى المتوفى بعد سنة ٩٠٠هـ، و (مؤلفات) بدر الدين الغزى المتوفى سنة ٩٨٤هـ التعليمية لم تشغل غير ابنه نجم الدين المتوفى سنة ١٠٦١هـ و(منظومة الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ لم تشغل سوى الشيخ حسن قويدر المتوفى سنة ١٢٦٢هـ، وأحسب أن نوعاً من المجاملة الشخصية كان وراء هذه العناية، الأمر الذى يجعل مقياس (الامتداد الزمنى) فى الأعمال التعليمية حاسماً.

وثانيتها: أن قد حدث قدر من التغير الجغرافى فى الأمصار التى عنى علماؤها بتأليف مصنفات النحو التعليمى بالمقارنة بالمرحلة السابقة، ذلك أنه قد فقدت أجزاء متعددة من العالم الإسلامى، ففقد بفقدها جهود من كانوا ينتمون إليها من رجالها. وتقلص حجم الاهتمام بالنحو التعليمى بتقلص بقاع العالم الإسلامى، أو بتعبير آخر: اضمحلت الدوافع إلى تعلم العربية فى أقاليم شاسعة، انصرف علماؤها عن الثقافة الإسلامية ولغتها - كما حدث فى الأندلس - أو شغلتهم لغاتهم القومية عن العربية وعلومها كما فى مناطق ما وراء النهر.

ثم أضيف إلى هذا التغير تغير آخر، يتمثل فى ظهور بعض (العواصم) غير الإسلامية ضمن البلدان التى وجد فيها من يعنى بالعربية، ويسهم فى وضع مصنفات نحوية تعليمية. وكان فى طليعة هذه العواصم: روما، وباريس، وبطرسبرج، ومالطة، وبرلين، وطشقند، وقازان[1].

إن (الجَزْرَ) الذى أصاب العالم الإسلامى بفقد ما فقد من أمصار لم يعوضه قط ما قد يبدو للوهلة الأولى على أنه من قبيل البديل، بإسهام هذه العواصم - وغيرها - فى النحو التعليمى، وذلك لأسباب عديدة، منها أن هذه العواصم كانت تفتقد فى مجال تأليف المصنفات النحوية التعليمية التاريخي والخبرة معاً، وهكذا لم تستند المؤلفات الصادرة فيها إلى دعامات حقيقية يمكن أن تجعل لنتاجها قيمة فعلية، وظلت المؤلفات الصادرة فيها مجرد إضافات كمية. ومنها أيضا أن هذه المؤلفات لم تكن موجهة إلى جماهير عريضة من الدارسين، بل كانت موضوعة بشكل مباشر لمجموعات محدودة مع المتخصصين أو الذين يراد تخصيصهم فى الثقافة الإسلامية، فهم يتسمون بالانسجام الفكرى والنمو العقلى معاً، وبذلك فقدت المؤلفات التحدى الحقيقى الذى يمكن أن يضطر المؤلف إلى ابتكار الوسائل لمواجهته، ومنها كذلك أن المعنيين من هؤلاء المؤلفين قد أتيح لهم الاتصال بالأعمال التعليمية العربية التى وضعها نُحاة الفترة السابقة فى عصر مبكر. الأمر الذى

(١) ليس من شك فى أن بعض هذه البلدان كانت فى مرحلة من المراحل التاريخية جزءاً من أمصار العالم الإسلامى ولكنها فى المرحلة التى نتحدث عنها وقعت تحت سيطرة القوى المعادية، ودخلت بذلك فى عالم آخر، أصبح فيه الاهتمام بالعربية ليس طابع التطلعات الجماهيرية، بل محصوراً فى دائرة سياسية، يمثل (المستشرقون) أداتها الثقافية.

يسَّر لهم الانتفاع بهذه الأعمال. وقد أخذ هذا الانتفاع فى أحيان كثيرة شكل (المحاكاة) للهيكل الأساسى، ووصل فى بعض الأعمال إلى حد (التقليد) الكامل للمصنَّف النحوى. ولعل أهم المصنفات النحوية التعليمية التى تركت بصماتها فى محاولات هذه العواصم كانت الآجرومية[1]، والكافية[2]، والشافية[3] والخلاصة أو الألفية[4]، ولامية الأفعال[5]، وأخيراً الأنموذج[6]. ونرجو أن تتضح جوانب التأثر فى هذا المجال فى الدراسة الموضوعية.

وثالثتها: تدور حول ما ينبئ عنه ما ذكرناه فى الفقرة السابقة من أن ثمة تغييرات قد تعرض لها العنصر البشرى المعنى بوضع مصنفات النحو التعليمى، ذلك أن المؤلفين طوال المرحلة السابقة كانوا مسلمين، وكانوا يصدرون فى مؤلفاتهم عن مسلمة فكرية مرتبطة أوثق الارتباط بالعقيدة الدينية. مسلمة تقرر أن اللغة العربية تتسم بالحكمة وتتصف بالمقدرة، وتتميز بالتوسع، وتمتاز بالتفوق. وحسبها شهادة لها أنها وسعت كتاب الله وما دار حوله من بحوث، وما تناوله من دراسات. وهكذا كان المؤلف النحوى لا يهدف فى مؤلفاته إلى عرض قواعد اللغة وضوابطها فحسب، بل يحرص على الإشارة المجملة حيناً والمفصلة أحياناً إلى ما وراء هذه القواعد من حكمة وما فيها من أسرار.

أما فى هذه الفترة موضوع الدراسة فقد أسهم عنصر آخر فى وضع مصنفات النحو التعليمى، عنصر لا يدين بالإسلام ولا يصدر فى تأليفه عن يقين بما فى العربية من حكمة وما لها من مقدرة، بل كان ما يحرص عليه هو التعرف المباشر على جوانب الشخصية التى تعبر بهذه اللغة والتى تتأثر بمعطيات تراثها. فالعربية عنده لغة كاللغات، لا تتسم بسمات

(١) نشرت (الآجرومية) فى روما سنة ١٥٩٢م (نحو سنة ١٠٠٠هـ).

(٢) نشرت (الكافية) فى روما فى السنة نفسها التى نشرت فيها الآجرومية.

(٣) نشرت (الشافية) سنة ١٨٠٥م (نحو سنة ١٢٢٠هـ).

(٤) نشرت (الألفية) مع شروح وتعليقات باعتناء دى ساسى فى باريس سنة ١٨٣٣م (نحو سنة ١٢٤٨ هـ) ثم أعيد نشرها مع ترجمة فرنسية سنة ١٨٨٧.، ثم أعيد نشرها مع ترجمة إيطالية سنة ١٨٩٨م.

(٥) نشرت (اللامية) مع مقدمة لفولك فى هلسنكى سنة ١٨٥١م، وأعيد نشرها مع ترجمة روسية فى بطرسبرج سنة ١٨٦٤م.

(٦) نشر (الأنموذج) سنة ١٨٥٩م (نحو سنة ١٢٧٥هـ).

خاصة ولا تتفوق بعناصر متميزة. وهو لا يدرسها إلا لأنها أداة اكتشاف مكونات هذه الشخصية وفهم جوانبها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها، وفى طليعة هذه العوامل عقيدتها، وما خلفته هذه العقيدة من قيم فكرية وسلوكية معاً.

فى هذا الإطار العام الذى يجمع هذا النوع من المؤلفين فى النحو التعليمى يمكن التمييز بين فئتين، نرجو ألا يكون التمييز بينهما إسرافاً فى التفصيل أو مجالاً لتأويل:

أولى هاتين الفئتين **جماعة المستشرقين**، وهى فى اتصالها بالعربية وعلومها موجهة ثقافياً، وموظفة سياسياً، تنطلق فى هذا الاتصال من تراث الصراع السياسى والعسكرى مع العالم الإسلامى، وهى تتعامل مع العربية لغة وثقافة باعتبارها إطاراً تراثياً لا مفر من التعرف عليه فى سبيل كسب المراحل الجديدة من هذه الصراع.

والفئة الثانية **المسيحيون** الذين يعيشون فى أرجاء الوطن العربى، وهؤلاء جزء من نتاج الحضارة الإسلامية، إذ بفضل ما اتسمت به من تسامح ورعاية، وما حرصت على إقراره من أمن وعدالة، عاشوا، وحققوا ما أتاحته لهم قدراتهم فى المجالات المختلفة. ولقد كان المتوقع أن يظلوا يدينون بالولاء لهذه الحضارة، التى لم تحصدهم حصداً على نحو ما صنعت "الحضارة المسيحية" فى الأندلس الإسلامية!!، أو "الحضارة الأمريكية" مع الهنود الحمر!!، أو "الكيان اليهودى" مع عرب فلسطين!!. ولكن وجد منهم فى العصر الحديث، لاعتبارات ذاتية خالصة من كان يتطلع بولائه إلى الغرب، وهؤلاء يتبعون نهج المستشرقين فكراً وسلوكاً. وظلت بقية المسيحيين على ولائها لأوطانها، وهؤلاء حين مارسوا التأليف فى العربية وعلومها – ومن بينها ما يتصل بالنحو التعليمى – لا يرون فى العربية (إطاراً تراثياً) ينبغى أن يبيد، بل يرون فيها (إطاراً ثقافياً) قادراً على أن يلد الجديد.

ولقد كان لهذا التغير فى مكونات العنصر البشرى المعنى بتأليف مصنفات النحو التعليمى آثاره فيما أثر عند هذه الفترة من أعمال. نرجو أن تتضح فى الدراسة الموضوعية إن شاء الله.

ننتقل الآن بعد هذا العرض التاريخى لمصنفات النحو التعليمى فى هذه المرحلة الزمنية

إلى محاولة تحديد الأطر العامة التى صاغت اتجاهاتها وشكلت ملامحها ومنحتها خصائصها، فنتعرف على ما أضافته من أدوات وابتكرته من وسائل، إلى جوار ما طورته مما هو موروث أو اكتفت بالمحافظة عليه دون مساس به.

ولعل أهم ما يمكن لحظه فى هذا المجال الأمور الآتية:

أولاً: أن هذه المصنفات – وإن اتسمت فى مجموعها بتحرى التيسير فى عرض المادة العلمية، وتجنب ما يمكن الاستغناء عنه من تفصيلاتها الجزئية، والتقليل ما أمكن من الخلافات النظرية والمذهبية – فإنها تختلف فيما بينها اختلافاً بعيداً فى الطريقة التى تلجأ إليها فى عرض هذه المادة والأسلوب الذى تعتمد عليه فى تقريرها بحيث يمكن تصنيفها فى نطاق مجموعتين متميزتين:

أولاهما: موضوعة لتكون أداة توصيل المادة العلمية فى نظام تعليمى محوره الوحيد هو الكتاب.

والثانية: مؤلفة لخدمة نظام تعليمى يدور محوره حول عناصر ثلاثة هى: المرحلة التعليمية والمادة العلمية والزمن المتاح.

والمجموعة الأولى: هى المجموعة التى ابتكرها النظام التعليمى فى العالم الإسلامى، وفى إطارها وضعت مصنفات النحو التعليمى منذ منتصف القرن الثانى الهجرى تقريباً إلى نحو منتصف القرن الثالث عشر الهجرى، دون وجود نظام مغاير له أو تعديل أساسى فيه.

أما المجموعة الثانية: فنتاج نظام تعليمى مغاير. فرضته ظروف سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة، تضافرت على أن تجعل من مصر فى منتصف القرن الثالث عشر الهجرى – أو قبيل ذلك – مجالاً لتجربة تعليمية مختلفة عن المتبع فى التقاليد الموروثة فى النظام التعليمى الشائع فى العالم الإسلامى، ثم انتهت تلك التجربة إلى ابتكار نظام تعليمى متميز، أتيح له برغم الظروف غير المواتية – أن يصمد ثم أن يزدهر، وأن يفرض وجوده على الحياة التعليمية بأسرها. ثم أن يصرع فى النهاية النظام التقليدى فى مصر وما حولها من أقطار العالم العربى والإسلامى.

ولقد يحتاج هذا الإجمال لشيء من بيان، فنقول – والله المستعان – إن من الثابت تاريخياً[1] أن النظام التعليمى الذى أرسيت تقاليده حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجرى، كان يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها ثلاث، هى: **الاختيار، والاستمرار، والتتابع**.

ويقصد بالاختيار أن الطالب كان حراً فى اختيار (المادة) التى يرغب فى دراستها، وفى اختيار الأساتذة الذين يلتقاها عنهم، بوسعه متى شاء أن يبدأ دراسته. وفى مقدوره متى أراد أن يكف عنها، وفى وسعه دائماً أن ينصرف عن الأستاذ، وأن يعدل عن الكتاب.

لقد كان الطالب يتسم بالحرية كاملة فى دراسته لما يدرس، وهى حرية لم تكن تكفلها التقاليد العلمية المتبعة فحسب، بل كانت تنميها وتنمو بها الإرادة المشتركة الواعية للطلاب والأساتذة، كما كانت ترشدها وتوجهها التجارب المتصلة وما تحققه من نتائج.

وأما الكتاب فهو – فى ظل ذلك النظام – محور العمل التعليمى، يعكف عليه الأستاذ وتلاميذه بغية استيعاب مادته العلمية وعباراته اللفظية أيضًا. وتتوجه الجهود لفهم كل كلمة فيه، وتفسير كل إشارة به، وتوضيح مواقفة وإزالة إبهامه، وجلاء غموضه، والاستدلال على ما فيه، بل واستكشاف ما وراءه، إذ يتجاوز الأمر البحث حول ما يتضمنه إلى محاولة التماس ما وراء ذلك من أسرار، حين يتطلع الدارسون للكتاب إلى التعرف على سبب إغفال ما قد يكون جديراً بالذكر، أو الوقوف على علة ذكر ما قد يكون جديراً بالإغفال. ولقد يكون فى الكتاب من المآخذ ما يرى الأستاذ ضرورة التنبيه إليه، وأهمية التعليق عليه، ولكنه فى كل الأحوال لا يجيز لنفسه حذفاً منه، ولا إضافة إليه، ولا

---

(١) هذه الحقيقة مستفادة من الوقف على ترجمات الأعلام فى تراثنا من جهة والتعرف على النظم الدراسية المتبعة فى مراكز التعليم فى حواضر العالم الإسلامى من جهة أخرى. وإذا كانت الترجمات أكثر من أن تحصى فإن مصادرها المباشرة يمكن إجمالها فى كتب الطبقات العامة والمتخصصة، وكتب البرامج، وكتب التاريخ كما أن كتب تاريخ التربية الإسلامية كفيلة بتقديم تصور شامل للنظم الدراسية فى المراحل التاريخية المختلفة، وفى طليعة هذه الكتب الدراسية: تاريخ المدارس للنعيمى، وتاريخ التربية الإسلامية للدكتور أحمد شلبى، والتربية فى الإسلام للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى، ونشأة المدارس المستقلة فى الإسلام للدكتور ناجى معروف، وتاريخ التعليم فى عصر محمد على للدكتور أحمد عزت عبد الكريم.

تعديلاً فيه. فإذا أراد شيئاً من ذلك وجد من الواجب عليه أن يعلن بوضوح لتلاميذه أنه بصدد وضع كتاب جديد، وإن كان يستند فى جوهره إلى كتاب قديم. لقد كانت الغاية فى ظل ذلك النظام تحصيل (مادة الكتاب) بكل ما يتصل بها من مسائل وموضوعات قد لا تكون متصلة بالمادة العلمية ذاتها بل نابعة من طريقة عرض الكتاب لها. وهذا كله دليل واضح على أن (الكتاب) – وليس المادة العلمية – كان محور العملية التعليمية بأسرها.

ولسنا بصدد نقد ذلك النظام التعليمى، ولكن حسبنا أن نقرر أنه من نواح كثيرة غير عملى، فهو وإن كان يفيد بصورة رائعة فى تعليم الصفوة فإنه يعجز بصورة شاملة عن مواجهة الأعداد الكبيرة، ثم إنه إذا استطاع أن يلبى الحاجة الثقافية لبعض الأفراد فإنه يعجز بالضرورة عن الوفاء بمتطلبات دولة من كافة التخصصات. وربما لهذين السببين معاً كانت التجربة المصرية التعليمية فى منتصف القرن الثالث عشر للهجرة وما انتهت إليه من نتائج.

ذلك أنه فى الأربعينات من ذلك القرن بدأ حاكم مصر فى إنشاء قوة عسكرية ضخمة تستند إلى مقدرة اقتصادية واسعة، ولم يكن بد من وجود متخصصين فى كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والإدارية. ولكن المتخصصين فى حاجة إلى مدارس عليا تؤهلهم. فتنشأ مدارس عليا لتخريج المتخصصين الذين تحتاجهم الدولة[1]. ولكن التجربة تثبت

(١) بدأ إنشاء (المدارس العليا) فى مصر بداية عسكرية، ولكنها ما لبثت أن تنوعت لتشمل بقية التخصصات التي تحتاجها الدولة وتم ذلك على النحو الآتى:
- أنشئت أولاً المدرسة العسكرية بالقلعة سنة ١٨١٦ (نحو ١٢٣١هـ).
- ثم أنشئت المدرسة العسكرية بفرشوط سنة ١٨٢٢م (نحو ١٢٣٧هـ).
- ثم أنشئت مدرستا المهمات الحربية والمدرسة العسكرية بالنخيلة سنة ١٨٢٣م (نحو سنة ١٢٣٨ هـ).
- ثم أنشئت مدرستا الجهادية والموسيقى العسكرية سنة ١٨٢٤م (نحو سنة ١٢٣٩هـ).
- ثم أنشئت مدرسة الطب سنة ١٨٢٧م (نحو سنة ١٢٤٢هـ).
- ثم أنشئت مدرستا الطب البيطرى والصيدلة سنة ١٨٢٩م (نحو سنة ١٢٤٤هـ).
- ثم أنشئت مدرسة الإشارة سنة ١٨٣٠م (نحو سنة ١٢٤٥هـ).
- ثم أنشئت مجموعة من المدارس العليا العسكرية والمدنية سنة ١٨٣١م (نحو سنة ١٢٤٦هـ) هى: مدرسة الخيالة ومدرسة البيادة ومدرسة الكيمياء ومدرسة الفنون ومدرسة الرى.
- وفى سنة ١٨٣٧م (نحو سنة ١٢٥٢هـ) أنشئت مدارس التعدين والمهندسخانة والزراعة.

أن التحاق الطلاب بالمدارس العليا مباشرة يعوق عملياً استيعابهم لمواد تخصصهم، نظراً لما هم عليه من ضعف علمى، الأمر الذى لابد معه من إنشاء مدارس لتجهيزهم بإعداد علمى يؤهلهم لمتابعة الدراسة فى مجالات التخصص المختلفة فى المدارس العليا، فتنشأ المدارس التجهيزية لإعداد خريجها للالتحاق بتلك المدارس[1] ولكن التجربة تؤكد من جديد حاجة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التجهيزية إلى إعداد تمهيدى يسمح لهم باستيعاب ما فى المدارس التجهيزية من نشاط علمى، وهكذا تنشأ أخيراً مدارس (المبتديان) أو المدارس الابتدائية لإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية[2] وهكذا لم يكد يأتى فبراير عام ١٨٣٦م (نحو سنة ١٢٥١هـ) حتى كان قد استقر عمليًّا نظام تعليمى مختلف تماماً عن النظام التقليدى[3] فهو نظام لا مجال فيه للاختيار ولا للاستمرار

- وفى سنة ١٨٣٧م (نحو سنة ١٢٥٢هـ) أنشئت مدارس أمراض النساء والولادة (التى اقتصرت الدراسة فيها على الطالبات)، والألسن والمحاسبات، وأخيراً أنشئت مدرسة الإدارة سنة ١٨٤٠م (نحو سنة ١٢٥٦هـ).

(١) حين أثبتت التجربة العملية ضعف التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس العليا لم يجد الخبراء المصريون بدًّا من إنشاء المدارس التجهيزية، وقد أنشئت أولاً مدرستان بالقاهرة والإسكندرية تتسعان لنحو ألفين وخمسمائة تلميذ، وكان ذلك سنة ١٨٢٦م (نحو سنة ١٢٤١هـ) وكان التلاميذ يقيمون فى المدارس إقامة داخلية كاملة، ولا يسمح لهم بإجازات إلا فى المناسبات الدينية. وكانت مدة الدراسة من أربع إلى خمس سنوات (حسب مقدرة التلاميذ على الاستيعاب وفقاً لما يقرره ناظر المدرسة) وشملت خطة الدراسة فى هذه المدارس اللغات: التركية والعربية والإيطالية والفارسية ثم الحساب والجبر والهندسة والجغرافيا والتاريخ والرسم والخط.

(٢) لما أثبتت التجربة العملية حاجة تلاميذ المرحلة التجهيزية إلى إعداد يمكنهم من متابعة الدراسة فيها لم يجد الخبراء المصريون بداً من إنشاء مدارس (المبتديان) لتأهيل التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية، وقد بدئ فى إنشاء هذه المدارس سنة ١٨٣٣م (نحو سنة ١٢٤٨هـ) ولم تأت سنة ١٨٣٦ م (نحو سنة ١٢٥١هـ)، حتى تم إنشاء ٦٧ مدرسة من هذا النوع. وقد حددت سن القبول فى هذه المدارس بسبع سنوات حداً أدنى واثنتى عشرة سنة حداً أقصى، وحددت سنوات الدراسة فيها بثلاث سنوات أو أربع (حسب مقدرة التلاميذ على الاستيعاب طبقاً لما يقرره ناظر المدرسة). واقتصرت مناهج الدراسة فيها على تعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

(٣) فى فبراير ١٨٣٦م (نحو سنة ١٢٥١هـ) أنشئ (مجلس شورى المدارس) فى إطار (لجنة التعليم) التى كانت تابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية أو الدفاع فيما بعد)، منذ إنشائها فى سنة ١٨٢٦م (نحو سنة ١٢٤١هـ) وقد توصل مجلس شورى المدارس إلى نتائج ذات خطر فى تحديد سمات التعليم الحديث. كان فى طليعتها استحداث السلم التعليمى الثلاثى المراحل، الذى بمقتضاه انقسم التعليم إلى ابتدائى، وتجهيزى، وعال. ثم تحديد الخطط الدراسية لكل مرحلة تعليمية، وتحديد الساعات

ولا لتوالى المواد وتعاقبها. بل كل شىء فيه محدد تحديداً شاملاً: محدد المراحل، محدد السنوات الدراسية، محدد المواد التعليمية المقررة، محدد الساعات النظرية والعملية لكل مقرر، ثم هو قد تناول بالتحديد أيضاً أساليب اختبار مدى الاستيعاب العلمى للتلاميذ، دون أن يترك ذلك موكولاً إلى التقدير الشخصى للأستاذ، فقرر إجراء امتحان فى نهاية كل عام دراسى، كما قرر إجراء امتحان شامل فى ختام كل مرحلة تعليمية.

وقد نتج عن هذا النظام الجديد – الذى أطلق عليه فى فترة لاحقة: التعليم الحديث – نتائج شتى لسنا بصدد تفصيلها. لعل أهمها فيما يتصل بالنحو التعليمى أمران: أولهما ما كان له من أثر فى تحديد الأولويات العلمية فى الناحية التعليمية، وثانيهما ما ترتب عليه من توحيد المصنفات التعليمية النحوية واللغوية.

وتفسير ذلك أن معلمى النحو واللغة واجهوا فى ظل النظام الجديد تحديات غير مألوفة[1]، فلم يعد أمامهم الوقت مفتوحاً لتعليم طلاب أقبلوا بإرادتهم لتعلم النحو واللغة فى نطاق كتاب بعينه يقصرون وقتهم وجهدهم عليه، إذ ظهرت عقبات لم تكن من قبل واردة، فلم تعد الرغبة هى التى تحكم المتعلمين، ولم يعد الزمن مفتوحاً لدرس ما يدرسون، ولم يعد أخيراً قياس مستوى التحصيل مسألة تقديرية يتسامح فيها الميسرون وقد يتغافل عن تجاوزاتها المخالفون. ولقد أحس المعلمون إزاء هذه الصعاب كلها أنه لا مناص من العدول عن الطريقة التقليدية التى يوجه فيها قدر من العناية إلى عبارات الكتاب وألفاظه، وتحلل فيها آراؤه واتجاهاته، وتصوب فيها أو تخطأ مواقفه. وأيقنوا أنه لابد من (غربلة) القواعد النحوية – إذا صح هذا التعبير – لاختيار أكثرها شيوعاً واطراداً، وأعظمها فى صياغة الكلام أثراً، وأمعنها فى الوعى بخصائص التعبير تأثيراً. ثم لتكون هذه القواعد المنتقاة محوراً للمادة العلمية فى العملية التعليمية، فتقدم فى

الدراسية لكل مقرر، وقياس قدرات التلاميذ عن طريق إجراء امتحانات عامة للانتقال من فرقة إلى أخرى. ومن مرحلة إلى مرحلة، وأخيراً اقتراح إنشاء ديوان خاص يشرف على ما يتصل بالتعليم من أمور. وقد أنشئ بالفعل ديوان المدارس فى ٩ مارس ١٨٣٧م (نحو ١٢٥٢هـ).

(١) من الملحوظ أن (اللغة العربية وقواعدها) كانت مقرراً دراسياً فى كافة الفرق الدراسية فى المرحلتين التجهيزية والعالية ثم أصبحت أيضاً مقرراً دراسياً فى المرحلة الابتدائية فى عهد إسماعيل فى فبراير ١٨٦٣م (نحو ١٢٧٩هـ).

إطـار من النصوص اللغوية، تكون قادرة على إبراز الأثر الفعلى للقاعـدة النحويـة. وهكـذا توصل معلمو النحو – من خلال المعايشة الفعلية للتجربة المستحدثة – إلى ضرورة خلو المؤلفات الجديدة من وجهات النظر الخاصة، والتجرد من الشقشقات اللفظية والبعد عن المماحكات العقلية، والتخلص من الخلافات المذهبية، والابتعاد عن القضايا الجدلية.

وبهذا تحددت معالم أسلوب جديد فى تعليم اللغة وقواعدها، وبرزت – بوضوح – السمات التى يجب أن تتوافر فى مصنفاتها.

وبوسعك أن تضيف إلى ذلك جانباً آخر من جوانب تأثير هذا النظام الجديد فى العملية التعليمية، ونعنى به نفى التعدد فى الكتاب الذى يتخذ أداة هذه العملية، وهو التعدد الذى كان جزءاً من بنية النظام التقليدى، وعلامة واضحة من علامات حرية الطالب وأستاذه فيه، إذ كان اختيار الكتاب – كما أشرنا من قبل – رهنا بالظروف الخاصة بالحلقة التعليمية، تلك التى تتكون من مجموعة محدودة العدد من الطلاب الذين التقت رغباتهم فى الأخذ من أستاذ بعينه والذين يؤثرون – بتأثير دوافع غير موضوعية غالباً – كتاباً دون آخر. وهكذا كان فى استطاعة من يريد أن يبدأ فى تعلم النحو مثلاً – فى العواصم الكبرى فى العالم الإسلامى – أن يجد أساتذة كثيرين، يقوم كل منهم بتدريس المادة من خلال كتاب بعينه وبطريقة توشك أن تكون خاصة به. ولقد كان فى الأزهر – رمز هذا النظام وأكثر مراكزه ازدهاراً فى العالم الإسلامى – فى مطلع القرن الثالث عشر الهجرى، من يقوم بتدريس النحو للمبتدئين مستعيناً بالآجرومية، ومنهم من كان يبدأ ببعض شروحها، ومنهم من كان يلجأ إلى الألفية، ومنهم من كان يؤثر بالمقدمة الأزهرية، ومنهم من كان يعدل عما هو موروث إلى مصنف يضعـه يضمِّنه خلاصـة للقواعـد النحويـة ويصوغه فى مقدمة منظومة أو نثرية، إلى غير ذلك من مختلف الأساليب التى كان يشيع فى الزمان الواحد اللجوء إليها والاعتماد عليها. ولكن النظام الجديد أجهز على هذا التعدد، ولم يعد فيه للاختلاف فى الكتاب التعليمى مجال، فلقد فرضت وحدة الظـروف التى يتم فيها التعليم وحدة الطريقة التى يتم بها هذا التعليم. وفرضتا معاً وحدة المصنف التعليمى موضوع الدراسة وأداتها المباشرة بغض النظر عن تعدد المواقع التى يتم فيها هذا التعليم.

إن هذا النظام الذى ابتكرته الظروف فى نحو عشرين عاماً – من سنة ١٩١٦م إلى سنة ١٨٣٦م، أى من نحو سنة ١٢٣١هـ إلى نحو سنة ١٢٥١هـ - قد استطاع برغم ظروف كثيرة غير مواتية أن يتغلب على النظام التقليدى الذى استقر الأخذ به فى العالم الإسلامى قرابة أحد عشر قرناً. وهكذا اضطر الأزهر العتيد وهو قلعة التعليم الكبرى فى العالم الإسلامى – إلى إجراء سلسلة من التغييرات فى مواد الدراسة وأساليبها ونظمها وضوابطها، انتهت – تدريجياً – بإلغاء النظام التقليدى بكل خصائصه وسماته، والأخذ بالنظام الحديث فى إطاره العام، أى فى مراحله وعلاقاته(١).

وإن بقى فيه (قسم عام)، محدود العدد والتأثير، ليكون شكلاً متحفياً لما كان سائداً فى العالم الإسلامى من نظام تعليمى.

ثانياً: أن التيار العام للمؤلفات التعليمية فى المرحلة موضوع الدراسة قد شكل – فى بداية المرحلة – مجموعة متجانسة الخصائص متسقة الوسائل تمضى فى دروب مطروقة عبدتها المرحلة السابقة وحددت غاياتها، فكانت مؤلفات هذه الفترة بهذه المتابعة مجرد إضافة كمية زيدت عليها، بحيث يمكن القول – مع قدر من التجاوز محدود – بأن هذا التيار من المؤلفات – فى جملته – امتداد تلقائى لما كان من قبل من مصنفات.

---

(١) بدأت إجراءات التغيير فى التعليم فى الأزهر الشريف باللائحة المعروفة بلائحة الشيخ العروسى، الصادرة فى سنة ١٨٦٥م (نحو سنة ١٢٨١هـ) والقانون الصادر فى عهد الشيخ المهدى سنة ١٨٧٢م (نحو سنة ١٢٨٩هـ). وانتهت فى المرحلة موضوع الدراسة بمجموعة متتابعة من القوانين الصادرة فى عهدى الشيخ حسونة النواوى – قانون سنة ١٨٩٦م (نحو سنة ١٣٠٣هـ) وقانون سنة ١٩٠٨م (نحو سنة ١٣٢٥هـ) والشيخ سليم البشرى – قانون سنة ١٩١١م (نحو سنة ١٣٢٩هـ) – وقد انتهت هذه الإجراءات إلى نتائج تشبه – فى إطارها العام – النتائج التى توصل إليها مجلس شورى المدارس فى سنة ١٨٣٦م (نحو سنة ١٢٥١هـ) وخلاصتها:

- تنظيم السلم التعليمى، والأخذ بالنظام الثلاثى فيه: التعليم الابتدائى، والتعليم الثانوى، والتعليم العالى.
- تحديد السنوات فى كل مرحلة تعليمية وتحديد المقررات الدراسية فيها وتحديد الساعات المخصصة لكل مقرر.
- إلغاء نظام التخريج القديم الذى كان يتم عن طريق إجازة علمية يمنحها الأستاذ والأخذ بنظام الامتحانات فى نهاية كل فرقة دراسية، وفى ختام كل مرحلة تعليمية.

لكن الفترة موضوع الدراسة شهدت – فى منتصفها – تغيراً كيفياً بدا محدداً كمياً، لكنه ما لبث أن امتد نطاقه – واتسعت آفاقه. فاستطاع – فى أخريات المرحلة – أن يحدث تغييراً شاملاً فى مصنفات النحو التعليمى: فى إطارها العام والعلاقات التى بينها، وفى مقومات كل منها وخصائصها.

وتفصيل ذلك أن النحو التعليمى مضى بعد منتصف القرن التاسع الهجرى على نحو ما كان يسير فيه من قبل من: "وضع المختصرات" و"شرحها"، ثم كتابة بعض الرسائل فى موضوعات مختارة لتقديم تصور كامل لها، مستبعداً أسلوبين ورثهما عن المرحلة السابقة، مكتفياً بما ورثه فيهما، وهما: "اختصار المطولات أو إيجازها" و"صياغة بعض النكات اختباراً للقدرة على لحظ المفارقة فيها"(١).

وكان **"وضع المختصرات"** فى هذه المرحلة نتاج عاملين مختلفين فى الدوافع متفقين – إلى مدى – فى النتائج، أما أولهما فالاهتمام بتقديم مادة علمية ميسرة للأجيال الجديدة من الدارسين. مادة تخلو – أو تحاول أن تخلو – مما فى الموروث من قصور أو تجاوز يمثلان بعض الصعوبة على المتعلمين. وكان ذلك – غالباً – سمة المحاولات التى صدرت عن المعلمين المحترفين. وأما ثانيهما فالتعبير عن النضج فى معرفة النحو وتصوير القدرة العملية على الإسهام فى التأليف فيه بالنسبة لبعض الدارسين الذين كانوا يَلْجَئُون – فى بعض الأحيان – إلى وضع مختصر نحوى يكون بمثابة "مشروع تخرج" ينقلهم إلى مصاف المتخصصين – وبتضافر هذين العاملين معاً وجد عدد كبير من "المختصرات" الموضوعية للمبتدئين(٢).

---

(١) انظر: العدد الثانى من مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ص ٢٦٤ – ٢٦٦.

(٢) يوجد فى هذه الفترة عدد كبير من المختصرات النحوية التى صدرت فى ضوء هذه الظروف، ومن بينها:

"الدرة المضية فى علم العربية" للحناوى المتوفى سنة ٨٤٨هـ.

و "القواعد المنظومة "لابن الهائم، المتوفى سنة ٨٨٧هـ.

و"معونة الطالبين فى معرفة اصطلاح المعربين" للخليلى، المتوفى بعد سنة ٩٠١هـ.

و"المقدمة الأزهرية فى علم العربية" للشيخ خالد الأزهرى، المتوفى سنة ٩٠٥هـ.

و"جمع الجوامع فى النحو" لجلال الدين السيوطى، المتوفى سنة ٩١١هـ.

و"غنية الإعراب" للمكناسى، المتوفى سنة ٩٦٤هـ.

و"مفتتح الإعراب" لطاش كبرى زاده، المتوفى سنة ٩٦٨هـ.

ويمكن أن يضاف إلى هذين العاملين اللذين كان لهما أثر فى تعدد "المختصرات" فى هذه الفترة عامل ثالث كان له – معها – فضل كثرة "الشروح" وتنوع مستوياتها، ونعنى به "المجاملة الشخصية" التى كانت تحفز من يدينون بالولاء من الأبناء أو التلاميذ إلى شرح ما وضع الآباء أو الأساتذة تعبيراً عن التقدير والعرفان لما أسهموا به فى تكوينهم العلمى. وقد أسهمت هذه العوامل الثلاثة معاً فى إثراء المصنفات النحوية فى هذه المرحلة إلى حد بعيد، بحيث يمكن القول بأنه ما من مختصر نحوى إلا تناوله شرح هذه المرحلة، سواء فى ذلك ما كان موضوعاً فيها، أو ما كان موروثاً عن سابقتها.

بيد أن ثمة ملحوظة لا يمكن – فى هذا المجال – إغفالها، فإنه مع امتداد الشروح إلى كل "المختصرات" وجدت أيضًا بعض "المختصرات" التى كانت لها جاذبية خاصة، فتعدد شراحها، وتعددت الأعمال العلمية التى دارت حولها، الأمر الذى يعطى هذه "المختصرات" مكانة خاصة فى التعليم النحوى ومصنفاته معاً، وفى طليعة "المختصرات" التى حظيت بعناية نحاة هذه المرحلة[1].

١- "العوامل" لعبد القاهر الجرجانى المتوفى بين سنتى ٤٧١ و ٤٧٤ هـ[1].

٢- "ملحة الإعراب" لأبى القاسم الحريرى، المتوفى بين سنتى ٥١٥، ٥١٦هـ[2].

٣- "الكافية" و"الشافية" لابن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ[3].

و"المقدمة النحوية فى علم العربية" للشيخ عبد الوهاب الشعرانى"، المتوفى سنة ٩٧٣هـ.
و"العوامل" و"العوامل الجديدة" و"كفاية المبتدى" وهى للبيركلى، المتوفى سنة ٩٨١هـ.
و"الفوائد الصمدية فى علم العربية" للبهاء العاملى، المتوفى سنة ١٠٣١هـ و"الهداية الربانية إلى مقاصد علم العربية" للشيخ محمد سعيد، وقد فرغ من تأليفه سنة ١٢٨١هـ.
بالإضافة إلى عدد كبيرة من "المختصرات المنظومة" التى استوحت "الألفية".

(١) لا يتسع المجال هنا للحديث المفصل عن أثر هذه المختصرات فى حركة التأليف النحوى بعامة. وفى النحو التعليمى بخاصة. ولذلك سنكتفى بالإشارة إلى أول من تناولها من نُحاة هذه المرحلة بالشرح وآخرهم.

(١) كان أول من عنى به فى هذه المرحلة التمرتاشى، المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ وكان آخرهم الفطانى الجاوى من علماء القرن ١٤ للهجرة.

(٢) كان أول من عنى بالملحة فى هذه المرحلة الرملى، المتوفى سنة ٨٤٤هـ، وكان آخرهم حسن والى المتوفى فى مطلع القرن ١٤ للهجرة.

(٣) كان أول من عنى بالكافية فى هذه المرحلة شهاب الدين الهندى، المتوفى سنة ٨٤٩هـ وكان آخرهم الخير آبادى المتوفى فى مطلع القرن ١٤ للهجرة وكان أول من عنى بالشافية فى هذه المرحلة قرة سنان المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكان آخرهم محمد طاهر على المتوفى فى مطلع القرن ١٤ للهجرة.

٤- "التصريف العزى" للزنجانى، المتوفى سنة ٥٥٥هـ[(١)].

٥- "الألفية"، و" اللامية" لابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ.[(٢)]

٦- "الأجرومية" لابن آجروم الصنهاجى، المتوفى سنة ٧٢٣هـ.[(٣)]

٧- "شذور الذهب"، و "قطر الندى" لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ[(٤)].

٨- "المقدمة الأزهرية" للشيخ خالد، المتوفى سنة ٩٠٥هـ[(٥)].

وفى إطار هذه الملحوظة تفرض "الآجرومية" لنفسها مكاناً بارزاً لا يدانيها فيه مختصر نحوى، تتألق فيه باعتبارها نموذجاً فذًّا للتأثير الممتد فى الزمان والمكان جميعاً[(٦)].

---

(١) كان أول من عنى به فى هذه المرحلة سراج الدين الحلبى، المتوفى سنة ٨٥٠هـ وكان آخرهم أبو الحسن الكيلانى المتوفى فى مطلع القرن ١٤ للهجرة.

(٢) كان أول من عنى بالألفية فى هذه المرحلة التلمسانى الصغير المتوفى سنة ٨٤٢، وكان آخرهم عبد المجيد الشرنوبى من علماء القرن ١٤ للهجرة وكان أول من عنى باللامية فى هذه المرحلة التلمسانى (كان حياً سنة ٨٥١هـ) وكان آخرهم ابن الحاج السلمى المتوفى بين سنتى ١٢٧٣ - ١٢٧٤هـ.

(٣) كان أول من عنى بالآجرامية فى هذه المرحلة الراعى، المتوفى سنة ٨٥٣هـ، وكان آخرهم النووى من علماء القرن ١٤ للهجرة.

(٤) كان أول عنى بالشذور فى هذه المرحلة الشيخ زكريا الأنصارى، المتوفى سنة ٩٧٦ هـ وكان آخرهم الفيومى المتوفى فى مطلع القرن ١٤ للهجرة وكان أول من عنى بالقطر فى هذه المرحلة الفاكهى، المتوفى سنة ٩٧٣هـ، وكان آخرهم عبد العزيز على من علماء القرن ١٤ للهجرة.

(٥) كان أول من عنى بالأزهرية - بعد مؤلفها - سبط الطبلاوى المتوفى سنة ١٠١٤هـ وكان آخرهم الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

(٦) تعددت الأعمال التى أثارتها " الآجرومية" فى هذه المرحلة وتنوعت صورها وأساليبها، ما بين شرح وإعراب وتكمله ونظم وتعليق وتحشية، ولعل القائمة التالية تلقى بعض الضوء على حجم أثر " الآجرومية " فى التأليف النحوى فى هذه الفترة التاريخية.

فقد شرحها السنهورى الأزهرى المتوفى سنة ٨٨٩هـ، فى "الدرة المضية فى شرح الآجرومية"

و : أبو الجود الخليلى، المتوفى بعد سنة ٩٠١هـ، فى "شرح الآجرومية ".

و : خالد الأزهرى، المتوفى سنة ٩٠٥ هـ، فى "شرح الآجرومية ".

و : شهاب الدين الراعى، المتوفى سنة ٩٢٨هـ فى "شرح الآجرومية ".

وأكملها الرعينى فى كتابه: "متممة الآجرومية " الذى فرغ منه سنة ٩٥٦هـ.

ونظمها ابن والى الأمير المتوفى سنة ٩٦٠هـ فى "الدرة البرهانية".

وشرح أيضاً الفاكهى، المتوفى سنة ٩٧٢هـ "متممة الآجرومية " فى الفواكه الجنية.

وتناولها بدر الدين الغزى، المتوفى سنة ٩٨٤هـ فى عملين هما: "شرح الآجرومية" و "نظم الآجرومية ".

وشرحها شهاب الدين الشنوانى، المتوفى سنة ١٠١٩هـ فى: "شرح الآجرومية " والقسطلانى، المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، فى: "شرح الآجرومية ".

و : برهان الدين اللقانى، المتوفى سنة ١٠٤١هـ فى : "توضيح ألفاظ الآجرومية ".

أما (الرسائل) الخاصة ببعض الموضوعات التى قدمها المعنيون من نُحاة هذه الفترة بهذا الأسلوب فقد تطرقت إلى عدد من المجالات فى طليعتها:

١- تفسير بعض العبارات اللغوية الشائعة الاستعمال فى الحياة اليومية بغية الوقوف على التوجيه النحوى لها.

ومن ذلك ما فعله السيوطى فى "شرح الاستعاذة والبسملة"، والشيخ زكريا الأنصارى فى "شرح البسملة والحمدلة"، والشهرزورى الشهرانى فى "لا إله إلا الله".

٢- تصويب بعض الاستعمالات اللغوية لبعض الصيغ الصرفية. ومن ذلك ما ذكره أبو عبد الله الفشتالى فى "رفع اللبس".

٣- تقرير ضوابط بعض الموضوعات الدقيقة فى النحو والصرف. ومن ذلك ما كتبه كل من أبو السعود القسطلانى وابن الجمال والطوافى فى موضوع: "مسوغات الابتداء بالنكرة" وما نظمه الشيخ محمد الدمنهورى عن "قاعدة اتصال الفعل بواو الجماعة".

و : الحلبى، المتوفى سنة ١٠٤٤هـ فى التحفة السنية فى شرح الآجرومية" ولابن علان الصديقى، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ : "نظم الآجرومية ".

وشرح الآجرومية السجلماسى ، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ فى "شرح الآجرومية ".

وكذلك العريشى المتوفى سنة ١٠٦٠هـ "الحلة البهية فى نظم الآجرومية".

وشرح الآجرومية كمال الدين البكرى، المتوفى سنة ١٠٩٦هـ فى "الكلمات الفكرية فى حل معانى الآجرومية".

والكفيرى، المتوفى سنة ١١٣٠هـ فى : "الدرة البهية على المقدمة الآجرومية ".

ويحيى العطار فى: "الجوهرة السنية فى إعراب الآجرومية " فرغ من تأليفه سنة ١٢٢٢هـ.

وللشيخ محمد أبى النجا الطنتداعى حاشية على شرح الشيخ خالد عليها فرغ منها سنة ١٢٢٣هـ.

وكذلك لابن الحاج السلمى حاشية على الشرح نفسه أتمها سنة ١٢٦٩هـ.

وللباجورى، المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، تعليق على شرح إحدى منظوماتها، أسماه: "فتح رب البرية على الدرر البهية".

وللأهدل، المتوفى سنة ١٢٨٨هـ :"الكواكب الدرية فى شرح تنمية الآجرومية".

ولرفاعة بن رافع الطهطاوى، المتوفى سنة ١٢٩٠هـ : "جمال الأجرومية" وشرحها المسعودى البيجمى – أبو الباجى – المتوفى سنة ١٢٩٧هـ فى : "شرح الآجرومية".

ولعبد الله بن عثمان العجيمى "الخريدة البهية فى إعراب ألفاظ الأجرومية" طبع بمكة سنة ١٣١٣هـ.

وألف أبو عبد المعطى النووى : "كشف المروطية عن ستار الآجرومية" و"فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية فى نظم الآجرومية".

٤- توضيح الخصائص المعنوية والوظيفية لبعض الأدوات. ومن ذلك ما صنعه العمادى فى" تشنيف الأسماع".

٥- وأخيراً تقرير بعض الاتجاهات فى بعض المسائل ذات الصبغة النظرية والتطبيقية. نحو ما فعله الفشتالى فى "فصل الخصمين"، و "الدلائل القطعية" وما قدمه الفاكهى فى "الحدود" والمناوى فى "التوقيف".

وقد استمرت جهود المعنيين فى النحو التعليمى تصب فى هذه الأطر إلى نحو منتصف القرن الثالث عشر الهجرى، حين بدأت رياح التغيير تهب على مجال التعليم وتوشك أن تعصف بالنظام التقليدى. وقد اتخذ منها المعنيون باللغة والنحو مواقف متباينة، منها الترقب والانتظار والتوقف عن الإسهام فى التأليف ويبدو أن ذلك كان الموقف الشائع بين هؤلاء العلماء، إذ هو الذى يفسر قلة عدد ما صدر من مؤلفات فى هذه المرحلة بالقياس إلى ما قبلها وما بعدها. ومنها محاولة تقديم مصنفات تتواءم ومتطلبات النظام الحديث وما فيه من ضوابط من حيث المنهج والزمن الدراسى والعمر العقلى للدارسين. وهى محاولات بدأت قليلة محدودة التأثير – وبخاصة بعد النكسة التى أصبات التعليم الحديث فى عهدى عباس وسعيد – لكنها ما لبثت أن تجاوزتها على عهد إسماعيل الذى انطلق فيه التعليم الحديث إلى غايته، فتضافرت جهود المهتمين به وجهود المعنيين باللغة والنحو فى وضع أفضل المصنفات الممكن توظيفها فيه لأداء غاية محددة هى "التعرف على القواعد المنظمة للنشاط اللغوى إفراداً وتركيباً" واستعمالها فى "تحقيق خبرة لغوية تُكسب المتعلم المقدرة على التذوق والأداء". وهكذا كانت مصنفات النحو التعليمى التى شارك فى تصنيفها رفاعة الطهطاوى، ومحمد سعيد، وزين المرصفى، وأحمد بن محمد المرصفى، ومحمود عمر الباجورى، وحفنى ناصف، ومحمد دياب، ومصطفى طموم، ومحمد صالح ومصطفى الأمير، ومصطفى البكرى الأسيوطى، وإسماعيل منصور بمثابة قطرات الغيث الذى آذن بالهطول. ومن بين المواقف الواضحة المتميزة فى هذه المرحلة أيضاً موقف فريق ثالث من العلماء بذل ما وسعه الجهد لتطوير بعض المصنفات الموروثة لمواءمة الظروف الجديدة، وقد تجلت جهود هذا الفريق فى منطقتين تمثلان مجالاً مشتركاً فى خصائصه وسماته، المنطقة الأولى فى الأزهر الشريف، الذى ظل حتى فترة متأخرة نسبياً يأخذ بالنهج

التقليدى فى التعليم، والمنطقة الثانية بقية أرجاء العالم الإسلامى خارج مصر تلك التى لم تكن قد شهدت بعد خطوات التحديث فيه، فاستمر رجالها فى الإسهام فى النحو التعليمى وفقاً للنهج التقليدى. وهكذا وجدنا من يضع المختصرات[1]، ومن يصنف الشروح[1] ومن يؤثر الرسائل[2] واستمر ذلك حتى عدل الأزهر عن نظامه، وكان ذلك إيذاناً بوحدة "الإطار العام" للتعليم فى أرجاء العالم الإسلامى. الأمر الذى لم يجد معه علماؤه جدوى من وضع المختصرات، وتأليف الشروح، إذ لم يعد ميسوراً – علمياً – تدريس ما يضعون من مختصرات وشروح بعد وحدة المصنف التعليمى أداة الدراسة فى المراحل المختلفة فاقتصروا على الرسائل، التى تغير هدفها من "تقديم ملخص واف عن موضوعها" بغية إفادة المتعلم منها إلى "مجال بحث علمى" يحرص المشارك فيه على أن يؤكد به إلمامه بمادته، وبصره باتجاهاته، وخبرته بمصادره. فهو موجه بصورة مباشرة إلى المتخصصين. الأمر الذى يمكن معه القول بأن المجالات المختلفة التى ابتكرتها الحاجة العلمية لتعليم القواعد النحوية وتألقت فيها جهود المعنيين بالنحو التعليمى نحو أحد عشر قرناً قد آذنت بالمغيب.

ثالثاً: شهدت هذه المرحلة نمواً كمياً وكيفياً معاً فى الاهتمام بالنحو المنظوم. ويتمثل النمو الكمى فى الكثرة الكاثرة من النُّحاة النظامين وما صدر عنهم من منظومات وما دار حولها من أعمال. فمنذ بداية هذه المرحلة حتى نهايتها تقريباً لم تنقطع المحاولات لتقديم منظومات نحوية، كما لم يتوقف الاهتمام بما صاغه السابقون أو يصوغه اللاحقون، حتى إن "عدوى الاهتمام" انتقلت إلى بعض المستشرقين من ناحية وغير التقليديين من المؤلفين من ناحية أخرى. ولسنا بصدد تحرى استقراء كافة الجهود التى أسهمت فى هذه المجال،

---

(١) من هؤلاء الشيخ عبد الهادى نجا الأبيارى فى "الفواكه الجنية" ومحمد أسعد بن الشيخ حفيد الجاوى فى "النبذه السنية" ومحمد الأمير النعمانى فى "خزائن القواعد النحوية".

(١) من هؤلاء: دحلان فى "الأزهار الزينية فى شرح الألفية"، و" مصطفى البدرى الدمياطى فى "شرح قواعد الوافية"، والقطانى الجاوى فى "تسهيل الزمانى فى شرح عوامل الجرجانى"، و "هاشم الشحات فى "شرح الآجرومية"، وعبد المجيد الشرنوبى فى "أرشاد السالك".

(٢) من هؤلاء: مصطفى القناوى فى "اللآلى الفريدة" وعبد الله البيتوشى فى "كفاية المعانى فى نظم حروف المعانى" وشمس الدين الفيومى فى "شرح شواهد الشذور" ومحمد قطة العدوى فى "شرح شواهد ابن عقيل" والعربى بن محمد الذرهونى فى "روضة المنى".

ومن ثم سنكتفى بالإشارة إلى أهم من تضمهم قائمة "النظامين" فى هذه المرحلة، وهى تكفى – فى تقديرنا – لإدراك وجود ما يشبه "الانفجار الكمى" فى النظم النحوى[1].

---

(١) تضم قائمة النظامين فى هذه المرحلة عدداً كبيراً من النُّحاة، فى طليعتهم:

١- قوشجى، علاء الدين على بن محمد، المتوفى سنة ٩٧٨هـ وله منظومة "العنقود الزواهر".

٢- ابن الهائم، شهاب الدين أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٨٧هـ وله "القواعد المنظومة".

٣- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ وله عدد من المنظومات النحوية.

٤- ابن الشبشرى، إبراهيم بن حسن بن حسن النبيسى المتوفى بين سنتى ٩١٥ و ٩١٧هـ وله "منظومة تائية".

٥- الحصنى، تقى الدين – أو جمال الدين – حسين بن على، وله منظومة "التعريف فى نظم التصريف" ألفها ٩٤٦هـ.

٦- ابن والى الأمير، برهان الدين إبراهيم، المتوفى سنة ٩٦٠ هـ وله "الدرة البرهانية".

٧- ابن الحصكفى، شمس الدين حسين بن على، المتوفى سنة ٩٧١ هـ وله "نظم التصريف الغزى".

٨- البترونى، زين الدين عبد الرحمن بن محمد، المتوفى سنة ٩٧٧هـ وله "نظم تصريف الغزى".

٩- بدر الدين الغزى، محمد بدر الدين بن محمد رضى الدين، المتوفى سنة ٩٨٤هـ وله عدد من المنظمات النحوية.

١٠- قعود، أحمد بن أبى بكر النسفى، المتوفى سنة ١٠٠٧هـ، وله "منظومة نحوية".

١١- حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم، المتوفى سنة ١٠١٦هـ، وله "نظم الكافية".

١٢- الفارسكورى، عمر بن محمد بن أبى بكر، المتوفى سنة ١٠١٨هـ، وله "نظم القطر" و "نظم جمع الجوامع".

١٣- العسيلى، محمد بن موسى بن علاء الدين، المتوفى سنة ١٠٣١هـ وله "نظم القطر".

١٤- القسطلانى، أبو السعود بن على الزين، المتوفى سنة ١٠٣٣هـ وله "منظومة نحوية".

١٥- ابن التمرتاشى، محمد بن صالح بن محمد، المتوفى سنة ١٠٣٥ هـ وله "منظومة نحوية".

١٦- المرشدى، عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، المتوفى سنة ١٠٣٧هـ، وله "ترصيف التصريف".

١٧- ابن علان الصديقى، محمد على بن محمد علان، المتوفى سنة ١٠٥٧ هـ وله "نظم الآجرومية" و "نظم القطر".

١٨- السجلماسى، على بن عبد الواحد بن محمد، المتوفى سنة ١٠٥٧هـ وله" منظومة نحوية" و "منظومة صرفية".

١٩- نجم الدين الغزى، محمد أبو المكارم بن محمد بدر الدين، المتوفى سنة ١٠٦١هـ وله عدد من "المنظومات النحوية".

٢٠- الأسدى، أحمد بن محمد المعمر المتوفى سنة ١٠٦٦هـ وله "قلائد النحور بنظم الشذور".

٢١- ابن الجمال، على بن أبى بكر بن على، المتوفى سنة ١٠٧٢هـ وله منظومة نحوية".

٢٢- عبد الله بن سعيد بن عبد الله، المتوفى سنة ١٠٧٦هـ وله "منظومة صرفية".

٢٣- المريفتى، محمد بن سعيد السوسى، المتوفى سنة ١٠٩٠هـ وله "منظومة نحوية".

ويتجلى النمو الكيفى للنحو المنظوم واضحاً فى جوانب ثلاثة هى :تنوع موضوعاته، وامتداد مجالاته، وتعدد مستوياته.

أما **تنوع الموضوعات**، فتشهد به هذه الحصيلة من المنظومات التى لم تكد تترك باباً من أبواب النحو إلا عرضت له، ولقد بلغ الأمر بالنظامين فى هذا المجال مبلغًا بعيدًا، فهم يستدركون على ما ورثوه من منظومات بعض ما فات أصحابها من موضوعات[1]، ويصوغون ما اشتهر لديهم من الملخصات والموجزات[2]، ثم إنهم بعد ذلك كله يمسون

٢٤- السندوبى، أحمد بن على، المتوفى سنة ١٠٩٧هـ وله "منظومة نحوية".

٢٥- المواهبى، عبد الجليل بن أبى المواهب، المتوفى سنة ١١١٩ هـ وله "نظم الشافية" و"تشطير الألفية".

٢٦- الطواقى، عبد الرحيم بن محمد، المتوفى سنة ١١٢٣ هـ وله "منظومة نحوية".

٢٧- الكفيرى، محمد زين الدين بن عمر، المتوفى سنة ١١٣٠ هـ وله "غرر النجوم فى نظم ألفاظ ابن آجروم".

٢٨- حسن العطار، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ وله " منظومة نحوية".

٢٩- ابن الحاج السلمى، محمد بن حمدون، المتوفى بين سنتى ١٢٧٣ و١٢٧٤هـ وله "نظم أوضح المسالك".

٣٠- محمد الدمنهورى، المتوفى سنة ١٢٨٦هـ وله "منظومة صرفية".

٣١- عبد الله البيتوشى، وله "كفاية المعانى"، طبع بالآستانة سنة ١٢٨٩هـ.

٣٢- رفاعة الطهطاوى، المتوفى سنة ١٢٩٠هـ وله "منظومة نحوية".

٣٣- زين المرصفى، المتوفى سنة ١٣٠٠هـ وله "منظومة نحوية".

٣٤- اللاذقى المحمودى، وله "منظومة نحوية" طبعت فى بيروت سنة ١٣٠١هـ.

٣٥- محمد الأمير النعمانى، وله منظومة "خزائن القواعد النحوية" فرغ من تأليفها سنة ١٣٠٣هـ.

٣٦- عبد الهادى نجا الأبيارى، المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ وله منظومة "الكواكب الدرية".

٣٧- مصطفى محمود القناوى، المتوفى سنة ١٣١٠هـ وله "اللآلى الفريدة" و"خلاصة التصريف".

٣٨- عبد العزيز فرغلى، من علماء القرن الرابع عشر، وله "نظم قطر الندى".

٣٩- على علاء الدين الألوسى، من علماء القرن الرابع عشر وله "نظم الأجرومية".

٤٠- أبو عبد المعطى النووى، من علماء القرن الرابع عشر، وله "فتح غافر الخطية".

(١) من ذلك مثلاً ما فعله الطيبى: شهاب الدين أحمد بن أحمد المتوفى سنة ٩٧٩هـ فى "الزوائد السنية على الألفية".

(٢) يكاد نظامو هذه المرحلة يكونون قد تناولوا بالنظم أهم الملخصات والموجزات وأشهرها، وفى طليعة ما عرضوا له بالنظم:

بجهودهم قضايا علم الصرف ومسائله وملخصاته جميعاً(١).

وأما "**امتداد المجالات**" فمرده إلى أن الناظمين من النحاة لم يقتصروا فى منظوماتهم على تقديم "ملخصات" أو "صياغة بعض المسائل والموضوعات" بل إنهم لجئوا - كذلك - إلى وضع "شروح منظومة" لما بين أيديهم من مختصرات(٢)

وبذلك امتد النظم إلى المجالات الثلاثة الأساسية التى صبت فيها الجهود النحوية فى هذه المرحلة التاريخية.

١- الآجرومية، فقط نظمها كل من : ابن والى الأمير، وبدر الدين الغزى، وابن علان، وعلاء الدين الآلوسى، وأبو عبد المعطى النووى.

٢- القطر، فقد نظمه كل من :الفارسكورى، والعسيلى، وابن علان، وعبد العزيز فرغلى.

٣- الكافية وقد تنظمها حسام الدين.

٤- الشذور، ونظمه الأسدى.

٥- أوضح المسالك ونظمه ابن الحاج المسلمى.

بالإضافة إلى المنظومات التى تناولت المصنفات الصرفية، وسنشير إلى أهمها فى التعليق التالى.

(١) لعل أهم المنظومات الصرفية التى قدمتها هذه المرحلة هى:

١- "التعريف فى نظم التصريف" للحصنى، تقى الدين - أو جمال الدين - حسين بن على، المتوفى بعد سنة ٩٥٧.

٢- "نظم التصريف الغزى" لابن الحصكفى، سمى الدين حسين بن على المتوفى سنة ٩٧١هـ.

٣- "نظم التصريف الغزى" للبترونى، زين الدين عبد الرحمن بن محمد، المتوفى سنة ٩٧٧هـ.

٤- "ترصيف التصريف" للمشردى، عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، المتوفى سنة ١٠٣٧هـ.

٥- "المنظومة الصرفية" للسجلماسى، على بن عبد الواحد بن محمد المتوفى سنة ١٠٥٧هـ.

٦- "المنظومة الصرفية" لنجم الدين الغزى، محمد أبى المكارم بن محمد بدر الدين المتوفى سنة ١٠٦١هـ.

٧- "نظم التصريف العزى" لباقشير، عبد الله بن سعيد بن عبد الله المتوفى سنة ١٠٧٦هـ.

٨- "نظم الشافية" للمواهبى، عبد الجليل بن أبى المواهب بن عبد الباقى المتوفى سنة ١١١٩هـ.

٩- "المنظومة الصرفية" للشيخ محمد الدمنهورى المتوفى سنة ١٢٨٦هـ.

(٢) لايفوتنا أن نشير إلى أن "أهم الشروح المنظومة" التى قدمتها هذه الفترة كانت تدور حول "الخلاصة" أو "الألفية" لابن مالك وبهذا يتأكد - أيضاً - فى هذه الفترة أن "الألفية" قد أتيح لها من الاهتمام ما تجاوزت به آفاق النحو التعليمى إلى رحاب البحث العلمى.

وفى طليعة ما تناول الألفية من شروح منظومة الشروح التى قدمها كل من:

١- شمس الدين محمد بن زين الدين المتوفى سنة ٨٥٤ هـ وله منظومة نحوية شرح فيها الألفية.

٢- العباسى، بدر الدين عبد الرحيم بن أحمد، المتوفى سنة ٩٦٣هـ وله منظومة على الألفية.

٣- بدر الدين الغزى، محمد بدر الدين بن محمد رضى الدين، المتوفى سنة ٩٨٤ هـ وله شرحان منظومان على الألفية.

وأما "**تعدد المستويات**" فسببه أن الناظمين لم يقفوا بتطلعاتهم عند حدود تقديم "أعمال تعليمية" مقصورة غالباً على المبتدئين، أو صالحة فى أحيان قليلة لمن فوقهم من المتوسطين – بل تجاوزوا هذا المدى إلى تقديم أعمال موجهة من حيث موضوعاتها ومادتها إلى المتقدمين، بل إن من بين منظومات هذه المرحلة ما يمكن أن يعد من قبيل "البحوث" التى تخاطب المتخصصين، وهكذا لم يعد"النظم " لغة تعليمية خالصة، بقدر ما أصبح مظهراً من مظاهر المقدرة العقلية والبراعة اللغوية معاً. وهذا التطور فى أهداف النحو المنظوم وموضوعاته ومادته آذن بانتهاء الدور الخطير الذى قدر له أن يقوم به النحو التعليمى نحو سبعة قرون.

الفصل الثالث
قضايا منهجية
فى المصنفات التعليمية

لقد رأينا من قبل كيف كان تعليم النحو العربى مشكلة حقيقة واجهت النُّحاة العرب منذ عصر مبكر، وأن النُّحاة منذ أواخر القرن الثانى الهجرى وجدوا أنفسهم مضطرين إلى ممارسة العملية التعليمية، بغية نقل ما توصل إليه البحث النحوى من نتائج إلى أجيال جديدة من المتعلمين ممن لم يتصلوا بالنحو ولم يقفوا على موضوعاته ومسائله. ومنذ ذلك التاريخ حتى يوم الناس هذا – وربما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها – والنحاة يحاولون حل هذه المشكلة، وتتنوع حلولهم لها، وتتعدد اتجاهاتهم فيها، ومرد هذا التنوع والتعدد أن للمشكلة جوانب شتى، منها ما يتصل بالكتاب، ومنها ما يتعلق بالمدرس ومنها ما يعود إلى منهج الكتاب أو منهج المدرس، ومنها يمتد عن الظروف المصاحبة للعملية التعليمية كلها.

ونحسب نحن أن أكثر هذه الجوانب خطراً تلك التى تدور حول منهج تأليف الكتاب التعليمى، لأنها فى تصورنا ذات تأثير جوهرى يمس العملية التعليمية فى جوهرها. ولقد تكون بعض الصعاب الأخرى أشد منها ظهوراً، وأوضح منها آثاراً، فإن المعلم غير القادر سينتج – فى كثير من الأحيان – أجيالاً غير قادرة، والظروف غير المواتية قد تسم العملية التعليمية بالعبث، كما أن الكتاب المضطرب كفيل بإعاقة هذه العملية بدلا من أن يقود نموها. بيد أن هذه جميعاً تظل فى نهاية الأمر صعاباً عَرَضية، لأن من الممكن قهرها متى غُيرِّت العناصر غير الصالحة فيها، أما الاضطراب المنهجى فى التأليف النحوى فأكثر منها خطراً، وأعمق منها أثراً، لأنه يمتد عن أسس التفكير وطرائقه وضوابطه، وما يترتب عليها جميعاً من رؤية للظواهر. موضوع الدراسة. وقدرة على تحليلها، ثم صياغة ما يترتب

على هذه التحليل من نتائج تعبر عنها، ومن ثم فإن الخطأ فيها يتجاوز الجزء إلى الكل، ويمتد من الجذور إلى كافة الفروع.

ودراسة المؤلفات التعليمية فى التراث النحوى تكشف عن وجود عدد من الظواهر التى يمكن أن تعد أسباباً للخلط فى كثير من هذه المؤلفات. وتحرى هذه الظواهر أو الأسباب قد يتيح الفرصة لتحديد الأسلوب الصحيح لما ينبغى أن تكون عليه المؤلفات التعليمية من ناحية، وقد يسهم فى تحديد التصور الصحيح للعملية التعليمية بأسرها من ناحية أخرى.

السبب الأول:

عدم تحديد **"اللغة"** التى يراد تعليم نحوها، ومن ثم التى تصاغ ظواهرها فى قواعد مطردة وضوابط مطلقة. ولا مفر – فى هذا المجال – من التمييز – علمياً وعملياً – بين (لغات) متعددة، يترك الخلط بينها – أو بين بعضها – أثاراً عميقة الغور فى تصور اللغة، وتحديد مفهومها، ومجالات علومها، وموضوعاتها، ونتائجها جميعاً.

فثمة – أولاً – **"اللغة الفصحى التراثية"** إذا صح هذا التعبير، وهى اللغة العامة التى كانت تمثل القدر المشترك بين القبائل العربية، عند اتصالها معاً فى المواقف المختلفة، اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، وهى لغة الأدب فى تلك العصور بشكل عام، ولغة معظم الأعمال المأثورة من خطب وقصص وأمثال وحكم، وفوق هذا كله ومن قبله لغة النص القرآنى التى شرفها الله تعالى بنزوله بها، ليكون دعوة عامة شاملة ممتدة عبر الزمان والمكان والإنسان وغير الإنسان جميعاً.

وثمة – ثانياً – **"(لغات) القبائل المختلفة"**، وهى (لغات) كانت بحكم بيئاتها الاجتماعية والثقافية محدودة فى مجالات بعينها، مقصورة على قطاعات بشرية دون غيرها، إذ كانت أداة الاتصال – الاجتماعى غالباً – بين أبناء القبيلة الواحدة، والإلمام بها لا يحتاج إلا إلى قدر محدود من الدربة والمران والممارسة،وهو قدر تتكفل به البيئة الاجتماعية للقبيلة، وتقدمه للإنسان الذى يعيش فى رحابها، ثم إنها (لغة) تستعمل فى إطار ما يمكن وصفه بأنه" مواقف خاصة" وهى مواقف – بحكم العناصر المشاركة فيها وانتمائها إلى قبيلة واحدة من ناحية، وبحكم موضوعاتها غاياتها من ناحية ثانية – محدودة.

وثمة – ثالثاً – "**لهجات المدن والطوائف**"، وهى لهجات كانت تستعمل – منذ مطلع هذه الفترة التى شهدت مولد النحو التعليمى – وسائل للاتصال بين أبناء هذه المدن والطوائف المختلفين جنساً ولغة وعادات، ولكنهم برغم ذلك يعيشون فى مجتمع واحد يفرض عليهم التعامل والاتصال معاً، وقد أسلم ذلك إلى نشأة (لهجات) قد تكون فى بعض جوانبها عربية، بيد أنها – فى جوهرها – خليط من لغات شتى، سواء من حيث الأصوات أو البنية أو التركيب فقد "استعانت لغة التفاهم هذه بأبسط الوسائل للتعبير اللغوى، فبسطت المحصول الصوتى وصوغ القوالب اللغوية، واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة فى مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب"[(1)] وبوسعنا أن نضيف إلى هذه "اللغات المأثورة" فى حياتنا المعاصرة لغتين أخريين:

فهناك "**العامة المعاصرة**"، وهى اللغة الرسمية للثقافة والفكر فى الأقطار العربية، ولقد يظن – لأول وهلة أنها هى "العربية الفصحى التراثية"، ولكنه ظن – عند التحقيق – بعيد عن الصواب، فإن "العربية المعاصرة" ليست امتداداً للفصحى التراثية وحدها، بل إنها امتداد تأثير بمؤثرات شتى: تأثر بلغات القبائل، وتأثير بلهجات المدن والطوائف، وتأثر فوق هذا وذاك بالتطور اللغوى الذى يصيب اللغة من حيث هى ظاهرة اجتماعية عند تطاول الزمان عليها، وتأثر مع هذا كله بلغات أجنبية شتى تركت بصماتها فى (مبانى) اللغة من كلمات ومركبات، وفى (نظمها) من جمل وأساليب. وهكذا تخالف العربية المعاصرة العربية الفصحى التراثية – أولا – فى عدد من الأصوات، من حيث المخرج، أو من حيث الصفة، أو من حيث النظم المقطعية وتأثيراتها السياقية مماثلة ومخالفة، وتخالفها ـ ثانيًا ـ فى بعض ضوابط البنية، وبصفةٍ خاصة فيما يشيع فى العامة المعاصرة من قياس على بعض الصيغ غير القياسية، أو الأخذ ببعض الظواهر غير الشائعة، فضلاً عن التسامح فى

---

(١) العربية، ليوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، ص ٩.
وانظر نماذج لهذه اللجهات فى : البيان والتبيين للجاحظ جـ١، ص ٧٣، ١٦١ – ١٦٢، وعيون الأخبار لابن قتيبة جـ٢ ص ١٦٠.
وانظر تحليلنا لهذه اللجهات فى : تاريخ النحو العربى ص ٥٦ – ٥٧، وتقويم الفكر النحوى ص ١٥٧ وما بعدها.

بعض الضوابط تحت إلحاح شيوع استعمال بعض أساليب بعض أساليب الصوغ غير العربية[1]، كما تخالفها – ثالثاً – فى بعض قواعد التركيب، وخاصة فى جوانب مختلفة من عناصر: الإعراب، والتطابق العددى، والتطابق النوعى، وأساليب الربط، والترتيب، كما تخالفها – أخيراً – فى كثير من الحالات فيما جد من كلمات ومركبات لم يكن لها من قبل وجود فى العربية الفصحى، ولكنها استحدثت عن طريق التعريب أو الارتجال لتلبية حاجة ما جدَّ فى حياتنا المعاصرة من ظواهر ومستحدثات.

وهناك أخيراً "**العاميات المعاصرة**"، وهى لهجات محدودة فى نطاق الإقليم أو المدينة أو الجماعة، وإن أتيح لبعضها – بسبب عوامل الاتصال المختلفة – قدر من الشيوع والانتشار، وتتسم هذه اللجهات – فى مجموعها – بسمتين واضحتين:

الأولى: أنها سريعة التغير حتى إن من العسير وصف ظواهرها إلا مع افتراض قدر من الثبات فيها لا وجود له فى الحقيقة، وهى كغيرها تخضع لقوانين التطور اللغوى، الأمر الذى يجعلها – بصورة ما – شبيهة فى ظواهرها بأخوات العربية من اللغات السامية.

والثانية: أنها برغم خضوعها لكافة المؤثرات التى تخضع لها "**العامة المعاصرة**" تحمل – أيضاً – بقايا ما قبل العربية من عصور لغوية، تتمثل فى جوانب مختلفة يمكن أن تُعْد من قبيل "الركام" اللغوى، كما تتضمن – كذلك – صوراً من التأثر باللغات الأجنبية التى عاشت فى كثير من أقطار الأمة العربية إبان عهود استعمارها.

ولقد نتج عن هذا كله اختلاف (العاميات) فيما بينها، واختلافها عن (العامة المعاصرة)، وعن (العربية الفصحى) أيضاً فى جوانب كثيرة من الأصوات[2].

---

(١) ذكر الدكتور على عبد الواحد وافى نماذج متعددة لهذا النمط من التأثر باللغات الأجنبية فى كتابه: فقه اللغة ص ٢٤١ وما بعدها. كما أن هناك دراسات متخصصة فى هذا المجال لعدد كبير من الباحثين كانت فى معظمها بحوثًا لدرجات علمية فى الجامعات العربية والأوربية.

(٢) ثمة صور اختلاف شتى بين (العاميات) المعاصرة والعربية الفصحى فى الأصوات، من بينها:

أ- تأخر مخارج أصوات: (الثاء) و (الذال) و(الظاء)، وقد نتج عن ذلك اختفاء صوت (الثاء) و (الذال) اختفاء تاماً، وتحول (الثاء) فى العاميات إلى (تاء) أو (سين)، وتحول الذال فى العاميات إلى (دال) أو (زاى). أما صوت (الظاء) فإنه فى بعض الحالات قد تأخر مخرجه إلى الوراء بحيث صار المقابل المفخم لصوت (الزاى) بدلاً من أن يكون المقابل المفخم لصوت (الذال) الفصيحة. وفى حالات كثيرة تحول الصوت إلى (ضاد) معاصرة.

والبنية[١]، والتركيب[٢]

والدلالة[٣].

ب- تعدد صور النطق بالقاف، وهو أشهر اختلاف صوتى فيما بين اللهجات، وبينها وبين الفصحى.
ج- المرونة فى التبادل بين بعض الأصوات المتفقة فى الصفة، مثل صوتى اللام والميم، وصوتى الضاد والطاء، وصوتى العين والنون.
د - ميل العاميات إلى التخلص من الحركات المركبة وتحويلها إلى حركات ممالة، ثم إلى حركات خالصة من الإمالة.
هـ- للتأثير والتأثر بين الأصوات فى العاميات دور أكبر مما هو موجود فى الفصحى التراثية، سواء اتخذ التأثير شكل المماثلة أو المخالفة، ولقد نتج عن ذلك ظهور أصوات جديدة فى العاميات ليس لها نظير فى العربية، مثل صوت (ڤ) المقابل لـ (V) فى كلمة (وفد) مثلاً.

(١) من صور الاختلاف فى البنية بين (العاميات) المعاصرة و (العربية الفصحى) ما يأتى:
أ- ميل العاميات إلى قصر بعض الحركات الطويلة، سواء فى وسط الكلمة أو فى آخرها، مما ترتب عليه تغير نظم المبنى فى كثير من الصيغ العربية.
ب- الميل إلى تسهيل الهمزة الواقعة فى آخر الكلمة، وقد ترتب على هذه الظاهرة - وما قبلها - تغير فى علامات التأنيث فى الأسماء إذ تحولت همزة التأنيث الممدودة إلى ألف مقصورة، وتحولت الألف المقصورة إلى تاء تأنيث، وأحياناً مر التحول بالمرحلتين معاً.
ج- عدول اللهجات المعاصرة عن فتح حرف المضارعة إلى ضمه أو كسره.
د- استغناء اللهجات المعاصرة عن التثنية فى حالتى الخطاب والغيبة فى الأفعال، وفى جميع الحالات فى الأسماء والضمائر والأوصاف.
هـ- تخفيف اللهجات المعاصرة ياء النسب فتحولت إلى ما يشبه ياء النقص فى الفصحى.

(٢) من صور الاختلاف فى قواعد التركيب بين (اللهجات العامية) و (الفصحى) ما يأتى: =
= أ- فقدان اللهجات العامية جميعاً ظاهرة الإعراب.
ب- تغير فى تركيب بعض الأساليب، ومن ذلك مثلاً: تركيب الإضافة الذى يحتاج فى اللهجات المعاصرة إلى كلمة مساعدة تفصل بين المضاف والمضاف إليه، وتنكير المفرد لابد فيه من ذكر العدد تذكيراً وتأنيثاً.
جـ- تغير فى ترتيب بعض الأساليب، ومن ذلك مثلاً تأخر اسم الإشارة عن المشار إليه، وتقدم المضاف إليه على المضاف أحياناً.
د- الاعتماد فى بعض اللهجات على اللواصق لإفادة المعنى أو تأكيده "سواء أكانت لواصق أمامية مثل (الباء) الداخلة على المضارع لإفادة زمن الحال - أم خلفية مثل (صوت الشين) الذى يلحق الأداة (م) المتطورة عن (ما) أو الفعل الماضى أو المضارع لتأكيد النفى.
هـ- استعمال بعض أساليب النسب غير العربية، نقلاً عن الفارسية أو التركيب فى بعض اللجهات.

(٣) مجالات الاختلاف فى الدلالة بين (العاميات) المعاصرة و (الصحى) أوسع من أن يفصل القول فيها فى هذا البحث، ونكتفى بالإشارة إلى بعض هذه المجالات فيما يأتى:
أ- كلمات ذات أصل عربى أصاب دلالتها التطور تحت تأثير التغيرات الاجتماعية.

ولقد كان الخلط وعدم التمييز بدقة كافية بين بعض هذه (اللغات) وبعض ـ سبباً من أسباب اضطراب قواعد النحو العربى، ومن ثم كان عاملاً من عوامل ما أصاب تعليمه من صعوبة. وسنكتفى بأن نشير هنا إلى بعض آثار ما نتج من خلط بين (العربية الفصحى) و(اللغات القبلية)؛ لأن هذا الخلط من الشيوع والذيوع والانتشار والاستقرار بحيث يوشك أن يكون من قبيل المسلم به فى التراث اللغوى أن الفصحى ولغات القبائل شىء واحد لا تفاوت ولا تضارب بين مكوناته، وأن الفصحى هى: "مجموع لغات القبائل العربية"، حتى إن اللغوى العظيم أبا الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة (٣٩٢هـ)، يعقد فصلا فى كتابة (الخصائص) تحت عنوان: (باب اختلافات اللغات وكلها حجة)[٢]، أى: حجة فى نطاق العربية الفصحى، ويصدر هذا الفصل بقوله: "اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك؛ لأن لكل من القومين ضرباً من القياس، يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها لكن غاية مالك أن تتخير إحدهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها، فأما رد إحدهما بالأخرى فلا[١] "وهكذا إذا استعمل المتكلم أى لغة من لغات القبائل – بما فى ذلك اللغات الضعيفة – "لم يكن مخطئاً لكلام العرب"[٢]، "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء"[٣]. وهو يعنى بالضرورة أنه مصيب فى حديثه بالعربية الفصحى غير مخطئ فى خصائصها.

ولقد كان لهذا الخلط آثار بعيدة فى تصور اللغة، وفى بحوثها ودراستها بعامة، وفى

ب– كلمات ومركبات مستحدثة – ليس لها جذور عربية – وتحمل دلالات لم يكن لها من قبل وجود.

ج– كلمات ومركبات عربية لم تعد تستعمل فى مستوى اللهجات العامية، ومن ثم يمكن اعتبارها منقرضة بصورة ما.

وهكذا يمكن القول بأن الاختلاف الدلالى والمعجمى بين العاميات والفصحى اختلاف كمى وكيفى معاً.

(٢) انظر: الخصائص جـ ٢ ص ١٠ – ١٢.

(١) انظر الخصائص جـ٢ ص ١٠.

(٢) انظر الخصائص جـ ٢ ص ١٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

التراث النحوى بخاصة، ولسنا بصدد تفصيل هذه الآثار فى بحثنا هذا[1]؛ ولذلك سنقتصر على الإشارة إلى أهم ما كان لها من نتائج فى القواعد النحوية وما ترتب عليها من صعاب تعليمية.

أولاً:

بعض آثار الخلط بين الفصحى و (لغات) القبائل فى ضوابط الإعراب والبناء:

١- الاضطراب فى إعمال (ما) عمل (ليس) مراعاة للغة قريش، أو إهمالها مراعاة للغة تميم[2].

٢- إجازة استعمال (متى) حرف جر أخذاً بلغة هذيل[3]

٣- إجازة استعمال (لعل) حرف جر أخذاً بلغة عقيل[4].

٤- الاختلاف فى التاثير السياقى لـ (مذ)، بين جرما بعدها أخذًا بلغة قريش ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس، ورفعه أخذاً بلغة أسد وتميم[5].

٥- الاختلاف فى التأثير السياقى لـ (منذ)، بين جر ما بعدها ورفعه ونصبه أيضاً[6].

٦- إجازة الجزم بـ (أن) المصدرية، أخذاً بلغة بعض بطون ضبَّة[7].

٧- إجازة الجزم بـ(لن)، أخذاً ببعض اللغات[8].

٨- إجازة النصب بـ (لم)، أخذاً ببعض اللغات، وإجازة إهمالها أخذاً بلغات أخرى[9].

٩- إجازة تعدد العلامات الإعرابية فى إعراب المثنى، بين الإعراب بالحروف – وهو

---

(١) سبق أن وقفنا عند جوانب من هذه الآثار فى كتابنا: تقويم الفكر النحوى ص ١٥٧ – ١٩٠.

(٢) انظر الخصائص جـ٢ ص ١٥، والهمع جـ١ ص ١٢٤، وأسرار العربية ٥٩، وراجع تقويم الفكر النحوى ١٧٤.

(٣). انظر : شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد جـ٢ ص ٢.

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد.

(٥) انظر اللمع لابن برهان. مخطوط ٦٧ب.

(٦) انظر اللمع لابن برهان، مخطوط ٦٧ب.

(٧) انظر همع الهوامع جـ٢، ص ٣، ومغنى اللبيب ١/ ٣٠.

(٨) انظر همع الهوامع جـ٢، ص ٤، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٥.

(٩) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦٧، والمغنى ١/ ٢٧٧ – ٢٧٨.

الثابت فى اللغة الفصحى – والقصر، أى إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها أخذاً ببعض اللغات، وإلزامه الألف والنون وإعرابه بحركات ظاهرة على النون أخذاً ببعض اللغات أيضاً[1].

١٠- إجازة تعدد العلامات الإعرابية فى إعراب الأسماء الستة، بين الإعراب بالحروف – وهو الثابت فى الفصحى – والقصر، والنقص، استناداً إلى بعض اللغات[2].

١١- الاختلاف فى إعراب صيغة (فَعَال) اسماً للفعل؛ إذ أجاز النُّحاة عدداً من الوجوه استناداً إلى لغات متعددة، فأجازوا : بناء الصيغة على الكسر، أخذاً بلغة أهل الحجاز، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف أخذاً بلغة بعض بنى تميم، وبناء المختوم فيها بالراء على الكسر، وإعراب باقيها إعراب ما لا ينصرف أخذاً لغة جمهور بنى تميم، وبناءها على الفتح أخذاً بلغة بنى أسد[3].

١٢- الاختلاف فى إعراب كلمة (أمس) إذا أريد بها اليوم السابق على يوم التكلم مباشرة؛ إذ ورد فى إعرابها الوجوه الآتية: البناء على الكسر مطلقاً أخذاً بلغة بعض بنى تميم، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع، وبناؤها على الكسر فى حالة النصب والجر أخذاً بلغة جمهور بنى تميم، وبناؤها على الفتح أخذاً بلغة فيهم أيضاً[4].

ثانياً:

بعض آثار الخلط بين الفصحى و(لغات) القبائل فى ضوابط التطابق:

١- إجازة بعض النُّحاة التطابق بين الفعل وفاعله مطلقاً: مفرداً ومثنى وجماً، أخذاً بلغة طيئ وأزد شنؤة[5].

٢- الاختلاف فى كيفية إسناد كلمة (هلم) إلى الضمائر: بين إلزام الكلمة حالة واحدة وامتناع التطابق العددى فيها أخذاً بلغة الحجاز، وتصريفها تصريف الأفعال وإلحاق الضمائر المعبرة عن التطابق بها استناداً إلى لغة تميم[6].

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح جـ١ ص ٦٧.
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٦٥.
(٣) انظر شذور الذهب ٩٧.
(٤) انظر شرح المفصل جـ٤ ص ١٠٦، وشرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص ٢٢٥.
(٥) انظر منار السالك جـ١ ص ١٠٦، وحاشية الصبان على الأشمونى جـ٢، ص ٤٧ – ٤٨.
(٦) انظر الخصائص جـ٣ ص ٣٦.

ثالثاً:

بعض آثار خلط الفصحى و(لغات) القبائل فى ضوابط الترتيب:

١- الاختلاف فى جواز تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على فاعله، وفى جواز تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول؛ إذ أجاز ذلك بعض النُّحاة استناداً إلى بعض نصوص مسموعة، أى لورود ذلك فى (لغات) بعض القبائل.[١].

٢- الاختلاف فى ترتيب ما يعمل عمل الفعل – من المصدر، واسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم الفعل – وما له من معمولات، رعاية لما ورد فى بعض لغات القبائل.[٢]

٣- الاختلاف فى جواز تقديم الخبر المحصور بـ (إلا) – إذا صاحبته إلا – على المبتدأ؛ إذ أباح ذلك بعض النُّحاة أخذاً بلغة بعض القبائل[٣].

ومن الجلى أن هذه الصور من الاضطراب فى تحديد القواعد النحوية – ومثلها كثير – كان لها آثارها فى ازدياد صعوبة العملية التعليمية؛ لأن القواعد لم تكن تصدر عن مستوى لغوى واحد تتسم عناصره بالاطراد، بل تصور مستويات شتى تتصف فى كثير من الأحيان بالتنافر، سواء فى تحديد التأثيرات السياقية للظاهرة الإعرابية، أو فى بيان العلاقات الداخلية بين مكونات الجملة العربية، أو فى مجال مواقع الكلمات الفعلية والتبادلية.

السبب الثانى:

الخلط فى تحديد وظيفة "النحو". ومن الثابت فى الدراسات اللغوية المعاصرة أن وظيفة "النحو" تنحصر فى دراسة متسوى "الجملة"، من حيث الوقوف على "الظواهر" الناتجة عن تركيب عناصرها فيها، وبيان مجالات "الثبات والتغير" فى تركيبها، وصيانة ذلك فى شكل "قواعد" محددة و"ضوابط" مطلقة. ووفقاً لهذا التحديد فإن النحو لا

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح جـ١ ص ٣٦.
(٢) انظر شرح الكافية جـ٢ ص ١٨١ – ١٨٥، ٦٣ – ٦٤، وهمع الهوامع جـ٢ ص ٩٣، ٩٧، وشرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص ٦٨، ٧١، ١٩٩ – ٢٠٠.
(٣) انظر منار السالك جـ١ ص ١٠١، وشرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٧٣ – ١٧٤.

يتناول كافة ظواهر اللغة، ولا يشمل جميع مستوياتها؛ لأن لكل مجموعة من هذه الظواهر مستوى تنتمى إليه، ولكل مستوى علم خاص به، وليس النحو فى ميدان الدراسات اللغوية سوى علم من مجموعة العلوم التى تتضافر فيما بينها على تحديد الصواب والخطأ فيها، ومن ناحية أخرى فإن النحو لا يقتصر على تناول "بعض" ما ينتج عن تكوين الجملة من ظواهر، مهملاً غيرها أو مغفلاً ما عداها؛ إذ مقتضى ذلك قصوره عن القيام بوظيفته التى لا سبيل لغيره من علوم اللغة للقيام بها. الأمر الذى يسلم إلى عجز هذه العلوم معاً عن الإحاطة باللغة وقصورها فى دراستها ووقوفها دون غايتها.

والمتأمل للتراث النحوى – فى ضوء هذه الحقيقة – يجب ما يوشك أن يكون تضارباً بين النحاة فى تحديد وظيفة النحو ومعرفة دوره فى اللغة وعلاقته بغيره من علومها، الأمر الذى أحدث قدراً من الاضطراب فى بنية النحو العربى بصورة عامة، وفى نطاق "تعليم النحو" بصورة خاصة.

فمن النُّحاة من جعل مهمة النحو "أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب"[1]؛ لأنه "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب لمعرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها"[2]. وجلى أن "كلام العرب" – الذى هو غاية النحو – لا يقف عند حدود الجملة وحدها، ولا يقتصر على ضوابطها دون غيرها، وإنما يشمل بالضرورة مستويات النشاط اللغوى كلها. و "أجزاء هذا الكلام" لا تنحصر فى إطار الجملة، بل منها ما يتصل بالمبنى الذى تحسه وتسمعه وتنطق به وتكتبه، ومنها ما يرتبط بالمعنى الذى لا سبيل إلى أن تدركه بغير الإدراك العقلى والتصور الذهنى، أو الإحساس الوجدانى والشعور النفسى، وإذًا فإن معرفة أحكام أجزاء هذا الكلام تتطلب معرفة بكافة مستويات اللغة دون الاقتصار على مستوى بعينه فيها.

وهكذا وسَّع هؤلاء النُّحاة مفهوم النحو ومدوا ميدان البحث فيه، حتى إننا نجد عند بعضهم ما ينص على أن "المراد بالنحو ما يرادف قولنا: علم العربية"[3] و "علم العربية"

---

(١) انظر الأصول فى النحو، لابن السراج جـ ١ ص ٣٧.
(٢) انظر المقرب لابن عصفور جـ١ ص ٤٥.
(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص ١٦.

فيما يفهم من تصوره عند هؤلاء المعنيين به يتضمن مجموعة من العلوم والمعارف تبلغ نحو اثنى عشر علماً، جمعها الشيخ حسن العطار، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ(١)، وفى قوله(٢):

نحو، وصرف، عروض، بعده لغة ثم اشتقاق، وقرض الشعر، إنشاء

كذا المعانى، بيان، الخط، قافيـة تاريخ، هذا العلم العرب إحصاء

وكأن هؤلاء النُّحاة يتصورون أن النحو دراسة شاملة للغة من كل جوانبها، المادية والمعنوية، التصويبية والجمالية والتحليلية جميعاً(٣)، بل إنه يتجاوز اللغة بعلومها كلها إلى بعض العلوم الأخرى وبعض المعارف العامة التى يحتاج إليها الأديب والمثقف بوجه عام، وكأن "النحو" عندهم و"الأدب" بمفهومه الموسوعى و"الثقافة" بمدلولها النظرى شىء واحد.

ومن النُّحاة من قصر وظيفة النحو على دراسة ما ينتج عن تركيب الكلمات فى الجملة من تأثير فى أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء. يقول الزجاجى: "ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً، سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد"(٤)، ويقول الفاكهى: "النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء"(٥)، وهذا هو الاتجاه الشائع فى تحديد وظيفة النحو عند عدد من النُّحاة المتأخرين بخاصة، يقول الصبان: محمد بن على، المتوفى سنة ١٢٠٦هـ(٦)، فى حاشيته على الأشمونى: "اصطلاح المتأخرين تخصيصه – أى علم النحو – بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف. وعليه فيعرف بأنه: (علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناء) وموضوعه: (الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء)"(٧). واستناداً إلى هذا التصور قرر الأستاذ إبراهيم مصطفى – رحمة الله – أن وظيفة النحو عند النُّحاة مقصورة فى بيان الإعراب وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم علم الإعراب، وقطع بأن النحو قد قصر نفسه على تعرف

---

(١) انظر تاريخ الجبرتى ٤/ ٢٣٣، والمدارس النحوية ٣٦٢.
(٢) انظر حاشية الشيخ خالد الأزهرى على شرح الأزهرية.
(٣) انظر كتابنا: المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ١ ص ٤٢ – ٥٢.
(٤) انظر الإيضاح على النحو ٩١.
(٥) انظر الحدود النحوية، له، مخطوط.
(٦) انظر المدارس النحوية ٣٦١.
(٧) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص ١٦.

أحوال أواخر الكلمات إعراباً، وبناء، وأن بحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهى الإعراب والبناء[1]. وهكذا أغفل هؤلاء النُّحاة بقية الظواهر الناتجة عن تركيب الجملة، تلك التى لا مناص من أن يتناولها النحو بالتقنين دراسة وبحثاً وتعليماً جميعاً.

ومن بين هذه الظواهر ظاهرة "التطابق النوعى"[2]، التى تعرض للعلاقات القائمة بين مكونات الجملة من حيث "التذكير والتأنيث"، فقد يجب فى الجملة رعاية هذا التطابق أو تحقيق المخالفة فيه، وقد تجيز القواعد وجود هذا التطابق وعدم وجوده وإحالة القرار فيه إلى المتكلم أو الكاتب، وحسبنا أن نمثل لهذه الظاهرة بما فى النعت الحقيقى والسببى من حالات من ناحية، وبما فى العلاقة بين ركنى الإسناد فى الجملة الفعلية من حالات أيضاً. وتمثيلنا بالجملة الفعلية للإشارة إلى أن رعاية ضوابط التطابق النوعى – سلباً أو إيجاباً – أمر لا غنى عنه فى صياغة مكونات الجملة الأساسية المتمثلة فى عناصرها الإسنادية، وأما تمثيلنا بحالات النعت فلبيان أن التطابق النوعى ليس مقصوراً على عناصر الإسناد فى الجملة، بل إنه يتناول بقية العناصر المشاركة فى تكوينها.

ومن هذه الظواهر أيضاً ظاهرة "التطابق العددى"[3]، التى تتناول العلاقة بين مكونات الجملة من الناحية العددية، ومن المعلوم أن العربية تُفرِّق عددياً بين المفرد والمثنى وما فوقهما، وأن تكوين الجملة ليس بمعزل عن هذه التفرقة، بل إنه يتأثر بها سلباً وإيجاباً، بمعنى أن الجملة قد توجب التطابق العددى بين العناصر الداخلة فى تكوينها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تفرض المخالفة العددية فى تكوينها على نحو أو آخر، ولعل الإشارة إلى اختلاف موقف الجملتين: الاسمية والفعلية، من معطيات ظاهرة التطابق العددى وأحكامها كافية فى الدلالة على أن النحو لم يهمل هذه الظاهرة، ولا يستطيع أن يهملها[4].

(١) انظر إحياء النحو، وأيضاً المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ٦٤ – ٦٥.
(٢) انظر كتابنا: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
(٣) انظر الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
(٤) من الجلى أن العربية الفصحى تفرض تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع وإلزامه حالة واحدة من الفاعل مفرداً ومثنى وجمعاً، الأمر الذى يتحتم فيه تحقيق المخالفة العددية بين الفعل وفاعله المثنى والجمع، فى حين توجب المطابقة العددية الكاملة إفراداً وتثنية وجمعاً بين عناصر الإسناد فى الجملة الاسمية فى حالات محددة.

ومن هذه الظواهر – أيضاً – "ظاهرة الترتيب"[1]، أى تحديد مواقع مكونات الجملة، فليس هذا التحديد أمراً عفوياً مرده إلى الصدفة، وليس مسألة ذاتية منوطة بإرادة صاحبها المطلقة من كل قيد، بل ثمة ضوابط محددة تتناوله، من هذه الضوابط ما يتحتم فيه تقديم أنماط معينة من الكلمات أو المركبات على غيرها فى الجملة، كأدوات الشرط والاستفهام، ومنها ما يجب فيه تأخير أنماط محددة من مكوناتها عن غيرها فيها كالمبتدأ والخبر فى حالات بعينها، ولا سبيل لإهمال هذه الضوابط فى الجملة، كما لا مجال للخروج عليها فى اللغة. وحتى فى الحالات التى لا يوجب فيها النُّحاة التزام موضوع محدد للكلمات والمركبات فى الجملة، فإنهم قد وضعوا أصولاً عامة ينبغى رعايتها بتحديد هذه المواضع، وقرروا أن مخالفة هذه الأصول لابد أن ترتبط بإفادة معنى لا سبيل إلى إفادته بغير هذه المخالفة، ومقتضى هذا – فى الحقيقة – أن لكل صورة من الصور المحتملة فى "الجملة الجائزة الترتيب" دوراً فى إفادة المعنى فى الموقف اللغوى يخالف دور غيرها فى الصور البديلة لها، وبما أن من الثابت أن المواقف اللغوية تختلف فى تشكيل معانيها وتنويع درجات الأهمية بين عناصرها، فإن من الطبيعى القول بأن جواز الترتيب أمر – فى حقيقته – أقرب إلى أن يكون افتراضاً عقلياً أكثر منه تعبيراً عن حقيقة ثابتة الوقوع.

إن النُّحاة – مثلاً – يجيزون – بشروط خاصة – تقدم المفعول به على الفاعل وحده، أو على الفعل معه، وهكذا يصبح للمتكلم – نظرياً – حق الاختيار بين صور ثلاث، هى:

١- الفعل + الفاعل + المفعول.

وهى الصورة الأصلية، نحو: استقبل محمدٌ خالداً.

٢- الفعل + المفعول + الفاعل.

وهى صورة فرعية جائزة فى نحو: استقبل خالداً محمدٌ.

٣- المفعول + الفعل + الفاعل.

وهى صورة فرعية جائزة فى نحو: خالداً استقبل محمدٌ.

ولكن إذا وضعنا فى الاعتبار ما قررته القواعد النحوية من أن (الأصل) تأخر المفعول

---

(١) انظر الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.

عن فاعله، وأن التقدم فى الجملة يفيد أهمية للمتقدم لا تستفاد حال تأخره، لوجب أن ننتهى إلى أن جواز الصور الثلاث مسألة شكلية خالصة؛ لأن كل صورة منها تختلف معنى وموقفاً عن غيرها من الصور، بحث لا يجوز أن تتبادل مواقعها، فلا يصح استخدامها مكان غيرها، أو استخدام غيرها مكانها.

ومن النُّحاة من جعل وظيفة النحو دراسة كل ما يتصل بالكلمة من ظواهر، سواء قبل تركيبها فى الجملة أو بعد تركيبها فيها، ومن هؤلاء أبو سعيد السيرافى الذى يقول: "معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخى الصواب فى ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك"[1]، ويقول أبو الفتح عثمان بن جنى معبراً عن هذا الاتجاه: "النحو: انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[2]. ويقول محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى: "النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلمات وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب"[3] ويلخص أبو العرفان محمد بن على الصبان آراء هؤلاء النُّحاة فى قوله: "إن موضوع النحو الكلمات العربية من حيث عروض الأحوال لها: حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء"[4].

وفى إطار هذا التصور يخلط هؤلاء النُّحاة بين علمى (الصرف) و (النحو) حتى إنهم ليجعلون الصرف قسماً من النحو لا قسيماً له على نحو ما صرح به محمد بن الحسن الرضى الأسترابادى فى شرحه على الشافية حين قال: "التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف!! من أهل الصناعة"[5].

ولقد كان لكل اتجاه من هذه الاتجاهات أثره فى التأليف النحوى للباحثين والمتعليمن على السواء، وهكذا وجدنا مؤلفات تعرض أمشاجاً من قضايا مختلفات، متعددة

(١) انظر الإمتاع والمؤانسة جـ١ ص ١٢١.
(٢) انظر الخصائص جـ ١ ص ٣٤.
(٣) انظر الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٣٠.
(٤) انظر حاشيته على شرح الأشمونى للألفية جـ١ ص ١٦.
(٥) انظر شرحه للشافية جـ١.

المستويات، وأخرى تقتصر على ذكر العوامل وما لها من معمولات، وثالثة تتناول ما يتصل بالنحو والصرف معاً من موضوعات، ومن المؤكد أنه كان لذلك كله صداه فى "تشويش" التصور الصحيح للنحو عند المتعلمين، وبصورة خاصة عند المبتدئين.

السبب الثالث:

عدم التفرقة منهجياً – فى أحيان كثيرة – بين مستوى البحث النحوى، ومستوى البحث التعليمى، الأمر الذى ترتب عليه أن كثيراً من مؤلفى النحو التعليمى تصوروه على أنه مجرد (ملخص) لأحكام البحث النحوى، و(موجز) لقضاياه، و (تهذيب) لمسائله، وقد نتج عن هذا التصور أخطاء كان لها آثارها فى ازدياد صعوبات تعليم النحو، لعل أهمها امتداد كثير من مشكلات البحث النحوى إلى مجال النحو التعليمى. ومشكلات البحث النحوى عديدة ومتشعبة، منها ما يتصل بالظواهر اللغوية وتصنيفها، ومنها ما يتعلق بالقواعد النحوية وضوابطها، ومنها ما يرتبط بالأصول النظرية ومقوماتها، ولقد اختلف النُّحاة اختلافاً شديداً فى هذه المجالات جميعاً، ولعل أهم مجالات اختلافهم نتج عن تفاوتهم فى عدد من (الأصول) التى انبنت عليها القواعد والأحكام، وتنولت فى ضوئها الظواهر، وعولجت وفقاً لها النصوص. وهو فيما نظن اختلاف طبعى أسلم إليه تعدد (المناهج) التى أفادوا منها من ناحية، وفقدان الاتساق بين (المادة) موضوع الدرس والتحليل و(المنهج) الذى يتناولها بالدرس والتحليل من ناحية أخرى[1]. ولكن خلاف النُّحاة قد امتد – فى أحيان كثيرة – من مجال (البحث) النحوى إلى رحاب (النحو التعليمى)، فوجدنا كثيراً من النُّحاة الذين يحرصون على تعليم الطلاب يخلطون بين ما يقال فى البحث وما يقرر فى التعليم، وحسبنا أن نذكر هنا عدداً من الأمثلة التى أرجو أن توضح إلى أى مدى كان للخلافات القائمة بين النُّحاة فى البحث النحوى آثارها المباشرة فيما أرادوا تقديمه للمتعلمين من ضوابط فى النحو التعليمى:

المثال الأول:

من الثابت لغوياً أن الجملة الاسمية الأصلية (أى التى لم تقيد بناسخ) تتميز برفع طرفى

---

(١) انظر كتابنا: "تقويم الفكر النحوى".

الإسناد فيها؛ وهما المبتدأ والخبر، ولا مشاحة بين النُّحاة فى ذلك، بيد أنهم يختلفون فى عامل الرفع فى كل منهما ما هو؟

أما فيما يتصل بالمبتدأ فثمة أقوال عديدة، يمكن أن تجمع فى اتجاهين:(٢)

الأول: أن عامل الرفع معنوى هو (الابتداء) – وأصحاب هذا الاتجاه هم البصريون – وقد اختلفوا فى تحديد معناه على أقوال:

١- فمنهم من يرى أنه "التعرى عن العوامل اللفظية"، وقد رد هذا التفسير بأن التعرى لا يصلح أن يكون سبباً، ذلك أن "العوامل" توجد عملاً، والعدم لا يوجد عملاً؛ إذ لابد للموجب من اختصاص يوجب، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، "فإن قيل: إن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً، كالإحراق للنار والبرودة والبل للماء، وإنما هى أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، فذلك مردود بأنه ليس الغرض من قولهم: إن التعرى عامل أنه معرف للعوامل؛ إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعرى".

٢- ومنهم من يذهب إلى أن "الابتداء" ليس التعرى من العوامل اللفظية فحسب، بل "التعرى وإسناد الخبر"، وردُ هذا القول بما رد به سابقه من أن التعرى تجرد، فهو أمر عدمى، والعدمى لا يصلح أن يكون جزءاً من سبب كما لم يصلح أن يكون سبباً.

٣- ومنهم من يفسر "الابتداء" بأنه "ما فى نفس المتكلم"، يعنى من الإخبار عنه لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

٤- ومنهم من يتجه إلى أن "الابتداء" إنما هو "الاهتمام بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان كان خبراً عنه"، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته مقدمة على غيره.

---

(٢) انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٩٥، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣٧ وشرح المفصل ١/ ٨٤، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٣، وكتاب سيبويه ٢/ ١٢٦، والمدخل ٢/ ٢٥٥.

وقد خطئ هذا الرأى من وجهين:

أولهما: أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام، فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط.

وثانيهما: أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة، والابتداء وصف لها لا له.

والثانى: أن الابتداء لا يصلح أن يكون عاملاً – وهو اتجاه الكوفيين –إذ الابتداء لا يخلو أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شىء، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعانى، فإن كان اسماً فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلاً فينبغى أن يقال: زيد قائماً، كما يقال: حضر زيد قائماً، وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شىء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى قدمناها فهو معدوم غير معروف.

وإذا لم يكن الابتداء عامل الرفع فى المبتدأ فقد وجب أن يكون العامل شيئاً أخر، وقد ذهب هؤلاء النُّحاة إلى أن العامل أمر لفظى هو الخبر، أى أن المبتدأ والخبر يترافعان: "إذ المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحداهما عن الأخر، ويقتضى كل منهما صاحبه اقتضاء واحداً، فعمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه".

وأما فيما يتعلق بعامل الرفع فى الخبر فثمة أقوال عديدة، يمكن أن نميز بينها أربعة[1]:

الأول: أن العامل معنى هو "الابتداء"، وهو اتجاه الأخفش وجمهور البصريين؛ لأن الابتداء يقتضى كلاً من المبتدأ والخبر، أى يستلزمهما لأن الابتداء يستلزم المبتدأ والمبتدأ يستلزم خبراً، فالابتداء معنى يتناولهما معاً تناولاً واحداً.

---

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٨٥، والصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤، وكتاب سيبويه ٢/ ١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٩٤، والأشباه والنظائر ١/ ٢٦٤، والإنصاف ٣٣ – ٣٤، والمدخل إلى دراسة النحو العربى ٢/ ٢٦٣.

والثانى: أن العامل لفظى هو "المبتدأ"، هو مذهب سيبويه والكوفيين؛ لأن "الذى بنى عليه شيء هو هو فإنه المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء".

والثالث: أن العامل فى الخبر هو "الابتداء والمبتدأ" معاً، وهو رأى المبرد؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه.

والرابع: أن العامل هو "الابتداء (بواسطة) المبتدأ"، فهو يعمل عند وجو المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل. فالمبتدأ كالشرط فى العمل وإن لم يكن عاملاً، "مثله فى هذا مثل قدرة ملئت ماء ووضعت على النار، فإن النار تسخن الماء، والتسخين حصل بالنار (عند) وجود القدر لا (بها)".

وجلى أن هذه الخلافات كلها نتاج مقولة "العمل" التى تحتم تلازم الأطراف الثلاثة: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة رمز تأثير العامل فى المعمول. وهى نظرية أثارت جدلاً طويلاً بين النُّحاة، وهو جدل منطقى فى مستوى البحث النحوى، لكنه حين يتجاوزه إلى مستوى النحو التعليمى يصبح عبئاً لا مجال لتحمله ولا مسوغ للعناء فيه. وقل أن يخلو مصنف نحوى تعليمى من أصداء هذه الخلافات.

المثال الثانى:

من الثابت لغوياً أن الفعل المضارع ينصب بعد الأحرف الأربعة (أن) و (كى)، (لن) و(إذن) متى توافرت شروط معينة، وأن ينصب أيضاً متى توافرت شروط أخرى بعد الأحرف الخمسة: (الواو)و (الفاء) و(ثم) و(حتى) و(أو)، وينصب بعد (لام) التعليل دون شروط. ولكن البحث النحوى توقف فى اعتبار هذه الأحرف الستة الأخيرة نواصب. فمن النُحاة من اعتد بها ناصبة وجعل ـ بناء على ذلك ـ نواصب المضارع عشرة، ومنهم من رفض الاعتداد بها ناصبة وذهب إلى أن المضارع المنصوب فى هذه المواضع ليس منصوبا بما سبقه منها، بل بناصب آخر يجب تقديره؛ لأنـه قـد حـذف جـوازاً أو وجوبـاً[1].

لماذا هذا الإصرار على اللجوء إلى التأويل وإلغاء ما تقرره ظواهر اللغة المطردة حتى فى

---

(١) انظر كتابنا: إعراب الأفعال، الفصل الثالث: نواصب المضارع.

مجال التعليم للمبتدئين من الدارسين[1]، وهو مستوى لم يدرك بعد ظواهر اللغة فضلاً عن أن يعى أساليب تأويلها. إن تفسير ذلك فيما نرى مرده إلى الخلط بين مستوى تناول الباحثين المتخصصين ومستوى تعليم الدارسين. الأمر الذى يضاعف من عناء المتعلمين.

المثال الثالث:

من الثابت لغوياً أنه من الممكن أن تقع بعد أدوات الشرط أسماء[2]، وقد اختلف توجيه هذه الأسماء فى البحث النحوى تبعاً لاختلاف النُحاة فى مكونات (جملة الشرط[3]):

١- فمن النُّحاة من ذهب إلى أن الأصل وجود الأفعال بعد أدوات الشرط؛ لأن الشرط بمثابة علة لجوابه وسبب له، والأسباب لا تكون بـ "الذوات" لأنها جوامد، وإنما بالأحداث لأنها أعراض، والأحداث أفعال فإذا وجد اسم ظاهر أو مضمر فى موقع الفعل فإنه يكون مخالفا للأصل، ولا جائز أن يكون الاسم مبتدأ، لأن فعل الشرط كما أسلفنا لا بد أن يكون (جملة) فعلية، كما لا جائز أن يكون فاعلاً تقدم على فعله؛ لأن الفاعل عند هؤلاء النُّحاة يجب تأخره ولا يصح تقدمه، ومن ثم وجب أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهذا الفعل المحذوف لا سبيل إلى ذكره؛ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر كما تقرر فى الأصول.

٢- ومنهم من رأى أنه لا مانع من أن يعرب الاسم التالى لأداة الشرط فاعلاً للفعل الواقع بعده؛ إذ لم يمتنع عند هذا الفريق تقدم الفاعل على فعله.

٣- ومنهم من ذهب إلى جواز جعله مبتدأ خبره ما بعده.

---

(١) انظر : مصنفات النحو التعليمى مثل: الألفية، وشذور الذهب، وقطر الندى، والأجرومية، ونحوها.

(٢) نصوص هذه المسألة أكثر من أن تحصى، وفى القرآن الكريم نفسه عشرات الآيات التى ورد فيها هذا الأسلوب.

(٣) آثرنا وضع مصطلح الجملة بين قوسين؛ لأننا نذهب إلى أن فعل الشرط من قبيل (التركيب الإسنادى) وليس جملة، لأننا نرى أنه لابد فى الجملة من توافر عنصرى: "الإسناد" و"الإفادة التامة"، وذلك غير متحقق فى فعل الشرط وحده، انظر كتابنا: المدخل إلى دراسة النحو العربى جـ٢ القسم الأول.

وواضح أن هذه الأقوال على اختلافها لا تغير من الظاهرة اللغوية، ولكنها تتضارب فى تفسيرها، فالخلاف إذاً محصور فى توجيه النصوص وليس متعلقاً بسلامتها، الأمر الذى كان ينبغى أن يحصر فى دائرة البحث النحوى، دون أن يتجاوزه إلى مستوى التعليم النحوى، ولكن مصنفات هذا النحو شاعت أن تغرق الطالب منذ البداية فى هذا الخلاف[1]، ومثله كثير. الأمر الذى يمثل صعوبة إضافية للدارسين.

المثال الرابع:

من المأثورات اللغوية عن عصر الاستشهاد ورود عدد من النصوص التى التزم فيها "التطابق العددى" بين الفعل وفاعله مطلقاً : مفرداً ومثنى وجمعاً[2]. والتحليل العلمى لهذه النصوص أنها (بقايا) مراحل تاريخية التزم فيها التطابق العددى بين مكونات الجملة مطلقاً، ولكن التطور اللغوى أهمل هذا التطابق فى أنماط معينة منها، ومن بين ما أهمل فيه الجملة الفعلية، فالنصوص التى تلتزم به منها من قبيل (الركام) اللغوى إذا صح هذى التعبير، بمعنى أنها نصوص تنسب فى ظواهرها إلى مراحل تاريخية سابقة. ومقتضى ذلك أن اتباع هذا النمط من التطابق فى الجملة الفعلية مخالف لما يجب الالتزام به من ضوابط تقطع بعدم صحة هذا الأسلوب لانتمائه إلى مستوى لغوى مخالف. ولقد كان على النحو التعليمى أن يوجه الطالب منذ البداية إلى خطأ هذا الأسلوب ووجوب تجنبه. ولكن مواقف النُّحاة وإن تعددت فى ظواهرها إزاء هذا الأسلوب فإنها – على العكس مما يجب – أوحت إلى الطالب بصحته، بل إنها – فى محصلتها النهائية – صرحت بجوازه، على نحو يعمق من تأثير الظواهر الشاذة فى اللغة، ويوسع دائرة الأضطراب التقعيدى لها[3].

---

(١) انظر شيئاً من ذلك فى "الألفية، والشافية الكافية، ومتن شذور الذهب، ومتن قطر الندى، ونحوها من الملخصات.

(٢) انظر نماذج من هذه النصوص فى كتابنا: الجملة الفعلية.

(٣) للنُّحاة إزاء هذه النصوص اتجاهان:

الأول: يقرر صحة هذا الأسلوب وجواز الأخذ به، ومن ثم يصبح للناطق اللغوى الحق فى إحداث المطابقة العددية بين الفعل وفاعله مطلقاً، مفرداً ومثنى وجمعاً.

والثانى: يعترف بصحة هذه النصوص لانتسابها إلى عصر الاستشهاد، ولكنه – من ناحية أخرى – يقرر ضرورة تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع والتزامه حالة واحدة مع فاعله مطلقاً بغض النظر عن عدده.

=

السبب الرابع:

الخلط أحياناً بين متطلبات المراحل التعليمية المختلفة، ومن الثابت – علمياً وعملياً معاً – أن المتعلمين لا يمثلون مستوى واحداً كما سبق أن ذكرنا، وأن منهم مبتدئين لم يتصلوا بالنحو ولم يعرفوا موضوعاته وقضاياه ومسائله، ومتقدمين أحاطوا بموضوعاته وألموا بقضاياه وعرفوا مسائله، ومتوسطين علموا منه طرفاً أو أطرافاً، أو علموا ظواهره ولم يقفوا على خفاياه، أو علموا ضوابطه ولم يتصلوا بعد بها وراءها من أصول.

ولو نظرنا نظرة فاحصة لكل فريق من هؤلاء – فى إطار تلك المراحل التاريخية – لوجدناه يختلف أيضاً:

فالمبتدئون مختلفون فى طبيعتهم، وفى غايتهم من تعلم (العلم)، وفى قدرتهم على هذا التعلم:

ذلك أن منهم أبناء رجال الدولة، الذين يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع، من ساسة وأمراء ووزراء وقواد وحكام، أولئك الذين يرغبون فى أن يلم أبناؤهم بقدر من العلوم يمثل حداً أدنى للثقافة العامة، يؤهلهم لشغل ما سيسند إليهم فيما بعد من مناصب الدولة ومراكز القيادة فيها.

ومنهم أبناء كبار التجار ومن على شاكلتهم من الطبقة الوسطى فى المجتمع، الذين يريدون أن يتصل أبناؤهم بالعلم باعتباره – فى كثير من الأحيان ـ شكلاً من أشكال الوجاهة الاجتماعية، أكثر منه تعبيراً عن حاجة نفسية أو ضرورة عقلية.

ومنهم أبناء العامة، الذين قد يجذبهم إلى الاتصال بالعلم رغبة فى الفرار من حياة شاقة مليئة بالعنف والإرهاق، وأمل فى تحقيق وضع ميسر، يصحبهما تقدير للعلم موروث، وإعجاب بالعلماء متصل.

= وبالرغم من أن أصحاب هذا الاتجاه قد اتخذوا موقفاً صحيحاً فى رؤيتهم لظاهرة التطابق، فإنهم انتكسوا حين أجازوا تخريج النصوص المخالفة على نحو يجعل الأخذ بالتطابق العددى مطلقاً جائزاً من الناحية العلمية، وذلك بلجوئهم إلى بعض أساليب التأويل. إما عن طريق القول بأن الاسم الظاهر التالى للفعل بدل من (الضمير) المتصل به، أو مبتدأ تأخر عنه. وهكذا بدلاً من أن يحصروا النصوص المخالفة فى إطار المحفوظ بالفعل وسعوا دائرة المخالفة بإجازة اتباع هذا الأسلوب لغوياً وتخريجه نحوياً.

ومنهم أبناء المشتغلين بالعلم أنفسهم، من فقهاء، وقضاة، ومعلمين، ونحوهم ممن لا مطمح أمامهم للقيادة إلا فى رحاب العلم نفسه، فهم يؤهلون أبناءهم للاشتغال به والتفوق فيه، حتى ييسروا لهم من بعد القدرة على القيام بدور أكبر تأثيراً فى محيط الحياة العامة فى مجتمعاتهم.

و(النحو) لهؤلاء جميعاً (مدخل) لدراسة العلم، وفاتحة فنونه، فهم مضطرون – شاءوا أم أبوا – إلى تعلمه.

بيد أنه لا يتقدم من هؤلاء جميعاً فى دراسة (النحو) إلا أفراد محدودن، يتقلص عددهم كلما تقدم مستواهم، وهم ينتمون – فى مجموعهم – إلى إحدى الطائفتين: أبناء العامة، أو أبناء العلماء، أما من عداهم ممن ينتمون إلى الطبقة العليا فى المجتمع، أو الطبقة الوسطى القادرة فيه، فإنهم لا يتجاوزون أبدًا مرحلة المبتدئين، إلّا فى حالات جد نادرة.

ولا مفر – علمياً – من التمييز فى تعليم النحو بين كل (مستوى) من المستويات، إن لم يتيسر علمياً التفرقة بين كل طبقة من الطبقات وجماعة من الجماعات. كما لا مناص من رعاية هذه الفوارق فى المؤلفات. ذلك أن تعليم النحو للمبتدئين مرتبط بالضرورة بنصوص لغوية تحمل الظواهر المراد استخلاص قواعدها وتصور خصائصها؛ إذ المبتدئ لا يستطيع أن يلمس الظواهر مجردة من نصوصها، ولا أن يستوعب القواعد بعيدة عن نماذجها، فالنص بالنسبة له وسيلة لاغنى عنها للإدراك والفهم والاستيعاب جميعاً، فى حين لا يمثل النص للمتقدمين هذه الدرجة من الأهمية، فلقد سبق أن وعى الظواهر، ووقف بصورة عامة على قواعدها، ومن ثم تكون أهمية النص عنده منوطة بما يحمل من ظواهر مخالفة لما هو معروف من الظواهر أو مألوف من القواعد، بحيث يتحول النص إلى مجال لمناقشة مدى الاتساق والاختلاف بين ما يمثله وما تمثله غالبية النصوص من ناحية، ثم مدى التوافق والتضارب بينه وبين ما هو مقرر من ضوابط وأصول من ناحية أخرى، أى أن (النص) العادى الذى لا يحمل ظواهر مخالفة للمألوف والمعروف يفقد – مع تقدم التعلم فى النحو – أهميته، ولا يحتفظ بأهميته لدى (المتقدم) من الدارسين، ثم لدى (المتخصصين) إلا (نصوص) محدودة، ذات طبيعة خاصة، هى (الشواهد) النحوية.

ويقتضى هذا كله أمرين:

أولهما: أن مؤلفات النحو التعليمى يجب أن تتفاوت فى العناية بالنصوص المعبرة عن ظواهر اللغة المطردة وقواعدها العامة. بحيث يمكن القول بأن من وسائل التمييز بينها الوقوف على مدى عنايتها بهذه النصوص وحرصها على تقديمها، مع لحظ أن العلاقة بين هذه النصوص والدارس علاقة عكسية، فكلما زاد هذا النمط من النصوص كلما دل على أن المؤلف النحوى يتجه إلى مستوى من الدارسين أقل معرفة بالنحو وأضيق اتصالاً به، وكلما قلت العناية بهذه النصوص واكتفى بما يصطلح عليه بالشواهد النحوية كلما دل على أن غاية المؤلف النحوى مستوى أكثر تقدماً من الدارسين، مستوى أكثر وعياً بقضايا النحو وأعمق بصراً بمسائله.

بيد أن الملحوظ فى بعض مؤلفات النحو التعليمى أنها تتسم بعكس ما كان يجب فيه، فهى لم تعن كثيراً بالتمثيل، وتوشك أن تخلو من النصوص اللغوية جملة، كما أنها تتماثل فى الإشارة فى كثير من الأحيان إلى مشكلات تتصل بالشواهد النحوية، وحسبك أن ترجع إلى العوامل المائةِ للجرجانى، أو أعمال ابن مالك التعليمية، أو أعمال ابن هشام، أو غير هؤلاء من المؤلفين لتجد أن الخطأ بين متطلبات التأليف للمستويات المختلفة قد أسلم إلى اتصاف هذه الأعمال – برغم أهميتها التعليمية – بالتضارب مع مستويات الدارسين.

وثانيهما: أن غاية التأليف النحوى للمبتدئين تتحد فى إيقاف الدارس على الظواهر موضوع الدارسة وإحاطته بقواعدها، والظواهر موضوع الدراسة هى التى تتسم بالشيوع والاطراد. الأمر الذى يسمح للمبتدئ أن يستعملها فى ضبط الجملة العربية قراءة وكتابة. ومن ثم لا ينبغى أن تتوقف هذه المؤلفات عند الأساليب التى تعوق استيعاب الظواهر المدروسة أو تحول دون التمرس بقواعدها. كتقرير بعض الظواهر النادرة، أو الشاذة، أو الأخذ ببعض أساليب التأويل، أو اللجوء إلى محاولة التعليل، أو الالتفات إلى ذكر الأصول؛ إذ إن فى كل صورة من هذه الصور نوعاً من إفساد العملية التعليمية بالتشويش على الظاهرة اللغوية.

فلمح **الظواهر الشاذة** عبء لا سبيل للمبتدئ بتحمله، فضلاً عن أنه قد يسلمه إلى نوع من الإحساس بمرونة الظواهر، ومن ثم انفلاتها من الضوابط، الأمر الذى قد يسوِّغ له مخالفة ما يطرد بتأثير الخلط بين ما هو مألوف وما هو غير مألوف.

والاعتماد على التأويل – فضلاً عما يمثله من خطأ فى تحليل الظواهر – قد يغرى المبتدئ بتعود التجاوز فى التعامل مع اللغة وعدم الالتزام بضوابطها، تحت إلحاح الرغبة الساذجة فى تجاوز ما هو معروف.

والركون إلى التعليل ـ فضلاً عن خطر اتصافه بالذاتية لاضطراره إلى البحث فيما وراء الظواهر دون ضوابط موضوعية، فإنه ـ قد يدعو المتعلم إلى الاعتماد على العقل فى مواجهة نصوص اللغة وظواهرها، الأمر الذى قد ينتهى به إلى إهمالها بدعوى منطقتها.

وفى الالتفات إلى الأصول تجاوز ليس النحو التعليمى – للمبتدئين بخاصة – محله؛ لأنه بحث نظرى فيما وراء الظواهر والقواعد، وليس متصوراً بحال أن يكون من لم يتصل بعد بالظواهر والقواعد مؤهلاً للبحث فيما وراءها.

القسم الثانى

تحليـــل موضوعـــــى

لصنف تعليمى

مدخـــل

لعل من الصواب أن أقرر فى بداية هذا البحث أنه يصدر عن يقين بأن تعليم النحو فى عصرنا ليس منبت الصلة بتعليمه فى العصور السالفة؛ إذ بالرغم مما هو ملحوظ وثابت من تغير ظروف كثيرة تحيط بالعملية التعليمية فى حياتنا المعاصرة، ومن ثم توشك أن تجعلها مختلفة كما ونوعاً عن مثيلاتها فى العصور الماضية، فإنه يبقى دائماً جزء جوهرى ممتد لم يتغير وإن تغير كثير مما يحيط به من مؤثرات ويتصل به من علاقات، ويتمثل هذا الجزء فى (المادة) العلمية موضوع التعليم، و(المادة) اللغوية غاية هذا التعليم وهدفه النهائى. وأعنى بالمادة العلمية قضايا النحو ومسائله وأحكامه وضوابطه، وأقصد بالمادة اللغوية تلك النصوص التراثية التى تمثل الإطار العام لعلم النحو بما فيه من قضايا وموضوعات. فهذه النصوص ـ دون شك ـ هى المستوى الذى تهدف العملية التعليمية لعلوم العربية كلها إلى أن تمكن المتعلم من التمرس به والتمكن منه وفقه ما له من نظم والبصر بما فيه من خصائص.

ومقتضى هذه الصلة الممتدة أن من الخير أن تتاح لنا رؤية دقيقة لتجارب السابقين فى مجال تعليم النحو العربى، والطرق التى سلكوها لحل مشكلاته والوصول به إلى غاياته، ولا ينبغى أن يتصور أحد أن فى الاهتمام بتحليل تجارب السابقين انصرافا عن الحاضر، وتقوقعًا فى الماضى، وانعزالا عن المعاناة الحقيقية للمشكلة الحية التى تواجه المهتمين بالعربية من معلمين وغير معلمين، بل لعل العكس هو الصحيح؛ فإن تقييم التجارب السابقة خطوة أساسية لامناص من القيام بها للوقوف على الجوانب السلبية فيها والعناصر الإيجابية منها، ولا سبيل فى البحث العلمى إلى تقييم هذه التجارب بالاكتفاء بإصدار الأحكام العامة عليها؛ إذ لابد من أن تستند هذه الأحكام إلى رؤية شاملة لها، تتعرف بأقصى قدر ممكن من الدقة على مختلف جوانبها، وتستكشف بأناة وصبر كافة

مسارها، وإنى لأرجو أن يكون هذا البحث خطوة فى هذا الاتجاه، وأن يقدم بصيصًا من ضوء ينير جانباً من تجارب سبقت، عانى فيها أصحابها ما نعانى وعالجوا ما نعالج.

ودراسة التجارب السابقة فى تعليم النحو يمكن أن تتم فى أطر متعددة، وبمناهج مختلفة؛ فإن من الممكن أن تتم هذه الدراسة فى إطار من (المكان) الذى كان يتم فيه التعليم، وذلك من خلال التعرف على ما كان مقامًا من (مدارس) فى العالم الإسلامى، والوقوف على نظمها ومستوياتها، وبخاصة فى حواضره الكبرى، كالعصمتية والبشيرية والمستنصرية، والمغيثية، والموفقية، والنظامية، والكمالية، والفخرية، والتاجية، والمجاهدية، وغيرها مما كان فى بغداد. والظاهرية، والصالحية، والناصرية، والجاولية، والمنصورية، والفاضلية، والصاحبية، واليوسفية، وغيرها مما كان فى القاهرة. والصادرية، والعمرية، والشريفية، والجوزية، والصدرية، والظاهرية، والأسدية، والعذراوية، وغيرها مما كان فى دمشق. والجاولية، والعصرونية، والصلاحية، والظاهرية، والسيفية، وغيرها مما كان فى حلب. إلى غير ذلك من المدارس التى كانت موجودة فى المدن الكبرى فى العالم الإسلامى، كمكة، والمدينة، والموصل، وإربل، وواسط، والبصرة، وخوارزم، والإسكندرية، وقوص، والقيروان. فلقد كانت كل مدرسة من المدارس تحرص على أن يتعلم طلابها جميعًا العربية الفصحى، وأن يقفوا على قواعدها وقوف العارف بها، وأن يتمرسوا بأساليبها تمرساً يمكنهم منها، بالرغم من أن من هؤلاء الطلاء من كان ينصرف إلى العناية بالعلوم الدينية من فقه وتفسير وحديث وأصول، ومنهم من كانت تشده العلوم العملية من طب وهندسة وفلك، بيد أن هذه العلوم جميعاً كانت بالعربية الفصحى، الأمر الذى فرض ضرورة تعلم قواعد هذه اللغة لكل الدارسين، وهكذا يمكن القول بأنه ما من (مدرسة) من مدارس العالم الإسلامى إلا واجهت على نحو أو آخر قضية تعليم النحو العربى، وحلت بصورة ما مشكلات هذه القضية.

كما أن من الممكن دراسة تلك التجارب من خلال (الإنسان) الذى كان يقوم بالتعليم، والمتأمل فيما أوردته كتب التاريخ والتراجم والطبقات يجد عدد هائلاً من الأساتذة الذين كانوا يقومون بتدريس علوم العربية وحدها أو إلى جوار غيرها طوال تلك المراحل التاريخية، وبوسع الدارس لترجماتهم أن يصنفهم أصنافاً شتى تتعدد بتعدد الاعتبارات

المرعية فيها، ولكنه مضطر إلى أن يلحظ دائماً أن من بينهم من كان يغلب عليه التبحر فى علوم اللغة وحدها، أو يستبد بفكره غيرها من الفقه والتفسير والحديث والأصول ونحوها، ثم إنه مضطر أيضاً إلى أن يميز فى المهتمين بعلوم اللغة بين فئتين: أولاهما قصرت همها على مسائل النحو ومشكلاته، والأخرى وسعت اهتمامها بحيث ضمت إلى جوار هذه المسائل والمشكلات عناية بقضايا تمس بقية ما فى اللغة من علوم ومالها من مستويات، وهؤلاء الأساتذة وأولئك كانوا يواجهون على نحو ما مشكلات تعليم النحو لتلاميذهم، ويتخذون ما يرون من الوسائل لتذليل صعابها، إما بالاعتماد على مصنفات غيرهم، ثبتت لديهم – أو ترجحت عندهم – فائدتها فى تحقيق الغاية التعليمية منها، وإما بالاستعانة بخبراتهم الذاتية فى وضع مصنفات رأوا أنفسهم قادرين على وضعها لملاءمة المستويات التعليمية التى يعالجونها.

ومن الممكن كذلك دراسة تلك التجارب من خلال تحليل (المادة) العلمية التى كانت محور العملية التعليمية وأداتها، أى عن طريق تحليل بعض الكتب التى صنفت أساساً بقصد خدمة هذه العملية وتحقيق أهدافها المباشرة. ولعل الدراسة فى هذا الإطار تكون أكثر جدوى من الالتزام (بالمكان) أو (الإنسان)؛ لما فى هذا الإطار من الاقتصار على المادة العلمية موضوع الدراسة، دون أن تتوقف عند الظروف التى تسود (المكان) والنزعات التى تؤثر فى (الإنسان)، وبخاصة أن القضية التى تعنينا فى هذا البحث هى قضية (المادة) العلمية وحدها، بعد أن تغيرت العوامل المؤثرة فى (المكان) و(الإنسان) فى حياتنا المعاصرة عما كان يسود فيما مضى المكان ويؤثر فى الإنسان. بحيث يمكن القول دون كبير تجوز بأن تحليل (المادة) العلمية يمكن أن يغنى عن النظر فيما كان من (مكان) و (إنسان)، دون أن يغنى عن تحليل هذه المادة درس ما كان فى (المكان) و(الإنسان) جميعاً.

* * *

ومن الطبيعى أن نتوقف هنا هنيهة لنعرض لمسألة قد تبدو تمهيدية، ولكنها أيضاً أساسية، وهى: تحديد المقصود من (المصنَّف التعليمى). فلقد يقول قائل: إن دعوى وجود كتاب تعليمى فى النحو العربى بما تعنيه بالضرورة من وجود كتاب غير تعليمى – دعوى لا سند لها، إن لم تكن لا نصيب من الدقة فيها؛ فإن المصنفات النحوية على

اختلافها قد وضعت لتعليم النحو، يستوى فى ذلك ما طال منها وما قصر، يلتقى فى هذه الغاية ما عنى منها بأدق ما فيه من قضايا وما اقتصر منها على ذكر الضرورى الذى يوشك أن يكون بدهيا منه؛ فلقد تختلف المصنفات فى (كمّ) المادة العلمية، أو فى (منهج) تحليل هذه المادة، أو فى (الشكل) الذى تقدمها فيه، ولكنها فى النهاية تتفق فى أنها – على اختلافها – قد صنفت بغية (تعليم) النحو للدارسين على تعدد اهتماماتهم واختلاف مستوياتهم، وإذا كان من الثابت أن (كتاب سيبويه) – بكل ما يمثله كمًا وكيفًا – كان من الكتب التى (تُعَلِّمُ) للدارسين فإن دعوى وجود مصنَّفٍ تعليمى) تصبح – فى مجال النحو العربى – غير ذات موضوع؛ لأنها غير قادرة على تمييز شيء تتناوله وحده بالتحديد وتفصله عن غيره فى الدلالة.

وهذا كله فيما تقرره الدراسة المتأنية لمراحل تعليم النحو العربى – ضرب من الخلط لامناص معه من تحرير العبارات وتحديد دلالات ما كان من مستويات وجلاء ما بينها من علاقات. فليس السلف بدعًا من الأمم وليس النحو بدعًا من العلوم الاجتماعية، وما كان ممكنًا فى أى وقت فيما مضى وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها أن يبدأ الطفل الذى لم يتصل بالعلم أدنى اتصال بتعلم النحو عن طريق قراءة (كتاب) سيبويه أو (مقتضب) المبرد أو (أصول) ابن السراج أو حتى (مفصل) الزمخشرى، فذلك ضرب من الوهم لا يقول به عاقل، وهم يخلط بين درس النحو للمتخصصين وتعليم مبادئه لغير المتخصصين، وبين النحو الذى يقدم للفريقين اختلاف (كمّىّ) و(كيفّى) معًا. وهو اختلاف ضرورى يصدر عن حاجة كل من الفريقين إلى ما يتلاءم معه ويتسق ومستواه: فالمصنفات المؤلفة للمتخصصين كانت تتبع أحد سبيلين أو كليهما معاً: **أولهما** أن تقدم حصيلة ما توصل إليه البحث النحوى من آراء واتجاهات وشواهد وتعليلات وأسانيد نصية أو عقلية فى المسائل والموضوعات التى يعرض لها المؤلف. وما يرتبط بذلك كله من مناقشات وحجاج وترجيح وتفنيد وقبول ورد. **وثانيهما** أن يصدر مباشرة عن وجهة النظر الخاصة فيما يعرض من موضوعات ومسائل، تاركا للقارئ المتخصص إدراك مدى ما بين وجهة النظر الخاصة ووجهات النظر الأخرى من وجوه الاتفاق والاختلاف. أما المصنفات التعليمية فأمرها مختلف، إذغايتها ليست إثارة النظر العقلى أو التعبير عن وجهة

النظر الخاصة، وإنما هدفها المباشر يتمثل فى تقديم موجز واضح ودقيق لأساسيات النحو وقواعده العامة، ولقد يصحب عرض هذه الأساسيات والقواعد شيء من الإشارة إلى ما فيها من خلاف أو ما للمؤلف إزاءها من رأى، بيد أن تلك الإشارة تظل محصورة فى إطار محدود، لا تفصيل فيه للآراء ولا احتجاج معه عليها.

والدراسة المتأنية لتاريخ تعليم النحو العربى ووسائل هذا التعليم تنتهى إلى ما يوشك أن يكون أصلاً من أصوله، وهو التمييز بين مستويات ثلاثة من مستويات المتعلمين له: **أولها** مستوى المبتدئين الذين لا علم لهم بالنحو ولا معرفة لهم بقضاياه. **وآخرها** – مستوى المقتدمين الذين أتيح لهم أن يدرسوا مادته وأن يقفوا على مسائله وأحكامه، ولكنهم لم يحيطوا بعد بكل ما فيه من مشكلات وبما فى هذه المشكلات من احتمالات. وبين هذين المستويين مستوى وسيط ألمّ بطرف من مادة النحو وعلم شيئاً من مسائله على نحو ما يقدم للمبتدئين فى دراسته، لكن ما علمه لا يؤهله للإحاطة بمشكلاته ولا يمكنه من فهم ما يدور فيها وحولها من آراء واتجاهات. وبعد هؤلاء جميعاً يأتى دور المتخصصين الذين يبدءون دراسة ما يدرسون لا للإلمام بالقواعد والتعرف على الأحكام، وإنما للوقوف على الآراء والبصر بالأدلة ومناقشة الأسانيد وتحليل الاتجاهات. وليس معنى هذا كله أن التعليم فى تلك المراحل التاريخية كان يخضع لقانون عام ينتقل الطالب بمقتضاه من مستوى إلى آخر، بل لعل (القانون العام) المتبع عمليا فى تلك المراحل كان رعاية مدى ما يتصف به الطالب من قدرة على الاستيعاب ومدى إفادته بالفعل مما أتيح له أن يستوعب، أى أنه يمكن القول بأن ما كان يتحكم فى توزيع هذه المستويات لم يكن شيئاً خارجاً عن الخصائص الذاتية للمتعلمين أنفسهم. الأمر الذى جعل العلاقة بينها تتسم بقدر من المرونة كبير، بيد أنها – برغم ما اتسمت به من مرونة – لم تنته إلى إلغاء أى مستوى منها، فبقيت قائمة بين مجموع المتعلمين، مرعية من المعلمين، وبقيت ببقائها الحاجة إلى وضع مصنفات نحوية تتلاءم مع كل منها وتلبى حاجتها وتفى بمتطلباتها.

* * *

بقى بعد هذا التحديد لمدلول (المصنّف التعليمى) أن أحد المصنَّف موضوع الدراسة فى هذا البحث، وهو كتاب: (شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب) تأليف: أبى

محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى، المصرى، المولود فى القاهرة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة، والمتوفى بها سنة إحدى وستين وسبعمائة[1].

وطبعة الكتاب التى اعتمدت عليها صادرة عن دار الفكر فى بيروت بدون تاريخ، وهى مصورة عن طبعة صدرت فى القاهرة بتحقيق المغفور له الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، الذى عنى بها فى الكتاب من شواهد وآراء، فعلق عليها تعليقات مفيدة، حرص فيها على نسبة ما استطاع نسبته منها، وشرحها، وإعرابها، وتفصيل بعض ما أجمل المؤلف من قول فيها، وسمى ما صنع: (منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب).

وليس اختيار هذا الكتاب لدراسته باعتباره نموذجًا للمصنفات التعليمية أمرًا عشوائيًا، بل ثمة دوافع متعددة دفعت إليه، واعتبارات شتى روعيت فيه، ولعل من المفيد أن أجمل هنا هذه الدوافع والاعتبارات فى مجموعتين: تتصل أولهما بالمؤلف، وتتعلق الأخرى بالكتاب.

* فالمؤلف نحوى متخصص إذا صح هذا التعبير؛ إذ إن قضايا النحو مسائله هى التى شغلت طوال حياته، وهى محور ما أصدر من مؤلفات، فمن قائمة مؤلفاته التى تجاوزت الثلاثين لن تجد منها ما لا صلة له بالنحو والصرف إلا كتابه: (شرح الجامع الصغير) الذى شرح فيه (الجامع الصغير). وهو رسالة لطيفة فى فروع الفقه الحنفى ألفها محمد بن الحسن الشيبانى[2]. وأما ما عداه من المؤلفات فإن بوسعك أن تجدها جميعاً فى إطار (اللغة) وفى استطاعتك أن تجعل معظمها فى دائرة النحو والصرف بخاصة.

ليس المؤلف إذاً ممن اتصلوا بالنحو عَرَضاً، أو كانت المسائل النحوية على هامش

---

(١) مصادر ترجمة ابن هشام عديدة، فى طلعتها: مرآة الجنان لليافعى، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٢/٣٠٨، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ١٠/٣٣٦، والمنهل الصافى له أيضاً، والدليل الشافى على المنهل الصافى له كذلك، والدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٦/ ١٩١، وكشف الظنون لحاجى خليفة، وإيضاح المكنون للبغدادى ٢/ ٦٠٧، وهدية العارفين له ١/ ٤٦٥، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٥، والأعلام للزركلى، ومعجم المؤلفين لكحالة.

(٢) انظر: كشف الظنون ٢/ ٥٦٣، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥.

حياتهم، ككثير ممن شاركوا فى التأليف النحوى فى بعض مراحل حياتهم أو اضطروا إلى شيىء من هذه المشاركة تحت إلحاح بعض تلاميذهم، من أولئك الذين غلب عليهم الأدب والشعر كأبى العلاء المعرى: أحمد بن عبد الله بن سليمان، المتوفى سنة تسع وأربعين وأربعمائة، الذى صنف: (الحقير النافع فى النحو) [١]، أو استأثر بهم فن المقامة كأبى القاسم الحريرى: القاسم بن على، المتوفى بن سنتى خمس عشرة وخمسمائة وست عشرة وخمسمائة، الذى ألف: (ملحة الإعراب)[٢]، أو انصرفت جل جهودهم إلى البلاغة والنقد الأدبى كعبد القاهر الجرجانى المتوفى بين سنتى إحدى وسبعين وأربعمائة وأربع وسبعين وأربعمائة، الذى كتب: (العوامل المائة)[٣]، أو غلب عليهم التفسير والمنطق كالبيضاوى عبد الله بن عمر بن محمد، المتوفى سنة خمس وثمانين وستمائة الذى وضع: (لب الألباب فى علم الإعراب) [٤]، أو انصبت جهودهم إلى منطقة البلاغة كسعد الدين التفتازانى: مسعود بن عمر بن عبد الله، المتوفى سنة إحدى وتسعين وسبعمائة، الذى وضع: (الإرشاد فى النحو)[٥]. بل المؤلف واحد ممن قصروا جهودهم – أوكادوا – على النحو والصرف، حتى إذا اتصل بموضوع ليس من موضوعات النحو والصرف عنى فيه بصورة أو بأخرى بما يمكن أن يتصل بهذين العلمين من مسائل، كما فعل فى شرحه لبردة البوصيرى الذى أسماه: (الكواكب الدرية فى مدح سيد البرية)[٦]، أو شرحه لقصيدة كعب بن زهير بن أبى سلمى فى مدح الرسول صلوات الله وسلامه عليه[٧].

والمؤلف النحوى مستوعب متمكن متمرس بالتأليف النحوى لمستويات شتى وفى

---

(١) انظر: إنباه الرواه ١/ ٦٤، وبغية الوعاه ١/ ٣٥٢، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٧.

(٢) انظر: إنباه الرواه ٣/ ٢٣، وشذرات الذهب ٤/ ٥٠٠، ومرآة الزمان ١٠٩ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١، والنجوم الزاهرة ٥/ ٣٢٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٦٦.

(٣) انظر: بغية الوعاه ٢/ ١٠٦، وطبقات المفسرين للداودى ١/ ٣٣٠.

(٤) انظر: بغية الوعاه ٢/ ٥٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٢، وكشف الظنون ٢/ .

(٥) انظر: بغية الوعاه ٢/ ٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/ ٣١٩، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٩.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩ والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦ وشرح التصريح ١/ ٥، وبغية الوعاه، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٣٣٢، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥. وهو مطبوع.

(٧) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦، وشرح التصريح ١/ ٥، وبغية الوعاه، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٣٣٠، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥. وهو مطبوع.

أساليب متعددة، بدءًا من الرسالة اللطيفة التى تعرض للتوجيه النحوى لكلمة أو لبضع كلمات إلى (التذكرة) التى تستقصى موضوعات النحو وتقع فى عدد كبير من المجلدات، وقد مكنته خبرته الطويلة بالتراث النحوى من أن يتخير (المادة) العلمية التى يقدمها فى مؤلفاته، كما أتاحت له ممارسته المستمرة للتأليف القدرة على اختيار (الشكل) الذى يناسب هذه المادة.

فهو يضع مختصرات، كما فعل فى : (شذور الذهب فى معرفة كلام العرب)[1]، و(قطر الندى وبل الصدى)[2]، و(الجامع الصغير فى النحو)[3].

ويتناول هذه المختصرات بالشرح كما فى: (شرح شذور الذهب)[4]، و(شرح قطر الندى)[5].

كذلك يشرح ما وضعه غيره من مختصرات، كما فعل فى: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)[6]، و(دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة)[7]، و(الكواكب الدرية فى شرح المنحة البدرية)[8].

ويعرض لمؤلفات غيره بالدراسة: تعليقاً عليها أو اختصاراً لها، كما صنع فى:

---

(١) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٠٢٩، وإيضاح المكنون ٢/ ٤٢، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥، وهو مطبوع

(٢) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥، والبدر الطالع ١/ ، وهو مطبوع.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٥، وبغية الوعاه، وكشف الظنون ٢/ ٥٦٤، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٦. وهو مطبوع.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩، وشرح التصريح ١/ ٥، وبغية الوعاه، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٠٢٩، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥. وهو مطبوع طبعات عديدة.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩، وشرح التصريح ١/ ٥، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، و٩هدية العارفين ١/ ٤٦٥، وإيضاح المكنون ٢/ ٢٣٥. وهو مطبوع طبعات عديدة.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ٥، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ١/ ١٥١، ١٥٥، وإيضاح المكنون ٢/ ٦٠٧ وهدية العارفين ١/ ٤٦٥، وهو مطبوع طبعات عديدة.

(٧) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩ وشرح التصريح ١/ ٥، وبغية الوعاه، وكشف الظنون ٢/ ٧٥٧، و١/ ١٥٤، ولم أقف عليه.

(٨) انظر: شرح التصريح ١/ ٥، وشذرات الذهب ١/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٥٦١، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥.

(التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل)[1]، و(فوح الشذا فى مسألة كذا)[2]، و(تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف)[3].

ويولى عناية كبيرة الشواهد النحوية، فيشرح (شواهد اللمع[4])، التى تضمنها كتاب ابن جنى، و(شواهد الجمل)[5]، الواردة فى كتاب الزجّاجى، كما يتناول الشواهد بعامة بالدراسة فى كتابيه: (شرح الشواهد الكبرى)[6]. و(شرح الشواهد الصغرى)[7].

كذلك يهتم اهتماماً عظيماً بالجانب التطبيقى للقواعد النحوية، ويعنى بتذليل ما يجده الطالب من صعاب فى هذا الجانب، ويدفعه ذلك إلى أن يصنف فى مجالين يتضافران على تنمية القدرة على تطبيق معطيات هذه القواعد، أما أولهما فصياغة بعض الألغاز النحوية، ويضع فى هذا المجال: (موقد الأذهان وموقظ الوسنان)[8]. وأما ثانيهما فالعناية بتحليل بعض الألفاظ والعبارات والمركبات التى يتكرر استعمالها فى العديد من الأساليب، ويصنف فى هذا المجال: (رسالة فى انتصاب: لغة، و: فضلاً، و: خلافاً، و: أيضاً)[9]، و(رسالة فى أحكام لو، وحتى)[10]، و(رسالة فى استعمال المنادى فى آيات من القرآن)[11]،

---

(١) ثمة اختلاف فى اسم هذا الكتاب، بيد أن من الثابت أن لابن هشام دراسات حول كتاب (التذييل والتكميل) لأبى حيان، انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩، وبغية الوعاه، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ١/ ٣٦٠، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥. ولم أقف عليه.

(٢) فى الكتاب تكملة لكتاب أبى حيان: (كتاب الشذا فى مسألة كذا). وهو مطبوع، انظر: دائرة المعارف الإسلامية.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٤٧٧، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥، ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ٤٩٧، وتوجد منه نسخة فى مكتبة برلين برقم ٧٩١.

(٤) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٦، ومنه نسخة فى برلين برقم ١٢٠٩٧.

(٥) انظر: هدية العارفين ١/ ٤٦٥.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٩، وشرح التصريح ١/ ٥، وشذرات الذهب ٦/ ١٩٢، والبدر الطالع ١/ .

(٧) المصادر السابقة.

(٨) انظر: إيضاح المكنون ٢/ ٦٠٧، وهدية العارفين ١/ ٤٦٥. وهو مطبوع.

(٩) انظر: بغية الوعاة، والرسالة منشورة فى الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى.

(١٠) انظر: شرح التصريح ١/ ٥.

(١١) انظر: بغية الوعاه.

و:(رسالة فى اعتراض الشرط على الشرط)، و:(الإعراب عن قواعد الإعراب)[1]، إلى أن يصل إلى قمة هذا الاتجاه فى مؤلفة العظيم: (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)[2].

والمؤلف – مع هذا كله – معلم محترف إذا صح هذا التعبير، فالممارسة العملية للعملية التعليمية هى التى توجهه إلى لحظ حاجات الطلاب إلى مصنفات تتلاءم ومستوياتهم وتتسق وقدراتهم، وهذه الممارسة العملية هى التى تقوده إلى البصر بالخصائص التى ينبغى أن تتوافر فى المصنفات التى تقدم لكل مستوى من المستويات، وهى التى تمكنه من تحديد ما يجب تناوله فى كل منها من موضوعات، وتهديه إلى ما ينبغى استعماله فى كل موضوع من أدوات.

* والكتاب ثمرة هذا كله ونتيجة له، فهو نتاج التخصص والاستيعاب والإحاطة بالتراث النحوى، والبصر بأهم ما قدمه هذا التراث من أعمال تعليمية، والخبرة الطويلة التى أثمرتها الممارسة العملية للعملية التعليمية من ناحية، والتجارب العديدة فى الكتابة التعليمية لمستويات مختلفة من ناحية أخرى، ثم إنه – متنا وشرحا – للمؤلف، وضعه لأهداف تعليمية محددة عنده، واضحة لديه، نص عليها صراحة بقوله فى مقدمته[3]: "هذا كتاب شرحت به مختصرى المسمى (شذور الذهب فى معرفة كلام العرب) تممت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المبانى والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آى التزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدى بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب".

---

(١) انظر البدر الطالع ١/ ، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٧. وهو مطبوع.

(٢) كان (للمغنى) أثر بالغ فى الدراسات النحوية، ومحور العديد من أعمال النحاة، شرحاً وتعليقًا، وتحشية، واختصاراً، ونظمًا، وإعرابًا له وتناولاً لشواهده، ويمكن الوقوف على شىء من هذه الأعمال فى: كشف الظنون ٢/ ١٧٥١ – ١٧٥٢ وإيضاح المكنون ٢/ ٥١٩.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ص١٠.

ودلالات هذا النص واضحة لا تحتاج إلى بيان، بيد أنه لا مانع من أن أشير هنا إلى أمرين:

الأول: أن اتساق الأهداف بين المتن والشرح أمر متحقق، مما يعنى تجريد النص من كثير من المسائل الفرعية التى تنتج عن اختلاف الرؤية بين مؤلف المتن وصاحب الشرح، مما يدفع بالشارح إلى إثقال شرحه بعرض ما يراد من تعقيبات وتصويبات وترجيحات. الأمر الذى يصرف بعض الجهود فى العملية التعليمية عن وجهها يستنزفها فى قضايا قد تعطلها عن تحقيق غاياتها.

والثانى: أن المؤلف قد حدد بوضوح قاطع فى النص السابق الغاية التعليمية المباشرة التى يهدف كتابه إلى تحقيقها، والوسائل العملية التى يلجأ إليها، أما الغاية: فتدريب الطلاب على مستوى بعينه من مستويات التقعيد النحوى، وما يتصل بها من قضايا لغوية، وأما الوسائل فهى:

١- وضوح العبارة واستقامتها.
٢- ذكر الشواهد كاملة وإعرابها.
٣- تحديد غريب الألفاظ وشرح دلالتها.
٤- التقليل ما أمكن من التقسيمات ووضع إطار لكل منها.
٥- التطبيق على المسائل النحوية بآيات قرآنية، مع بيان كل ما يتصل بها.

بيد أن تحديد الغايات والوسائل لا يعنى بالضرورة الالتزام بها، الأمر الذى لا مناص معه من دراسة الكتاب فى ضوئها لنعرف إلى أى مدى كان حرص المؤلف عليها.

وفضلاً عن ذلك كله فإن هذا الكتاب كان محور العملية العلمية فى مادة "النحو" لمستويات مختلفة فى فترات تاريخية طويلة، كان يدرس فيها حينًا بصورة مباشرة للمتعلمين، وحينًا بصورة غير مباشرة حين يتم تناول مادته من خلال أعمال تعليمية أخرى، كشرحه، أو نظمه، أو التحشية أو التعليق عليه، ومن هذه الأعمال[1]:

---

(١) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٠٢٩، وإيضاح المكنون ٢/ ٤٢، وهدية العارفين ١١/ ٤٦٥، والكواكب السائرة ١/ ١٩٦ - ٢٠٧، ٣/ ١٧٦، وخلاصة الأثر ١/ ٣٢٥، ٢/ ١٤٠، ٣/ ١٢٣، ٤/ ٥١٠، ومعجم المطبوعات العربية ١٣١٥، ١٤٧٧.

١- ما كتبه بدر الدين حسن بن أبى بكر بن أحمد، القدسى، الحبى، المتوفى سنة ست وثلاثين وثمانمائة، بعنوان: (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور)، وقد ذكر حاجى خليفة أنه عبارة عن "حاشية مختصرة".

٢- ما كتبه كمال الدين الشيخ محمد بن عبد المنعم الجوجرى، المتوفى سنة ست وثلاثين وثمانمائة بعنوان: (شفاء الصدور فى حل ألفاظ الشذور)، وهو حاشية على الكتاب.

٣- ٤- نظم الشيخ عبد القادر بن إبراهيم المحلى ابن السفيه، المتوفى سنة سبع وتسعمائة، للكتاب، وتناول المنظومة بالشرح الشيخ زكريا الأنصارى الزينى المصرى، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة.

٥- ما كتبه جلال الدين السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، بعنوان: (نثر الزهور على شرح الشذور). وهو حاشية على الكتاب.

٦- ما كتبه الشيخ زكريا بن محمد الأنصارى، الزينى المصرى (ت٩٢٦هـ) بعنوان: (بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب). وهو حاشية على الكتاب[1].

٧- ما كتب الحلبى، على بن إبراهيم بن أحمد بن على بن عمر، المتوفى ١٠٤٤هـ وهو حاشية على شرح الكتاب[2].

٨- ما كتبه يوسف القيسى، المتوفى ١٠٦١هـ، وهو حاشية على شرح الكتاب.

٩- ما كتبه الرحمانى البحيرى، داود بن سليمان بن علوان بن نور الدين، المتوفى ١٠٧٨هـ، وهو حاشية على شرح الكتاب.

١٠- ما كتبه الأسدى، أحمد بن محمد المعمر، المتوفى ١٠٩٦هـ، وهو منظومة (قلائد النحور بنظم الشذور) نظم فيها الكتاب[3].

١١- ما كتبه النور السنهورى الضرير إمام جامع الأقمر بالقاهرة، وهو شرح له[4].

---

(١) ت الوفاة كشف الظنون ١١٣٦.
(٢) خلاصة الأثر ٣/ ١٢٣.
(٣) خلاصة الأثر ١/ ٣٢٥.
(٤) الكواكب السائرة ٣/ ١٧٦.

١٢- ما كتبه شمس الدين الفيومى، وهو شرح على الكتاب.

١٣- ما كتبه الرحمانى، داود بن سليمان بن علوان بن نور الدين الشافعى المصرى، ت ١٠٧٨، وهو حاشية على شرح الشذور[١].

١٤- ما كتبه الشيخ محمد بن عبادة بن برى العدوى، المتوفى ١١٩٣هـ، وهو حاشية على الشرح[٢].

١٥- ما كتبه بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بسبط المارداني، القاهرى، وهو شرح له، وعليه حاشيتان.

١٦- ما كتبه الشيخ محمد الأمير: محمد بن محمد بن أحمد السنباوى الأزهرى، المتوفى سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف. وهو حاشية على الكتاب.

١٧- ما كتبه إبراهيم بن محمد الحارم الرشيدى المصرى، المتوفى سنة خمس وستين ومائتين وألف، وهو حاشية على الكتاب.

وهذه كلها مؤشرات إلى أن أجيالا عديدة من المتعلمين قد أتيح لها أن تتعلم النحو من خلال ما قدمه هذا الكتاب إليها. ومعنى هذا أن الكتاب لم يكن معزولاً عن الاختبار العملى، وأنه لم يفشل فى إثبات مقدرته فى هذا الاختبار، إذ دخل به صاحبه منذ ألفه خضم المعركة الفعلية للعملية التعليمية، واستمر منذ ذلك التاريخ – فى منتصف القرن الثامن الهجرى – حتى عصرنا الحاضر يؤدى وظيفته الأساسية فى مجال النحو التعليمى[٣]، فأثبت بهذا الاستمرار أن العناصر الأساسية فيه قادرة على تحقيق الغايات المرجوه منها، صالحة لتلبية متطلبات العملية التعليمية من احتياجات برغم تطاول الزمان وتعدد المكان واختلاف من يتصل به من معلمين ومتعلمين، وتباين الظروف المصاحبة للعملية التعليمية والغايات المرجوة منها أيضاً.

---

(١) خلاصة الأثر ١/ ٣٢٥.

(٢) معجم المطبوعات ٦/ ١٣.

(٣) من الطريف أن أذكر أن هذا الكتاب مازال مقررًا فى مادة "النحو" فى بعض كليات الآداب فى مصر، ومن بين هذه الكليات كلية الآداب بجامعتى القاهرة وعين شمس، وفى بعض الكليات فى المملكة العربية السعودية ومن بينها كليات جامعة أم القرى، كما أنه مازال مقررًا فى بعض مراحل التعليم فى المعاهد الدينية فى بعض البلاد الإسلامية.

وهكذا يمكن القول بأنه ما من مصنف تعليمى قد تجمع له من أسباب الاختيار ما تجمع لهذا الكتاب.

وإنى لأرجو أن تكون دراستى له مدخلاً صحيحاً للوقوف على خصائص النحو التعليمى، كما أرجو أن تفى الخطة التالية بجوانب هذه الدراسة:

أولاً: دراسة مقومات (المادة) العلمية الواردة فى الكتاب، وخصائصها، فى مجالات:

١- القواعد ومستواها.

٢- التعريفات وخصائصها.

٣- التعليلات ومجالاتها.

٤- التقسيمات وأطرها.

٥- التأويلات وأسبابها.

ثانياً: دراسة الشواهد الواردة فى الكتاب من:

- القرآن الكريم.
- الحديث.
- الشعر.
- المأثورات النثرية.

ثالثاً: دراسة مدى اهتمام المؤلف بالمسائل الخلافية، وماله من آراء خاصة فى بعضها.

رابعاً: دراسة الخصائص التعليمية التى لجأ إليها المؤلف فى عرض مادته العلمية.

وأخيراً: خاتمة تعرض بإيجاز لأهم نتائج البحث.

الفصل الأول
المادة العلمية وخصائصها

١ـ القواعد ومستواها:

يتضمن كتاب (شرح شذور الذهب) عرضاً شاملاً لقواعد النحو العربى، ويخضع هذا العرض – بصورة عامة – فى تبويبه وترتيبه لمقولات نظرية العامل من حيث الالتزام ببيان الحالة الإعرابية، والتطرق إلى دراسة العوامل النحوية، والخضوع لها فى التوجيهات والاحتمالات السياقية.

ويمكن تقسيم هذا العرض إلى ثلاثة أقسام أساسية:

فى القسم الأول:

درس المؤلف المقدمات النحوية، فتناول موضوعات ثلاثة، هى:

١ – تحديد مدلول الكلمة، وبيان أنواعها، وتعريف كل نوع منها، وذكر العلامات المميزة له، ثم تحديد مفهوم الكلام وأنواعه.

٢– تحديد مفهوم الإعراب والبناء، وبيان الحالات الإعرابية، وذكر علاماتها الأصلية والفرعية، ثم عرض شامل لأنواع المبنيات فى العربية.

٣– دراسة المعارف والنكرات.

وفى القسم الثانى:

تناول المؤلف الأبواب النحوية مرتبًا إياها على حسب حالتها الإعرابية، فقسمها إلى أربعة أنواع:

١ – المرفوعات. وقد عرض لأحكامها فى عشرة أبواب، هى : الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف العاملة عمل

(ليس)، وخبر (إن) وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس، والمضارع المجرد من النواصب والجوازم.

٢- المنصوبات. وذكر أحكامها فى خمسة عشر بابًا، هى: المفعول به - وما ألحق به من المنادى، والاشتغال، والاختصاص، والإغراء - والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمنصوب بالصفة المشبهة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر (كان) وأخواتها، وخبر (كاد) وأخواتها، وخبر الحروف النافية العاملة عمل (ليس)، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والمضارع المسبوق بأحد النواصب.

٣- المجرورات. ودرسها فى ثلاثة أبواب، هى: المجرور بالحرف، والمجرور بالإضافة، والمجرور بالمجاورة.

٤- المجزومات. وعرض لجوازم الفعل المضارع فى بابين : جوازم الفعل الواحد، وجوازم الفعلين.

وفى القسم الثالث:

درس العوامل من الأفعال والأسماء فى بابين:

١- فى الباب الأول عرض للعوامل من الأفعال، وذكر فيه القدر المشترك من العمل بينها، وما ينفرد به بعضها، وختم الباب بدراسة أنواع الفعل بحسب طلبه للمفعول.

٢- وفى الباب الثانى درس العوامل من الأسماء، وهى عشرة: المصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والظرف، والجار والمجرور - المعتمدان - واسم المصدر، واسم التفضيل.

وختم المؤلف الكتاب بعرض موضوعات خمسة، من بينها ما تناوله بإيجاز فى بعض الأبواب السابقة ورأى أنه ينبغى تفصيل القول فيه، ومن بينها ما لم يسبق تناوله ولكن المؤلف لم يشأ أن يخلو عرضه للقواعد النحوية منه، وهذه الموضوعات هى: التنازع، والاشتغال، والتوابع، وموانع الصرف، والعدد.

ويقع هذا العرض الشامل للقواعد النحوية فيما لا يتجاوز فى تقديرى خمسين ومائة صفحة – إذا وضعنا فى الاعتبار تعليقات المحقق – ومعنى هذا أنه عرض شديد الإيجاز، يكتفى أحيانًا بذكر القاعدة وشاهد عليها أو مثال لها، دون أن يتجاوز ذلك، إلى ما قد يكون من آراء فيها. ويميل حينًا إلى الإشارة إلى بعض الآراء دون تفصيل القول فى حججها، ولكن هذا الإيجاز لم يحل بينه وبين الاستطراد إلى ذكر مسائل ثانوية غير ذات صلة جوهرية بالموضوع، على نحو ما سنعرض له إن شاء الله فى موضعه، كما لم يمنعه من أن يحرص على ذكر آرائه وترجيحاته والاستدلال عليها، أو تقديمها للقارئ فى صورة المتفق عليه الذى لا اختلاف فيه.

وتحليل مستوى القواعد فى الكتاب ينتهى إلى أنه ليس موجهًا إلى المبتدئين الذين لم يتصلوا من قبل بالنحو ولم يقفوا على مسائله، فإن الكتاب – منذ بدايته – يقطع بأنه قد خوطب به غيرهم ممن أتيح لهم قدر من الإلمام بقضايا النحو واللغة، فهو يحيل – بما فيه من إجمال حينًا وإشارات أحيانًا – إلى معلومات لابد أن تكون عند القارئ سلفًا، وحسبنا أن نشير فى هذا المجال إلى حديثه عن مفهوم الكلمة وأوزانها وأنواعها – وهو الموضوع الأول الذى بدأ به الكتاب – فإن القارئ له لابد أن يكون على علم بالميزان الصرفى، ومواضع كسر همزة (إن) المؤكدة وفتحها، وحكم الجمل بعد المعارف والنكرات، ومعانى حروف الجر، وأنواع (أل) المعرفة، وأنواع (مَنْ)، والجمل التى لها محل إعرابى والتى لا محل لها من الإعراب، وأوزان الصفة المشبهة واسم الفاعل.

ويسلم هذا التحليل أيضاً إلى القول بأن الكتاب ليس موجهًا – كذلك – إلى المتقدمين من الدارسين؛ فإن عناية المؤلف بشرح ما لا يكاد يخفى على مستوى أولئك المتقدمين تقطع بأن كتابه ليس موجهًا إليهم، وإنما قصد به من هم دونهم، وحسبنا أيضاً أن نشير إلى موضع من المواضع الأخيرة فى الكتاب، المفروض أن الطالب حين يصل إليه يكون قد أوشك على إنجاز المادة العلمية الواردة فيه، ومن ثم يتاح للمؤلف أن يتوسع بعض التوسع فى ذكر بعض ما قد يتحفظ فى ذكره فى بداية الكتاب من معلومات تتسم بقدر من التفصيل والاستيعاب. ومع ذلك نرى المؤلف يقول فى (باب التوابع) حين يعرض للعطف بحتى: "ومعنى (حتى) الغاية، وغاية الشىء: نهايته، والمراد أنها تعطف ما هو

نهاية فى الزيادة أو القلة. والزيادة إما فى المقدار الحسى، كقولك: تصدق فلان بالأعداد الكبيرة حتى الألوف الكثيرة، أو فى المقدار المعنوى، كقولك: مات الناس حتى الأنبياء. وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحسى. كقولك: الله – سبحانه وتعالى – يحصى الأشياء حتى مثاقيل الذر، وتارة فى المقدار المعنوى، كقوله: زارنى الناس حتى الحجامون"[1]. فالمؤلف يوجه عنايته كما ترى إلى شرح معنى كون (حتى) تفيد الغاية، فيفسر الغاية لغوياً، ويبين جوانبها المادية والمعنوية، الدالة فيها على الكثرة أو الدالة فيها على القلة، ويضرب الأمثلة لذلك، دون أن يتجاوز هذه المسألة إلى ما بعدها من مسائل تتصل بمواقف النحاة منها، والعامل فيها، والأساليب الواردة لها. إلى غير ذلك مما يمكن تناوله لمستوى تعليمى آخر، على نحو ما صنع مثلاً فى كتابه: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، الذى يقول فيه فى الموضوع نفسه:

"وأما (حتى) فالعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه وشروطه أربعة أمور:

أحدها – كون المعطوف اسمًا.

والثانى – كونه ظاهرًا، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، وذكره الخضراوى.

والثالث – كونه بعضًا من المعطوف عليه، إما بالتحقيق نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو بالتأويل كقوله:

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والـــزاد حـــتى نعـــله ألقاهـــا

فيمن نصب (نعله)؛ فإن ما قبلها فى تأويل: ألقى ما يثقله.

أو شبيها بالبعض كقولك: أعجبتى الجارية حتى كلامها، ويمتنع، حتى ولدها. وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول (حتى).

والرابع – كونه غاية فى زيادة حسية نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو معنوية نحو: مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك، أو فى نقص كذلك، نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرّة، ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء"[2].

---

(١) انظر: الشذور، ص٤٤٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جـ٣/ ص٣٦٤ – ٣٦٧.

ولست فى حاجة إلى أن أشير أن المؤلف فى (شذور الذهب) لم يقف إلا عند الشرط الرابع وحده، مغفلاً الشروط الثلاثة الأخرى، مهملاً الإشارة إلى ما فى المسألة برمتها من خلاف، فإذا أدركنا أن المؤلف قد قصد بكتابه: (أوضح المسالك) تقديم كتاب تعليمى أيضاً بحكم أنه كان حريصاً فيه على تناول الألفية بشرح "موجز" يكتفى "بالإشارة إلى ما قد يكون من خلاف أو نقد أو تعليل"[1] دون تفصيل، لم يكن بد من القول بأن (الشذور) إنما قصد به مَن دون المتقدمين من الدارسين.

٢ـ التعريفات وخصائصها:

لا تشغل التعريفات حيزًا كبيرًا من اهتمام المؤلف فى كتابه، فهو يلجأ إلى الاستعاضة عنها فى أحيان كثيرة ببيان أحكام الباب النحوى، ولذلك كانت تعريفاته فى الكتاب قليلة العدد لم تكد تبلغ الثلاثين، بيد أن تحليلها يكشف عن وجود بعض الصفات المشتركة بينها الملتزمة فيها، كما يبين بعض صور الاختلاف بين أساليبها.

فهى تتفق معًا فى أن غايتها جميعاً تحقيق صورة ذهنية للمصطلح المراد تعريفه فى عقل الدارس، دون أن تقف عند مجرد تمييز الباب النحوى الذى يستعمل المصطلح له أو فيه، ولذلك لم يلجأ المؤلف فى التعريف إلى أسلوب ذكر العلامات التى تميز المعرف عن غيره، بل كان يستعمل فى تعريفاته الأسلوب المنطقى الذى يفرض البدء بما هو مشترك بين المعرف وغيره إلى أن ينتهى بذكر ما يخص المعرف وحده دون غيره. كما أن المؤَلف كان يلتزم فى تعريفاته بترتيب عناصرها على نحو ما هو مقرر فى المنطق الشكلى أو الصورى، بذكر الجنس أولاً يليه الفصل ثم الخاصة أو الخواص، وإن خلط فى كثير من الأحيان فى إطلاق لفظ (الفصل) على (الخاصة)، ولكن هذا الخلط يقف عند مجرد الألفاظ لا يتجاوزها إلى الدلالات، فلم يسلم إلى شىء من الاضطراب فى مكونات الصورة الذهنية التى يريد بتعريفاته أن يصل إلى تكوينها.

ثم إن التعريفات تختلف فيما بعد ذلك من أساليب:

فإن ابن هشام يربط فى بعض تعريفاته بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية، بحيث

---

(١) المصدر السابق، جـ١ / ص١٠.

تصبح الثانية امتداداً للأولى، فى حين لا يعنى بهذا الربط فى بعض التعريفات، كما أنه – فى بعض ثالث – قد يتجاوز هذا الإهمال إلى إغفال الإشارة إلى الدلالة اللغوية جملة.

وهو يكتفى – فى بعض المواضع – بذكر التعريف دون شرح أو مناقشة، ويناقش – فى مواضع أخرى – صياغة التعريف الذى يقدمه ليوقف الدارس على عناصره، ولقد يتجاوز ذلك إلى (افتراض) بعض الاعتراضات عليه، يقف عندها ليفند شبهاتها.

ثم إنه – فى بعض الأحيان – يذكر التعريف فى "المتن" ويعرض له بالشرح فى "الشرح"، وفى أحيان أخرى يجعل التعريف فى الشرح دون إشارة ما فى المتن، وفى بعض الأحوال يكتفى بما ورد فى المتن دون أن يعرض له بشرح أو مناقشة.

ولعل فى استعراض التعريفات الآتية ما يوضح ما ذكرناه من عناصر الاتفاق والاختلاف فيما فى (الشذور) من تعريفات:

١- يقول فى تعريف أنواع الكلمة الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف:[١]

"ولكل من هذه الثلاثة معنى فى الاصطلاح، ومعنى فى اللغة:

فالاسم فى الاصطلاح "ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفى اللغة: سمة الشىء، أى علامته. وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث؛ فإن كلاً منها علامة على معناه.

والفعل فى الاصطلاح: ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفى اللغة: نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

والحرف فى الاصطلاح: ما دل على معنى فى غيره. وفى اللغة: طرف الشىء كحرف الجبل".

فهو كما ترى يذكر المعانى اللغوية والاصطلاحية دون أن يحاول الربط بينهما، ولكنه يهتم فى التعريف الاصطلاحى بتكوين الصورة الذهنية للمعرف بترتيب مكونات هذه الصورة دون أن يعرض بالمناقشة لعناصرها.

---

(١) شرح الشذور ص١٤.

٢- يقول فى تعريف الإعراب فى المتن:[١]

"الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع".

ثم يعرض له فى الشرح بقوله:[٢]

"للإعراب معنيان: لغوى، وصناعى:

فمعناه اللغوى: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عما فى نفسه إذا أبان عنه، وفى الحديث: "البكر تستأمر وإذنها صماتها، والأيم تعرب عن نفسها"، أى تبين رضاها بصريح النطاق.

ومعناه الاصطلاحى ما ذكرت. مثال الآثار الظاهرة: الضمة والفتحة والكسرة فى قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. ألا ترى أنها آثار ظاهرة فى آخر (زيد) جلبتها العوامل الداخلة عليه – وهى: جاء، ورأى، والباء – ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منوياً فى آخر نحو (الفتى) من قولك: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فإنك تقدر فى آخره فى المثال الأول ضمة، وفى الثانى فتحة، وفى الثالثة كسرة، وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة فى آخر (زيد) إعراب.

وخرج بقولى: (يجلبه العوامل) نحو الضمة فى (النون) فى قوله تعالى: (فمن أوتى كتابه) فى قراءة ورش، بنقل حركة همزة (أوتى) إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة فى (دال) (قد أفلح) على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة فى (دال) (الحمد لله) فى قراءة من أتبع الدال اللام؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة فى آخر الكلمات لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعراباً.

وقولى : (فى آخر الكلمة) بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى وجِدّ ذلك فى: (امرئ) و(ابنم)؛ ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وما قبل آخرهما، فتقول: هذا امرُؤٌ وابنُمٌ، وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول: رأيت أمرَأً وابنما، وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: مررت بامرئ وابنم..

(١) السابق ص ٣٣.
(٢) السابق ص ٣٣ – ٣٤.

قلت: اختلف أهل البلدين فى هذين الاسمين: فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين، وإذا فرّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما فى الحد. وقال البصريون – وهو الصواب – إن الحركة الأخيرة هى الإعراب، وما قبلها إتباع لها. وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما فى الحد".

فهو يجعل العلاقة بين المتن والشرح متكاملة حين يذكر المعنى الاصطلاحى فى المتن، ويتولى فى الشرح عرض المعنى اللغوى والاستدلال عليه ثم توضيح جوانب المعنى الاصطلاحى والتمثيل له. إلى أن ينتهى إلى افتراض وجود شبهة على التعريف لا يجد بداً من الوقوف عندها لبيان الرأى فيها.

٣- يقول فى تعريف عَلَم الشخص:[١]

"علم الشخص عبارة عن: اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً، أى: بغير قيد.

فقولنا: (اسم) جنس يشمل المعارف والنكرات.

وقولنا: (يعين مسماه) فصل مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسماها، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها، أعنى أنها تبين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان.

قولنا: (بغير قيد) مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنها إنما تعين مسماها بقيد، كقولك: الرجل، فإنه يعين مسماه بقيد (الألف واللام)، وكقولك: غلامى، فإنه يعين مسماه بقيد (الإضافة) بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيداً بحضور ولا غيبة، بخلاف التعبير عنه بـ(أنت) و(هو)".

فهو كما ترى يكتفى بذكر المعنى الاصطلاحى، ولكنه يحرص على تناول عناصر هذا المعنى التى تضمنها التعريف بالشرح والتوضيح حتى تتبين فى ذهن الدارس الصورة العقلية للمعرف وتتحدد خصائصها، مستعملاً فى ذلك الترتيب المنطقى الضرورى من ذكر الجنس فالفصل فالخاصة.

٤- ويقول فى تعريف الحال فى المتن:[٢]

---

(١) شرح الشذور، ص١٣٨.

(٢) السابق، ص٢٤٤.

"هو: وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله".

ويتناوله فى الشرح بقوله:[1]

"الحال: يذكر ويؤنث، وهو الأفصح، يقال : حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، قال الشاعر:

على حالة لو أن فى القوم حاتماً على جوده لضنّ بالماء حاتمُ

وحدُّه فى الاصطلاح ما ذكرت.

فقولى: (وصف) جنس يدخل تحته: (الحال)، و(الخبر)، و(الصفة).

وقولى: (فضلة) فصل مخرج للخبر، نحو: زيد قائم.

وقولى: (مسوق لبيان هيئة صاحبه) أو (ما هو له) مخرج لأمرين: أحدهما – نعت الفضلة، من نحو: رأيت رجلاً طويلاً، ومررت برجلٍ طويلٍ؛ فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما سيق لتقييد الموصوف، وجاء بيان الهيئة ضمناً. والثانى – بعض أمثلة التمييز، نحو: لله دره فارساً، فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً".

والتكامل واضح بين المتن والشرح، فالشرح يعرض للاستعمالات السياقية للفظ (الحال)، كما يفسر ما ذكره المتن من معنى اصطلاحى، مبيناً (الجنس) الذى يتناوله وغيره، و(الفصول) التى تخرج ما خالفه تباعاً، وبهذا التكامل تتحدد الصورة الذهنية للمصطلح، ويتميز الباب النحوى من غيره من أبواب الكتاب.

٣ـ التعليلات ومجالاتها:

حيّز التعليل الوارد فى الكتاب ضئيل نسبياً فبرغم أنه يعرض للقواعد النحوية عرضاً شاملاً فإن المسائل التى عنى بالتعليل فيها لا تكاد تتجاوز أربعين موضعاً. ثم إن التعليل فى الكتاب يتسم – مع قلته – بسمة تعليمية ظاهرة، هى أنه موظف لتسويغ المسألة

(١) نفسه، ص٢٤٥ – ٢٤٦.

النحوية وتبرير الحكم فيها، وهكذا يمكن القول بأن التعليل فى الكتاب محصور فى نطاق البحث عن (الحكمة) فيما تقرره القواعد وليس التفتيش عن (العلّة) على نحو ما هى عليه فى المنطق الصورى، ثم انتقلت منه إلى الأصول النحوية، حيث تكون فيه وفيها عنصراً من عناصر أربعة فى عملية "القياس" وتتحدد وظيفته فى أنه (وجه شبه) يربط (المقيس) (بالمقيس عليه) حتى يعطى المقيس (حكم) المقيس عليه. أما (الحكمة) فمسألة مختلفة؛ إذ إنها اجتهاد شخصى فى تلمس مسوغات فى المسألة موضوع البحث، ولقد تكون هذه المسوغات موجودة بالفعل فيه، ولقد لا يكون لها بالفعل وجود، ولا تعبر – فى مثل هذه الحال – إلا عن المقدرة الذهنية للدارس على تلمس الاعتبارات. ففى الحكمة – إذاً – جانب ذاتى لا سبيل إلى إنكاره، وهو جانب تخلو منه (العلّة) فى القياس المنطقى الذى التزمه متأخرو النحاة[1].

وهكذا يمكن القول بأن التعليل فى (الشذور) هامشى إذا صح هذا التعبير، تنحصر غايته فى المواضع القليلة التى ورد فيها فى تسويغ ما صنعه المؤلف إزاءها. ولقد تكون هذه المواضع مصطلحات يريد تبرير اختيار ألفاظها، ولقد تكون أحكاماً نحوية أو ظواهر لغوية يقصد إلى بيان الاعتبارات المرعية فيها، ولقد تكون مجموعة من الأبواب أو المسائل التى يبين أسرار ترتيبها، ولقد يتجاوز بتعليله ما هو موجود بالفعل من مصطلحات وأحكام وظواهر وأبواب ومسائل لكى يسوغ عدم وجود ما ليس له وجود وهكذا فإنه برغم ضآلة حيز التعليل فى الكتاب – كماً ووظيفة – فإنه يتصف بالتنوع فيما يعرض له من مجالات.

ونحسب أن الأمثلة الآتية كافية فى بيان ما فى الكتاب من تعليلات:

١– يؤثر المؤلف فى الكتاب استعمال مصطلح (نائب الفاعل) بدلاً من (مفعول ما لم يسم فاعله)، ويعلل ذلك بقوله:[2] "نائب الفاعل – وهو الذى يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله – والعبارة الأولى أولى لوجهين: أحدهما – أن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً وغيره. والثانى – أن المنصوب فى قولك: أعطِى زيدٌ ديناراً، يصدق

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوى.

(٢) شرح الشذور، ص١٥٩.

عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يسمّ فاعله".

كذلك يؤثر استعمال مصطلح (المضمر) أو (الضمير) على نحو ما يفعل البصريون بدلاً من مصطلح (الكناية) أو (المكنى) كما يقول الكوفيون، ويعلل ذلك بقوله:[1] "وإنما مسمّى مضمراً من قولهم: أضمرت الشيء: إذا سترته وأخفيته، ومنه قولهم: أضمرت الشيء فى نفسى. أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه فى الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة – وهى: (التاء) و (الكاف) و(الهاء) – والهمس: الصوت الخفى".

كذلك يعلل استعمال مصطلح (التعليق) فى أفعال القلوب – والتعليق كما هو مقرر إبطال عمل الأفعال القلبية فى اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها – فيقول:[2] "سمى ذلك تعليقاً لأن العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل، فهو عامل لا عامل، فسمى (معلقاً)؛ أخذاً من المرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة، ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى".

فابن هشام فى هذه التعليلات يقدم (تفسيراً) لما يؤثره من مصطلحات، وهو تفسير يعتمد على تلمس مناسبة بين اللفظ المختار مصطلحاً ووظيفته النحوية، بحيث يعبر اللفظ – من خلال دلالته اللغوية – عن وظيفته النحوية، أو يشير إلى عناصرها وصورها.

٢- وحين يدرس ابن هشام المرفوعات يبدأ دراسته بالفاعل وليس بالمبتدأ كما يفعل كثير من المصنفين، ثم يعلل سبب بدئه بالفاعل بأمرين:[3] "أحدهما – أن عامله لفظى – وهو الفعل أو شبهه – بخلاف المبتدأ فإن عامله معنوى وهو الابتداء. والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى؛ بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوى، تقول فى : زيد قائم: كان زيد قائماً، وإنّ زيداً قائم، وظننت زيداً قائماً. ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مقدم على الأضعف.

---

(١) شرح الشذور، ص١٣٤.
(٢) نفسه، ص٣٦٩.
(٣) نفسه، ص ١٥٨.

الثانى – أن الرفع فى الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو فى المبتدأ كذلك. والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى، فقدمت ما هو الأصل".

وحين يدرس المنصوبات يبدأ بالمفاعيل، ويجعل (المفعول به) فى طليعتها، و(المفعول معه) آخرها، ثم يعلل لهذا الترتيب بقوله:[1] "بدأت بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وبدأت من المفاعيل بـ (المفعول به) كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس".

ويقول أيضاً: "وإنما جعل (المفعول معه) آخر المفاعيل فى الذكر لأمرين: أحدهما أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسى أو سماعى؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى أنه قياسى. والثانى أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به – وهو (الواو) – بخلاف سائر المفعولات"[2].

فهو فى هذين الموضعين – كما فى مواضع أخرى غيرهما – يعلل للترتيب الذى اختاره للأبواب والمسائل النحوية، وجلى أنه التزم فى ترتيبه رعاية بعض نتائج ما تقرره نظرية العامل، كتفاوت العوامل قوة وضعفاً، ومن ثم تفاوت معمولاتها قوة وضعفا، وما يترتب على ذلك من أحقية تقدم المعمول الأقوى – أو بتعبير آخر: معمول العامل الأقوى – على ما دونه من معمولات.

٣- حين يدرس إعمال (المصدر) فى باب (ما يعمل عمل الفعل من الأسماء) يأخذ بما يقرره جمهور النحاة من أن عمل المصدر منوناً أقيس، وإهماله إذا كان مضافاً للفاعل أكثر. ثم يعلل هذا الحكم النحوى بقوله: [3] "وإنما كان عمل المنّون أقيس؛ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة، وإنما كان إهمال المضاف للفاعل أكثر؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه، ولأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى

(١)شرح الشذور ، ص٢١٣.
(٢) نفسه، ص٢٣٧.
(٣) نفسه، ص ٣٨٢.

الفضلة. ونظيره أن (لات) لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا عملها غالباً إلا فى منصوبها".

ونحو ذلك ما يقرره فى تحليل صيغ أسماء الإشارة، وتعليله اعتبار كل من (ها) و(الكاف) ليس جزءاً منها بل أحرفًا زائدة على بنيتها، إذ يقول:[1] "وليست (ها) من جملة اسم الإشارة، وإنما هو حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه، بدليل سقوطه منها جوازاً فى قولك. ذا، وذاك، ووجوباً فى قولك: ذلك".

ويقول أيضاً:[2] "إن (الكاف) ليست ضميراً؛ لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف؛ لأنها ملازمة للتعريف. وإنما هى حرف لمجرد الخطاب".

وقريب من ذلك ما فعله حين عرض لتركيب (الشرط) فى باب (جوازم المضارع)؛ فإنه يقرر ما هو شائع من أن الفعل الأول فى التركيب يسمى شرطاً:[3] "لأنه علامة على وجود الفعل الثانى، والعلامة تسمى شرطاً، قال الله تعالى: ﴿ **فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾ أى: علاماتها" ويضيف:[4] "والأشراط – فى الآية – جمع (شَرَط) بفتحتين، لا جمع (شرْط) بسكون الراء؛ لأن (فَعْلا) لا يجمع على (أفعال) قياساً إلا فى معتل الوسط، كأثواب، وأبيات". فهو – كما ترى يعلل فى صدر العبارة لاختيار لفظ المصطلح، ويعلل فى عجزها للحكم الصرفى.

٤- وقد يتجاوز بتعليله ما هو موجود إلى تعليل ما ليس له فى اللفظ وجود، على نحو ما صنع حين عرض لنصب المضارع بعد (الفاء) السببية الواقعة بعد نفى محض، فقد قرر أنه يجوز عربية نصب المضارع الواقع بعد الفاء فى قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ** ﴾ على تقدير أن الفاء عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلَها، والنفى منصب على المعطوف عليه ومن ثم انتفى المعطوف لأنه مسبب

---

(١)شرح الشذور ، ص ١٤٠.
(٢) نفسه.
(٣) نفسه، ص٣٣٨.
(٤) نفسه.

عنه، وكأنّ المقصود: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟![1]. ولكن الآية لم يقرأ فيها بالنصب، ومن ثم يجد نفسه مضطراً إلى تعليل عدم ورود قراءة بالنصب فيقول: إن عدم النصب فى الآية يعود إلى أمرين: "أحدهما – أن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به. والثانى – أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رءوس الآى، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب".

ونحو ذلك ما قرره من عدم جواز نصب المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الاستفهام فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، ويعلل عدم النصب بأمرين:[2] "أحدهما ـ أن الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى: قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء. والثانى ـ أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام ـ وهو رؤية المطر ـ وإنما يتسبب عن نزول المطر نفسه، فلو كانت العبارة: (أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخطرة) ثم دخل الاستفهام صح النصب".

وعلى هذا النحو تمضى تعليلات (الشذور) كلها، تنحصر وظيفتها فى تسويغ المسألة المراد تعليلها، بالاستناد إلى اعتبارات يرى ابن هشام الأخذ بها، وهى – فى النهاية – اعتبارات يمكن أن يتعدد الرأى فيها، فهى – على هذا النحو – أقرب إلى أن تكون تعبيراً عن اجتهادات شخصية منها إلى أن تكون علّة سببية أو غائية.

٤ـ التقسيمات وأطرُها:

"التقسيم" وسيلة لجأ إليها المؤلف لحصر المادة العلمية التى يقدمها للقارئ. سواء كانت هذه المادة قواعد نحوية أو ظواهر أسلوبية يريد صبها فى قالب نحوى. وتحليل التقسيمات الواردة فى الكتاب يكشف عن أنها تأخذ أحد سبيلين:

الأول – الأخذ "بفكرة عقلية" تكون أساساً ينبنى عليه التقسيم. يدور معها سلباً وإيجاباً. وغالباً ما يلجأ المؤلف فى هذا السبيل إلى تطبيق أسلوب: "السبر والتقسيم"[3].

---

(١) شرح الشذور ٣٠٣ – ٣٠٤.
(٢) السابق ٣٠٧.
(٣) انظر: أصول التفكير النحوى.

الثانى – لحظ خصائص الباب النحوى دون التفتيش عن فكرة عقلية تكون محوراً يدور معه التقسيم ويكون مرعياً فى الأقسام.

ولعل أهم الفوارق بين هذين السبيلين يتمثل فى أن ربط التقسيم النحوى بأساس ذهنى كان ينتهى فى أحيان كثيرة إلى تجاوز ما تقدمه نصوص اللغة بالفعل من ظواهر بغية ضرورة إقامة بناء عقلى يتسم بالشمول والاتساق؛ إذ إنه فى الوقت الذى يقف فيه الأسلوب الثانى عند معطيات النصوص نجد الأسلوب الأول ينطلق من عالم الواقع القائم إلى رحاب الصور الذهنية التى لا تستند إلا إلى المقولات النظرية، فيقدم التقسيم من المعطيات ما يفرضه النظر العقلى من اعتبارات.

بيد أن من الحق القول بأن هذين الأسلوبين معاً موظفان توظيفاً تعليمياً جيداً فى الكتاب، وإذا كانت الغاية التعليمية جلية فى الأسلوب الثانى الذى يلتزم بالوقوف عند خصائص ما هو موجود، فإن الغاية التعليمية من الأسلوب الأول يمكن أن تتضح لو ربطنا هذا الأسلوب بالرغبة التى تقود المعلم حين يحرص على أن يلم تلاميذه بكل عناصر ما يقدمه إليهم من أقسام، إذ تحمله هذه الرغبة – أحياناً – إلى اصطناع شىء من العلامات أو السمات تكون صالحة للتذكير بكل قسيم. ولقد يلجأ – فى هذا المجال – إلى حصر الأقسام فى إطار من الصور الذهنية تكون مرتبطة بالاحتمالات العقلية.

وحسبنا أن نمثل للتقسيمات العقلية الواردة فى الكتاب بالنموذجين الآتيين:

١- حين يعرض ابن هشام لأنواع الكلمة العربية يأخذ بما يشيع فى التراث النحوى من القول بالتقسيم الثلاثى: الاسم والفعل والحرف، ثم يعرض للأساس الذى به انحصرت الأقسام فى ثلاثة فيقول:(١) "ودليل الحصر أن المعانى ثلاثة: ذات، وحدث ورابطة للحدث، بالذات. فالذات: الاسم، والحدث: الفعل، والرابطة: الحرف. وأن الكلمة إن دلت على معنى فى غيرها فهى الحرف، وإن دلت على معنى فى نفسها فإن دلّت على زمان محصل فهى الفعل، وإلا فهى الاسم".

وجلىّ أن المؤلف يجعل لحظ بعض الاعتبارات العقلية أساس التقسيم، وإذا كان النظر

---

(١) شرح الشذور ١٣-١٤.

العقلى الخالص ينتهى إلى القول بوجوب وجود أنواع ثلاثة فحسب من الكلمة، فلا مناص من القول بهذا التقسيم الثلاثى فى سائر اللغات دون قصره على العربية؛ لأن المقولات العقلية بطبيعتها تتسم بالشيوع لارتباطها بالعقل الإنسانى الذى لا يختلف فى بدهياته باختلاف اللغات. وهو ما يبدو أن ابن هشام قد انساق إليه حين حرص على نقل نص ابن الخباز: "ولا يختص انحصار الكلمة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذى دلّ على الانحصار فى الثلاثة عقلى، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات"[1].

٢- حين يتناول ابن هشام المبنيات يجعل أساس تقسيمه لها ما عليه حرف البناء فيها من حركة أو سكون، ثم يمضى فى التقسيم مراعياً الاحتمالات العقلية الممكنة فيقول:[2]

"لما فرغت من تفسير (البناء) شرعت فى تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه، وذلك أننى جعلت المبنى على تسعة أقسام:

الأول – المبنى على السكون. وقدمته لأنه الأصل.

والثانى – المبنى على السكون أو نائبه... وثنيت به لأنه شبيه بالسكون فى الخفة.

والثالث – المبنى على الفتح. وقدمته على المبنى على الكسر لأنه أخف منه.

والرابع – المبنى على الفتح أو نائبه.

والخامس – المبنى على الكسر. وقدمته على المبنى على الضم لأنه أخف منه.

والسادس – المبنى على الكسر أو نائبه.

والسابع – المبنى على الضم.

والثامن – المبنى على الضم أو نائبه.

والتاسع – ما ليس له قاعدة مستقرة".

والأساس العقلى للتقسيم واضح، ولقد دفع الأخذ به إلى مجافة ما تقرره ظواهر اللغة، فإنه ليس فيها "ما يبنى على الكسر أو نائبه" وإنما ذكر استكمالاً للاحتمالات العقلية المعتد بها فى التقسيم.

---

(١) شرح الشذور، ص١٤.

(٢) السابق، ص ٦٧-٦٨.

ولعل النموذجين الآتيين من التقسيمات يوضحان النوع الثانى الذى التزم فيه بلحظ ما هو موجود بالفعل:

١- حين عرض للمجرورات بدأ منها بالمجرور بالحرف، وقسم حروف الجر إلى ستة أقسام، هى:[1]

الأول - ما يجر الظاهر والمضمر، وهو سبعة أحرف: (من)، و(إلى)، و(عن)، و(على)، و(الباء)، و(اللام)، و(فى).

والثانى - ما لا يجر إلا الظاهر، ولا يختص بظاهر معين، وهو ثلاثة: (الكاف)، و(حتى)، و(الواو).

والثالث - ما يجر لفظتين بعينهما، وهو (التاء)، فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل، و(رب) مضافاً إلى الكعبة أو الياء.

والرابع - ما يجر فرداً خاصاً من الظواهر، ونوعاً خاصاً منها. وهى: (كى)، فإنها لا تجر إلا أمرين: أحدهما (ما) الاستفهامية، والثانى (أن) المضمرة وصلتها.

والخامس - ما يجر نوعاً خاصاً من الظواهر، وهو: (منذ)، و(مذ).

والسادس - ما يجر نوعاً خاصاً من المضمرات، ونوعاً خاصاً من المظهرات، وهو: (رُبَّ).

وهذا التقسيم صحيح فى رعايته لما هو موجود بالفعل فى اللغة من ظواهر، ولقد حاول ابن هشام فى ترتيب الأقسام رعاية المقابلة التى قد تكون - فى بعض الأحيان - عقلية، بيد أنه لم يخرج مع ذلك عما تقرره الظواهر اللغوية.

٢- وحين درس الفعل من حيث طلبُه للمفعول به قسمه سبعة أقسام، هى:[2]

الأول - ما لا يطلب مفعولاً به ألبتة.

والثانى - ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار.

---

(١) شرح الشذور، ص٣١٧-٣١٩.

(٢) السابق، ص٣٥٤ وما بعدها.

والثالث – ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً.

والرابع – ما يتعدى إلى واحدة تاره بنفسه وتارة بالجار.

والخامس – ما يتعدى لواحد بنفسه تارة، ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار.

والسادس – ما يتعدى إلى اثنين، وقسمه إلى قسمين:

١- ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى.

٢- ما يتعدى إليهما دائماً.

والسابع – ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

ورعاية ما هو موجود بالفعل فى اللغة – فيما يتصل بالتعدى واللزوم – محور التقسيم، فليس فيه خروج عما تقرره ظواهرها. ولقد يبدو فى ترتيب الأقسام شىء من التقابل الذهنى بيد أنه لم ينته إلى افتراض ما ليس له وجود أو إنكار ما له وجود.

٥- التأويلات وأسبابها:

يعنى ابن هشام فى (الشذور) عناية بالغة بذكر قدر ضخم من النصوص اللغوية الموافقة للقواعد النحوية، باعتبارها قوالب تتسق والقواعد وتصبح بمثابة حصيلة لغوية يستوحيها الدارس فى البناء عليها. ولكنه عرض أيضاً فى مواضع عديدة فى الكتاب لبعض النصوص المخالفة للقواعد. وقد اتخذ إزاء هذه النصوص موقفاً محدداً يتمثل فى تأويل ما يمكن تأويله منها، أما ما لا يمكن تأويله فإنه يحصره فى دائرة "الشذوذ" أو "الضرورة"، وبذلك يقطع برفض ما فى هذه النصوص من ظواهر مخالفة.

التأويل إذاً فى (الشذور) محصور فى نطاق ما يخالف القواعد من النصوص شريطة أن تقبل هذه النصوص نوعاً من "الافتراض" تصبح بمقتضاه موافقة للقواعد متسقة معها. وغالباً ما يستند هذا الافتراض إلى القول بمحذوف، ولقد يكون هذا المحذوف عاملاً فى اللفظ معموله، ولقد يكون معمولاً فى اللفظ عامله، ولقد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ولكن المهم أن يكون المقدر قادراً على تسويغ النص وإجازته حين يضم إلى البنية الظاهرة.

ولعل فى الأمثلة الآتية من التأويلات ما يوضح بعض أنماط الافتراضات التى لجأ إليها المؤلف فى الكتاب:

١- من القواعد التى أخذ بها ابن هشام أن "الإسناد علامة من علامات الأسماء"، ومقتضى هذه القاعدة أنه لا سبيل إلى وقوع الفعل أو الحرف أو الجملة مسنداً إليه. ولكن وردت بعض النصوص اللغوية التى أسند فيها – فى الظاهر – لغير الأسماء. ومن ثم أوجب ابن هشام تأويل هذه النصوص لتتسق مع ما تقرره القواعد، ومن بين النصوص التى تناولها التأويل ما ورد فى لمثل: تسمعُ بالمعيدى خير من أن تراه، برفع (تسمع)؛ فإن ظاهر اللفظ أن الفعل (تسمع) قد وقع مبتدأ أسند إليه لفظ (خير). وقد أوله ابن هشام بأن الأصل: (أن تسمع) بإضمار (أن) المصدرية، وحذفت (أن) من الفعل (تسمع) لوجودها فى الفعل (ترى) – وقد روى المثل أيضاً مع ذكر (أن)[1]– و(أن) والفعل فى تأويل مصدر، أى: سماعك، فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن الاسم لا عن الفعل[2]. فالتأويل – كما ترى – يتناول نصاً لغوياً يتصف بالثبوت والثبات والاستمرار، ووسيلته القول بوجود أداة مصدرية محذوفة يتم – بتقديرها – تحويل ما ظاهره الإسناد إلى الفعل إلى الإسناد إلى الاسم. وبذلك يزول ما يبدو أنه مناف لما فى القاعدة من عموم.

٢- من القواعد التى أخذ بها المؤلف فى الكتاب أن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة، ولكنه عرض لبعض النصوص التى يبدو ظاهرها مخالفاً لهذا الحكم العام. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** ﴾، وقوله سبحانه: ﴿ **وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾، وقوله: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ** ﴾؛ فإن الظاهر من الآيات أن (ليسجننه) فاعل للفعل (بدا)، وأن (كيف فعلنا بهم) فاعل للفعل (تبين)، وأن ﴿ **لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ** ﴾ نائب عن فاعل (قيل). وقد أوّل ابن هشام هذه الآيات حتى لا تعارض ما أخذ به من القواعد: "أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إما على مصدر الفعل، والتقدير، (ثم بدا لهم بداء)، كما تقول: بدا لى رأى..... وإما على السَّجْن – بفتح السين – المفهوم من قوله تعالى: (ليسجننه)،

---

(١) شرح الشذور، ص١٩، وذكر (أن) المصدرية فى صدر المثل رواية الكسائى، انظر: كتاب الأمثال لابن سلام، ص٩٧.

(٢) السابق.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾. وكذلك القول فى الآية الثانية، أى: (وتبين هوَ)، أى : التبيُّن، وجملة الاستفهام مفسّرة. وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى"[1]. فالنصوص المخالفة للقاعدة آيات قرآنية، والتأويل يتم فيها بوساطة القول بمحذوف إذا وضع فى الاعتبار استقت الآيات والقاعدة، ولم يحل حائل من القول بعمومها.

٣- من القواعد التى أخذ بها المؤلف فى الكتاب أن (لا) النافية للجنس لا تعمل عملها إلا بشروط، من بينها أن يكون معمولاها نكرتين، فإذا دخلت على معرفة وجب إهمالها وتكرارها. ولكن وردت بعض النصوص المخالفة لهذه القاعدة العامة. ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: قضية ولا أبا حسن لها، يريد: على بن أبى طالب كرم الله وجهه، وقول أبى سفيان يوم فتح مكة: لا قريش بعد اليوم، وقول عبد الله بن الزَّبير الأسدى:

أرى الحاجات عند أبى خبيب نكدن ولا أمية فى البلاد

ومما هو مأثور من قول العرب: لا بصرة لكم. وفى جميع هذه النصوص دخلت (لا) النافية للجنس على معرفة وعملت فيها. وقد أوجب ابن هشام تأويل هذه النصوص وما ماثلها حتى تتسق مع عموم القاعدة، وكانت وسيلته فى التأويل القول بمحذوف مقدر، والتقدير: "ولا مثل أبى حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أمية"[2]. وهكذا إذا وضعنا فى الاعتبار المقدر مع الظاهر لم يعد ثمة تعارض بين النصوص المأثورة وبين القواعد وما تتسم بها من عموم.

٤- وإذا كان المقدر فى المواضع السابقة "معمولاً" فإن ثمة مواضع قد يكون المقدر فيها "عاملاً"، ومن ذلك ما فعله حين عرض للنصوص التى ورد فيها المضارع مجزوماً فى غير المواضع التى تقررت فى قواعد الجزم، ومن ذلك قول أبى طالب:[3]

محمد تفدِ نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

(١) شرح الشذور، ص ١٦٧ – ١٦٨.
(٢) السابق، ص ٢١٠-٢١١.
(٣) نفسه، ص٢١١ – ٢١٣.

وقول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثـــماً مـــن الله ولا واغـــــل

فقد لجأ ابن هشام فى تأويل البيتين إلى القول بجازم محذوف، هو (لام) الدعاء، فالأصل فى البيت الأول: لتفد نفسك، ثم حذفت اللام وبقى عملها. وأما البيت الثانى فإن التأويل فيه يأخذ شكلاً مختلفاً فريداً فى الكتاب كله، فقد ذهب المؤلف إلى أن الفعل (أشرب) غير مجزوم وإن سكن آخره، فإن حركة الآخر إما أن تكون محذوفة للضرورة وإما حذفت عمداً بمقتضى تصور وجود شبه بين لفظ (رَبُ غَ) – أى الراء والباء اللذين يقعان فى آخر الفعل والغين الواقعة فى أول الكلمة التالية له – من جهة، و(عَضُد) من جهة أخرى، فى أن كلاً منهما بنية ثلاثية على لفظ (فَعُل) – بفتح الفاء وضم العين – وبما أنه قد يُجرَى المنفصل مجرى المتصل فيما له من أحكام، وبما أنه يجوز أن يقال (عَضْد) بالإسكان، فإن من المحتمل أن يكون الشاعر قد أجرى (ربغ) مجرى (عضد) فأسكن الباء رعاية لهذه الاعتبارت.

ولسنا فى حاجة إلى بيان ما فى هذا التأويل من تمحل وتكلف، وبخاصة أن فى دعوى الضرورة متسعاً وكفاية، ولكن الجديد الذى ينبغى بيانه أن هذا التأويل – وإن شابه غيره فى تقدير ما ليس له فى ظاهر اللفظ وجود – فإنه ينفرد بأن المقدر فيه ليس كلمة كاملة، عاملة أو معمولة، بل بعض كلمة، وهو العلامة الإعرابية وحدها، دون قسيميها العامل والمعمول، وكأن ابن هشام يأبى إلا أن يجعل صور التأويل فى الكتاب شاملة لعناصر نظرية العامل كلها[1].

---

(١) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.

الفصل الثانى
شواهد الكتاب

فى الكتاب عناية شديدة بذكر قدر ضخم من "النصوص اللغوية" هدف المؤلف من التكثير منها إلى منح الدارس حصيلة لغوية تكون ذات أثر فى ممارسته اللغوية والنحوية، ولعل هذا الهدف يتضح من أمرين يمكن اعتبارهما سمتين فى هذه النصوص:

الأمر الأول: ذكر عدد كبير نسبياً من النصوص التى تتفق وما تقرره القواعد النحوية، فى الوقت الذى لا تثير فيه هذه النصوص شيئاً من مناقشة، ولا تتميز بخصائص تجعل لذكرها بعينها هدفاً خاصاً فى الكتاب. الأمر الذى يقطع بأن مسوغ الحرص على التكثر منها دون الاكتفاء ببعضها منح الدارس نماذج لغوية متعددة للقاعدة النحوية الواحدة.

الأمر الثانى: تنويع ما يذكر من نصوص دون الاكتفاء ببعضها، فالمؤلف يذكر أمثلة مصنوعة مما يشيع بين النحاة ذكر مثلها، ولا يكتفى بما يقدم من أمثلة بل يصحبها غالباً بنماذج لغوية مأثورة شعرية ونثرية، ولا يكتفى بذلك أيضاً بل يحرص على أن يذكر فى المسألة الواحدة بضع آيات قرآنية، أو بعض الأحاديث النبوية. وكأن المؤلف يقدم للدارس تطبيقاً عملياً فى الالتزام بالقاعدة النحوية، وإن تعددت القوالب اللغوية.

ولعل النماذج الآتية كافية فى توضيح هاتين السمتين من سمات ما ورد فى الكتاب من نصوص:

١- حين يعرض ابن هشام لإعراب الفعل المعتل فى دراسته للإعراب التقديرى، يقول:[١] "وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فشيئان: الفعل المعتل بالواو، كـ(يدعو)، والفعل المعتل بالياء، كـ (يرمى)، فهذان تقدر فيهما الضمة فقط

(١) شذور الذهب، ص٦٧.

للاستثقال، تقول: هو يدعو، وهو يرمى. فتكون علامة رفعها ضمة مقدرة. ويظهر فيها شيئان: أحدهما – النصب بالفتحة وذلك لخفتها، نحو: لن يدعوَ، ولن يرميَ. قال الله تعالى: ﴿ لن ندْعُوَ من دُونه إلَهًا ﴾، ﴿ لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا ﴾، ﴿ لنُحْيِيَ به بَلدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ ﴾، ﴿ أَلَيسَ ذلكَ بقَادرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾، ﴿ لن تغنيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ ﴾. الثانى – الجزم بحذف الآخر، نحو: لم يدعُ، ولم يرمِ، قال الله تعالى: ﴿ ولا تقفُ مَا لَيسَ لكَ به علمٌ ﴾، ﴿ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ﴾، ﴿ وَلا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾.

٢- عندما يعرض لتمييز العدد الصريح فى دراسته للتمييز المبين للذات يقول:[1] "فالعدد الصريح الأحد عشر فما فوقها على المائة، تقول: عندى أحد عشر عبداً، وتسعة وتسعون درهماً، وقال الله تعالى: ﴿ إنِّي رأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾، ﴿ وَبَعَثْنَا منهُمُ اثنَيْ عَشَرَ نَقيبًا ﴾، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بعَشْرٍ فَتَمَّ ميقَاتُ رَبِّه أَرْبَعينَ لَيْلَة ﴾، ﴿ فَلَبثَ فيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلا خَمْسينَ عَامًا ﴾، ﴿ فمَن لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ ستِّينَ مِسْكِينًا ﴾، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذرَاعًا ﴾، ﴿ فَاجْلدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾، ﴿ إنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾، وفى الحديث: إن لله تسعةً وتسعينَ اسماً.

٣- حين يعرض لإعراب المضارع الواقع بعد (الفاء) يقرر نصبه فى المواضع الثمانية بـ (أن) مضمرة وجوباً، وحرصه على تكثير النماذج اللغوية وتنويعها واضح فيها، ومن ذلك مثلاً قوله فى نصب المضارع المقترن بالفاء الواقع بعد النهي:[2] "كقولك: لا تفعلِ شراً فأعاقبَك، وقول الله تعالى: ﴿ لا تفتَرُوا عَلَى الله كذبًا فَيُسْحِتَكُمْ بعَذَابٍ ﴾، ﴿ وَلَا تطغَوْا فيه فيَحل عَلَيْكُمْ غضَبي ﴾". والواقع بعد الدعاء كقولك: اللهم تبْ عليّ فأتوبَ، وقول الله تعالى: ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾، وقول الشاعر:

رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين فى خير سنن

والواقع بعد العرض: كقول بعض العرب: ألا تقع فى الماء فتسبح، وكقولك: ألا تأتينا فتحدثنا، وقول الشاعر:

---

(١) شذور الذهب، ص٢٥٥.

(٢) نفسه، ص٣٠٦ وما بعدها.

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

التكثر بذكر النصوص اللغوية وتنويعها سمتان واضحتان فى الكتاب وإن لم يشر المؤلف إليهما فيما ذكره من أهداف وحدده من غايات. ويؤكد ذلك التحليل الإحصائى الذى أجريناه لهذه النصوص، فقد احتوى الكتاب على المأثورات اللغوية الآتية. مع لحظ استبعاد الأمثلة المصنوعة.

١- عدد الآيات القرآنية فى الكتاب	٧٣٢ آية
٢- عدد الأحاديث الواردة فى الكتاب	٣٤ حديثاً.
٣- عدد النماذج الشعرية الواردة فى الكتاب	٢٣٩ نموذجاً.
٤- عدد المأثورات النثرية الواردة فى الكتاب	٥٤ نموذجاً.
٥- مجموع المأثورات اللغوية الواردة فى الكتاب	١٠٥٩ نصاً لغوياً.

وجلى أن "المأثورات اللغوية" التى تضمنها الكتاب قد تجاوزت الألف، فإذا وضعنا فى الاعتبار حجم الكتاب – وهو مختصر لا يتجاوز فيما نقدر خمسين ومائة صفحة ـ إذا غضضنا النظر عن تعليقات المحقق – كان معنى هذا أن متوسط ما فى الصفحة الواحدة نحو سبعة نصوص شعرية أو نثرية أو قرآنية. فإذا راعينا ما يدور حول هذه النصوص من شرح أو تعليق أو تفسير أو تأويل تبين بما لا لبس فيه أن الكتاب – وإن بدا فى ظاهره قائماً على عرض القواعد بأسلوب مباشر – فإنه فى جوهره يعالج القواعد فى إطار من النصوص، إذ القواعد فيه ليست منعزلة عن الأساليب، بل ثمة اتصال وثيق بينها وبين الأنماط المختلفة منها والأجناس المتاحة لها. ولو أن القارئ تمرس بما ورد فى الكتاب من النصوص بجعلها قوالب يحاكيها فى صياغته اللغوية لحقق قدراً كبيراً من التمكن اللغوى يتيح له – بالإضافة إلى ما يلم به من قواعد نحوية – المقدرة على الاتصال المباشر بالتراث اللغوى والأدبى والفكرى من ناحية، والتعبير الصحيح بيسر عن ذات نفسه من ناحية أخرى.

أود بعد ذلك – قبل الانتقال إلى تحليل شواهد الكتاب – أن أحدد بوضوح عدداً من العبارات التى أرجو أن تكون بمثابة مصطلحات معبرة عند دراسة الشواهد، وهى:

"**الماثورات النثرية**"، و "**المأثورات اللغوية**"، و"**النصوص اللغوية**"، أما لفظ "**الشاهد**" "أو"**الشواهد**" النحوية، فما أحسبه فى حاجة إلى تحديد، فقد استقر فى البحث اللغوى بعامة والنحوى بخاصة دلالة هذا المصطلح على النص اللغوى المنسوب إلى عصر الاستشهاد، أياً كان شكله الأسلوبى: شعراً أو نثراً أو قرآناً[1].

أما "**الماثورات النثرية**" فهى النثر المنسوب إلى عصر الاستشهاد مما لم يرد فى الحديث الشريف، سواء نسب إلى معروفين أو إلى مجهولين. وليس من شك فى أن الحديث الشريف بدوره أيضاً "نثر" ينتمى إلى عصر الاستشهاد. بيد أن الحديث محدد المصدر دائماً الأمر الذى آثرنا معه وضع مصطلح خاص يميز النصوص النثرية المنسوبة إلى عصر الاستشهاد عنه.

وأما "**المأثورات اللغوية**" فأوسع دلالة؛ إذ تتناول "كل ما كان مأثوراً عن عصر الاستشهاد من نصوص لغوية"، يستوى فيها أن تكون قرآناً أو حديثاً أو مأثورات نثرية أو نماذج شعرية، وهى بهذه الدلالة تكاد تقارب معنى "الشواهد النحوية"، وإن كانت تفضلها لما شاع فى استعمال مصطلح "الشواهد" من قصره على القرآن والحديث والشعر. وما ترتب على ذلك من فقد المأثورات النثرية – مع أهميتها فى الدرس النحوى – ما حظيت بها المأثورات الشعرية أو النصوص الشعرية من عناية فى التوثيق والتخريج والتوجيه والشرح والاستدلال. الأمر الذى نؤثر معه عبارة "المأثورات اللغوية"؛ إذ ليس لها بعدُ رصيد من الاستعمال ينأى بها عن أداء دورها الصحيح فى الدلالة.

وأما "**النصوص اللغوية**" فهى أوسع دلالة من كل ما مضى؛ إذ تتناول – بالإضافة إلى ما هو منسوب إلى عصر الاستشهاد من نصوص القرآن والحديث والشعر والنثر – بعض النصوص التى قيلت بعد هذا العصر من بعض من يتصفون بالتمكن اللغوى والمقدرة على التعبير الجمالى. وهى نصوص يوشك أن يستقر لدى النحاة عدم الاعتداد بها فى نطاق الشواهد، وإن لم يمنع ذلك بعضهم من الاستئناس بها فى شرح القواعد والتمثيل لها. ولما كان إطلاق لفظ "الشاهد" عليها لا يتسم بالدقة، آثرنا وضع مصطلح آخر يشير إلى

(١) انظر: أصول التفكير النحوى.

طبيعتها الخاصة ووظيفتها معاً، وأحسب أن عبارة "النصوص اللغوية" قادرة على أن تؤدى هذا القصد وتلبى شرائطه.

ولقد كان ابن هشام واحداً من النحاة الذين عنوا بذكر بعض ما ينسب لما بعد عصر الاستشهاد من نصوص[1]، وفى (الشذور) - كما فى كتبه الأخرى - أشعار منسوبة إلى من يصطلح عليهم اللغويون بالمحدثين، ولو رجعت إلى الكتاب الذى بين أيدينا لوجدت فيه أبياتاً لأبى تمام حبيب بن أوس الطائى المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[2]، وللمتنبى أبى الطيب أحمد بن الحسين المتوفى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة[3]، ولأبى فراس الحمدانى المتوفى سنة[4]، وللمعرى أبى العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المتوفى سنة تسع وأربعين وأربعمائة[5]، ولأبى الفرج الساوى صاحب الصاحب بن عباد المتوفى سنة ولابن عنين أبى العباس محمد بن نصر الدين الحسين المتوفى سنة ثلاثين وستمائة[6]، ولابن الرعاد محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن المتوفى سنة[7]، ثم أحد أبناء الأثير الثلاثة، وجميعهم عاش ومات بعد عصر الاستشهاد بزمان[8]

ولعلى - بهذا التحديد للدلالات - قد مهدت السبيل لتسجيل ما رأيته من ملحوظات:

١ـ الشواهد القرآنية:

فى الكتاب كم ضخم من الآيات القرآنية، تبلغ نحو اثنتين وثلاثين وسبعمائة آية،

(١) من الحق أن أقرار أن من النحاة المتقدمين من كان يحرص على ما يمكن اعتباره نوعاً من (الاستشهاد) بنصوص المحدثين من الشعراء، وفى كتب ابن جنى - وبخاصة فى المحتسب - ذكر لشعر لأبى تمام والمتنبى، وفيه تقرير بأن المبرد قد سبقه إلى الاحتجاج بشعر أبى تمام. انظر: المحتسب جـ١/ ص٢٢٩، ٢٩٥، ٢/ ١٢٨، ١٤٤، ١٥٣، ٢٠١، ٢٣٤.

(٢) شرح الشذور/ ص٥٨.

(٣) السابق، ص١٥، ١٩٨.

(٤) نفسه، ص٢٣.

(٥) السابق، ص٣٦.

(٦) نفسه، ص٩١.

(٧) نفسه، ص٢٠٣.

(٨) نفسه، ص٦٥-٦٦.

ومعظم ما ذكر من آيات يخلو من الإشارة إلى قراءة بعينها؛ إذ إنها – فى الغالب – مما لا اختلاف فى قراءته، أو مما اتفقت فيه القراءات السبع، ولكن ثمة قدراً لا بأس به من الآيات أشار ابن هشام إلى بعض ما ورد فيه من قراءات، وتبلغ نحو اثنتين وستين آية، بيد أن عدد القراءات التى أشار إليها فى هذه الآيات يبلغ نحو سبعين قراءة؛ إذ عرض فى بعض الآيات لأكثر من قراءة من القراءات.

وقد اختلف مسلك المؤلف تجاه ما كان يشير إليه من قراءات: فقد حرص حيناً على أن يعزو ما يذكر منها إلى أصحابها، وأغفل أحياناً عزوها إلى من يقرأ بها.

وسنعرض الآن لما ورد فى الكتاب من قراءات بادئين بما عزاه منها؛ لنعرف مدى صحة عزوه بالعودة إلى ما بين أيدينا من مصادر. وسنلتزم فى ترتيبها ترتيب الآيات فى المصحف، وليس الترتيب على حسب المسائل النحوية:

أ – القراءات التى عزاها المؤلف:

١– استشهد المؤلف بقوله تعالى فى سورة البقرة:[١] ﴿ **وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ** ﴾ مشيراً إلى عدد من القراءات الواردة فيها فى قوله سبحانه: (فَيَغفر)، ومن بينها قراءة النصب، وقد عزاها إلى ابن عباس رضى الله عنهما[٢]، ويؤيده ما جاء فى: "النشر[٣]".

٢– استشهد بقوله تعالى فى سورة النساء:[٤] ﴿ **وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ** ﴾ بخفض (الأرحام) وعزا هذه القراءة إلى حمزة[٥]، ويؤيده ما جاء فى: "الإتحاف" و"السبعة"[٦].

٣– استشهد بقوله تعالى فى سورة النساء:[٧] ﴿ **مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ** ﴾ برفع (قليل)، وعزا

(١) من الآية (٢٨٤).
(٢) شذور الذهب، ص٣٥١.
(٣) ج / ص.
(٤) من الآية (١).
(٥) شذور الذهب، ص٤٤٩.
(٦) انظر: الإتحاف ١٨٥، والسعبة ٢٢٦.
(٧) من الآية (٦٦).

هذه القراءة إلى السبعة ما عدا ابن عامر وحده الذى عزا إليه قراءة النصب: (إلا قليلا)[1] . ويؤيده ما جاء فى: "الإتحاف"[2].

٤- عرض للقراءة الواردة فى قوله تعالى فى سورة النساء[3]: ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ بنصب (المقيمين)، وبرفعها أيضاً، أى: (والمقيمون)، وذكر أن قراءة الرفع هى التى فى مصحف عبد الله، وأنها قراءة مالك بن دينار والجحدرى وعيسى الثقفى[4]. ويؤيده ما فى: "المحتسب"[5].

٥- عرض للقراءة الواردة فى قوله تعالى فى سورة المائدة[6]: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ – بجر (الصابئين) بالياء – وعزاها لابن كثير[7]، ويؤيده ما ذكره "المحتسب"[8].

٦- استشهد بقوله تعالى فى سورتى الأعراف وطه[9]: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾، مشيراً إلى القراءة بفتح فاء (طفق) وعزا هذه القراءة لأبى السمال العدوى[10]. ولم أجد هذه القراءة فيما بين يدى من مصادر.

٧- استشهد بقوله تعالى فى سورة الأعراف[11]: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ بقراءة (إن) مخففة ونصب (عباداً) و(أمثالكم)، وعزا هذه القراءة لسعيد بن جبير[12]. ويؤيده ما فى :"المحتسب"[13].

---

(١) شذور الذهب، ص٢٦٥.
(٢) انظر: الإتحاف ١٩٢.
(٣) من الآية (١٦٢).
(٤) شذور الذهب، ص٥٤ – ٥٥.
(٥) ج١/ ص٢٠٣-٢٠٤.
(٦) من الآية (٦٩).
(٧) شذور الذهب، ص٥٥.
(٨) ج١، ص٢١٦-١٢٧.
(٩) من الآية (٢٢) من سورة الأعراف، ومن الآية (١٢١) من سورة طه.
(١٠) شذور الذهب، ص١٩٢.
(١١) من الآية (١٩٤)
(١٢) شذور الذهب، ص١٩٩.
(١٣) ج١، ص٢٧٠.

٨- استشهد بقوله تعالى فى سورة يوسف[١]: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ بإثبات الياء فى (يتقى) وإسكان الراء فى (يصبر)، وعزاها إلى قنبل[٢]. ويؤيده ما جاء فى: "الإتحاف"[٣].

٩- استشهد بقوله تعالى فى سورة الإسراء[٤]: ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ ﴾ بقراءة نقل حركة همزة (أوتى) إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، وعزا هذه القراءة إلى ورش[٥]. ويؤيده ما ورد فى الإتحاف[٦].

١٠- استشهد بقوله تعالى فى سورة مريم[٧]: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ بقراءة (أيَّهم) بالنصب، وعزا هذه القراءة إلى هارون ومعاذ ويعقوب[٨]. ويؤيده ما فى : "إعراب القرآن" للنحاس و "مختصر" ابن خالويه[٩].

١١- استشهد بقوله تعالى فى سورة طه[١٠]: ﴿ لَا مَسَاسَ ﴾ بقراءة فتح الميم وكسر السين، وعزاها إلى الحسن[١١] وعزاها ابن جنى فى "المحتسب" إلى أبى حيوة[١٢].

١٢- استشهد بقوله تعالى فى سورة الحج[١٣]: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾ مشيراً إلى عدد من القراءات فيها من بينها القراءة ﴿ خَاسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾. وعزاها إلى الأعرج[١٤]. ويؤيده ما فى: "النشر"[١٥].

---

(١) من الآية (٩٠)
(٢) شذور الذهب، ص٦٣.
(٣) انظر: الإتحاف ٢٦٧.
(٤) من الآية (٧١).
(٥) شذور الذهب، ص٣٤.
(٦)
(٧) من الآية (٦٩).
(٨) شذور الذهب، ص١٠٩.
(٩) انظر: إعراب القرآن ج٢، ص٣٢٢، والمختصر ٨٦.
(١٠) من الآية (٩٧).
(١١) شذور الذهب، ص٩٤
(١٢) ج٢، ص٥٦.
(١٣) من الآية (١١).
(١٤) شذور الذهب، ص١٥.
(١٥) ج٢، ص ٣٢٦.

١٣- استشهد بقوله تعالى فى سورة المؤمنون[١]: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ بقراءة نقل حركة همزة (أفلح) إلى الدال قبلها وإسقاط الهمزة، وعزا هذه القراءة إلى ورش[٢]. ويؤيده ما جاء فى: "الاتحاف"[٣].

١٤- استشهد بقوله تعالى فى سورة يس[٤]: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ مشيراً إلى قراءة: (من أهلكنا) وعزاها لابن مسعود[٥]. ولم أجدها فيما بين يدى من مصادر.

والقراءات التى سنذكرها فيما يلى معزوة أيضاً فى الكتاب، بيد أن طريقة عزوها تختلف عن طريقة عزو ما سبق من قراءات، فإن ذكر القراءات – فى المواضع السابقة – يفيد وجود غيرها، ثم إن العزو فيها يتسم بالقطع فى تحديد القارئ بها. أما فى المواضع اللاحقة فإن الأمر يختلف:

فهو فى المجموعة التالية يعزو القراءة فى كل موضع إلى (السبعة) دون أن يشير إلى قراءات مخالفة:

١- عند استشهاده بقوله تعالى فى سورة الحجر[٦]: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ – برفع (الضالون) – إذ ذكر إجماع السبعة على الرفع، دون الإشارة إلى قراءات غيرها[٧].

٢- عند استشهاده بقوله تعالى فى سورة النور[٨]: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ – برفع (أنفس) – حيث ذكر إجماع السبعة عليها، من غير الإشارة إلى غيرها[٩].

---

(١) من الآية (١).
(٢) شذور الذهب، ص٣٤.
(٣) انظر: الإتحاف ص٣١٧.
(٤) من الآية (٣١)
(٥) شذور الذهب، ص٣٦٨.
(٦) من الآية (٥٦).
(٧) شذور الذهب، ص٢٦٥.
(٨) من الآية (٦).
(٩) شذور الذهب، ص

٣- عند استشهاده بقوله تعالى فى سورة الليل[١]: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ [١٩] إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ - بنصب (ابتغاء) بإجماع السَبعة، مَن غير إشارَه إلى قراءة غَيرها[٢].

وهو فى المجموعة التالية يعزو القراءة إلى "بعض السبعة" من غير تحديد:

١- عند استشهاده بقوله تعالى فى سورة هود[٣]: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ - بتخفيف (إن) ونصب (كلا)[٤] - وهى قراءة أبى بكر عن عاصم كما فى: "السبعة" لابن مجاهد[٥].

٢- عند استشهاده بقوله تعالى فى سورة النور[٦]: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ - بكسر ضاد (غضب) وفتح الباء ورفع لفظ الجلالة[٧] - وهى قراءة نافع كما جاء فى: "الإتحاف"[٨].

بقى أن نذكر فى ختام هذا القسم من القراءات شيئاً له به اتصال، وهو تعدد صور النطق لكلمة التأمين التى يقولها عادة المأموم بعد قراءة الفاتحة. فقد ذكر ابن هشام لها أربع صور عزاها جميعاً إلى أصحابها ما عدا أولاها التى قطع بأنها أكثرها شيوعاً. وهذه الصور هى[٩]:

١- (آمين) بالمد بعد الهمزة دون إمالة.

٢- كالأولى - إلا أن الألف ممالة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة والكسائى.

٣- (آمين) بقصر الألف، على وزن: (قدير) و (بصير). ونسب إلى صاحب (الإكمال)

---

(١) من الآية (١٨، ١٩)
(٢) شذور الذهب، ص
(٣) من الآية (١١١).
(٤) شذور الذهب، ص٢٨٢.
(٥) انظر: السبعة ٣٣٩.
(٦) من الآية (٩).
(٧) شذور الذهب ص٢٨٢.
(٨) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٢٢.
(٩) شذور الذهب، ص١١٧.

قوله: إن ثعلب حكى هذه اللغة، وقد أنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصوراً فى الشعر. كذلك نقل ما قرره ابن قرقول من أن ثعلبًا قد أنكر القصر إلا فى الشعر وأن غيره قد صححه. واكتفى بالقول – بعد ذلك – بما يفيد أن ثمة اضطراباً فى النقل.

٤- (آمّين) – بالمد وتشديد الميم – وعزاها إلى الحسن، والحسين بن الفضل، وجعفر الصادق.

ب – القراءات التى لم يعزها المؤلف:

سنعرض فيما يلى للقراءات التى ذكرها ابن هشام فى شرحه لشذور الذهب دون أن يعزوها إلى أصحابها، وقد حاولت عزوها من خلال ما بين يدى من مصادر – وهى محدودة نسبياً – فتسنى لى عزو نسبة كبيرة منها. ولم أتمكن من عزو بعضها:

١- استشهد بقوله تعالى فى سورة البقرة[١]: (وزلزلوا حتى يقول الرسول) بنصب (يقول) دون عزو[٢]. وهى قراءة حفص عن عاصم وباقى السبعة ما عدا نافعاً فإنه يقرأ بالرفع[٣].

٢- استشهد بقوله تعالى فى سورة البقرة[٤]: (من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه) برفع يضاعفه ونصبه دون عزو[٥]. والنصب قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب، والرفع قراءة الباقين[٦].

٣- استشهد بقوله تعالى فى سورة البقرة[٧]: ﴿ **وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء** ﴾ مشيراً إلى قراءات متعددة فى (يَغفر)، منها قراءتان لم يعزهما: الأولى بالجَزم، والثانية بالرفع[٨] والأولى قراءة ابن كثير وقالون وورش والثانية قراءة

---

(١) من الآية (٢١٤).
(٢) شذور الذهب، ص٢٩٦.
(٣) انظر: النشر فى القراءات العشر ج٢/ ٢٢٧
(٤) من الآية (٢٤٥).
(٥) شذور الذهب، ص٣٠٧.
(٦) انظر: النشر ج٢/ ٢٢٨.
(٧) من الآية (٢٨٤).
(٨) شذور الذهب، ص٣٥١.

عاصم وابن عامر[1].

٤- استشهد بقوله تعالى فى سورة المائدة[2]: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ مشيراً إلى قراءتين فى لفظ (أرجل): الأولى بالجر، والثانية بالنصب، دون عزو[3]. والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائى ويعقوب وحفص، والجر قراءة الباقين[4].

٥- استشهد بقوله تعالى فى سورة المائدة[5]: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ برفع (تكون) من غير عزو للقراءة[6]. وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى ويعقوب[7].

٦- استشهد بقوله تعالى فى سورة الأنعام[8]: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ مشيراً إلى قراءتى: كسر همزة (إن) وفتحها من غير أن يعزوهما[9]. وبالكسر قرأ ابن كثير وأبى عمرو وحمزة والكسائى ونافع، وبالفتح قرأ عاصم وابن عامر[10].

٧- استشهد بقوله تعالى فى سورة الأنعام[11]: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ مشيراً إلى قراءتى: رفع (بين) على الإعراب على الفاعلية، وفتحها على البناء، من غير عزو[12]. والفتح قراءة المدنيين – نافع وأبى جعفر – والكسائى وحفص، والرفع قراءة الباقين[13].

---

(١) انظر: معجم القراءات ج١/ .
(٢) من الآية (٦).
(٣) شذور الذهب، ص٣٣١.
(٤) انظر: النشر ج٢/ ٢٥٤.
(٥) من الآية (٧١).
(٦) شذور الذهب، ص٢٩٣.
(٧) انظر: الإتحاف ٢٠٢.
(٨) من الآية (٥٤).
(٩) شذور الذهب، ص٢٠٨.
(١٠) انظر: السبعة ٢٥٨.
(١١) من الآية (٩٤).
(١٢) شذور الذهب، ص٨٢.
(١٣) انظر: النشر ج٢/ ص ٣٢٠.

٨- استشهد بقوله تعالى فى سورتى الأعراف والقلم[١]: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ مشيراً إلى القراءة بكسر (حيث) من غير عزو[٢]. ولم أجد هذه القراءة فيما بين يدى من مصادر.

٩- استشهد بقوله تعالى فى سورة الأنفال[٣]: ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ بتخفيف نون (لكن) دون عزو[٤]. وهى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف[٥].

١٠- استشهد بقوله تعالى فى سورة يونس[٦]: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ مشيراً إلى قراءة: (فاجمعوا) بوصل الألف وفتح الميم دون عزو[٧]. وهى قراءة الأعرج وأبى رجاء وعاصم الجحدرى والزهرى[٨]، واختلف فى روايتها عن رويس[٩].

١١- استشهد بقوله تعالى فى سورة هود[١٠]: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ مشيراً إلى قراءتين فى (يومئذ): الأولى بفتح (يوم) على البناء، والثانية بالجر على الإعراب، من غير أن يعزو أياً منهما[١١]. والأولى قراءة الكسائى ونافع، والثانية قراءة ابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة[١٢].

١٢- استشهد بقوله تعالى فى سورة هود[١٣]: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي﴾ مشيراً إلى قراءة نصب (آوى) بفتح الياء وما دار حولها من خلاف فى إمكان التوجيه، من غير أن يعزو القراءة[١٤]. وهى رواية الحلوانى عن قالون عن شيبة[١٥].

---

(١) من الآية (١٨٢) من سورة الأعراف، ومن الآية (٤٤) من سورة القلم.
(٢) شذور الذهب، ص١٣٠.
(٣) من الآية (١٧).
(٤) شذور الذهب، ص٢٨٦.
(٥) انظر: النشر ج٢/ ص ٢١٩.
(٦) من الآية (٧١)
(٧) شذور الذهب، ص٢٣٨.
(٨) انظر: المحتسب ج١/ ص٣١٤.
(٩) انظر: النشر ج٢/ ص ٢٨٥ – ٢٨٦.
(١٠) من الآية (٦٦).
(١١) شذور الذهب، ص٨١.
(١٢) انظر: السبعة ٣٣٦.
(١٣) من الآية (٨٠)
(١٤) شذور الذهب، ص٣١٤.
(١٥) انظر: المحتسب ج١/ ص٣٢٦.

١٣- استشهد بقوله تعالى فى سورة هود[١]: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ مشيراً إلى قراءتين: الأولى برفع (امرأتك) والثانية بنصبها، دون عزو لأى منهما[٢]. والرفع قراءة ابن كثير وأبى عمرو وابن محيصن واليزيدى والحسن. والنصب قراءة الباقين[٣].

١٤- استشهد بقوله تعالى فى سورة يوسف[٤]: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ بالنصب من غير عزو[٥]. ولم أجد هذه القراءة فيما بين يدى من مصادر.

١٥- استشهد بقوله تعالى فى سورة يوسف[٦]: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ مشيراً إلى عدد من القراءات فيها دون عزو لأى منها. وهذه القراءات هى: (هيت) بفتح التاء، وكسرها، وضمها، و(هئت) بكسر الهاء والهمزة ساكنة[٧]. أما (هيتِ) بفتح الهاء وكسر التاء فقراءة ابن محيصن وابن أبى إسحاق وأبى الأسود وعيسى بن عمر، وفى روايتها عن ابن عباس خلاف[٨]. وأما (هئت) بالهمزة وضم التاء فمروية عن على كرم الله وجهه وأبى وائل وأبى رجاء وحيوة[٩]. ولم أجد القراءتين الأخريين فيما بين يدى من مصادر، وإن تناولهما ابن جنى بالتوجيه فى المحتسب باعتبارهما صوراً من النطق لكلمة (هيت) دون أن يشير إلى كون أى منهما قراءة[١٠].

١٦- استشهد بقوله تعالى فى سورة يوسف[١١]: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ مشيراً إلى قراءة رفع (بشر) دون عزو[١٢]. ولم أعثر على من يعزو هذه القراءة.

---

(١) من الآية (٨١).
(٢) شذور الذهب، ص ٢٦٥.
(٣) انظر: الإتحاف ٢٥٩.
(٤) من الآية (١٤).
(٥) شذور الذهب، ص٢٢٠.
(٦) من الآية (٢٣).
(٧) شذور الذهب، ص١٢٠-١٢١
(٨) انظر: المحتسب ج١/ ص٣٣٧.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) من الآية (٣١).
(١٢) شذور الذهب، ص١٩٦.

١٧- استشهد بقوله تعالى فى سورة الرعد[١]: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بنصب (جنات) دون عزو لهذه القراءة[٢].

١٨- استشهد بقوله تعالى فى سورة الإسراء[٣]: ﴿وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا﴾ مشيراً إلى القراءتين فى (مرحاً) بفتح الراء وكسرها دون عزو[٤]. والأولى قراءة السبعة، وأما الثانية فلم أعثر عليها فيما بين يدى من مصادر.

١٩- استشهد بقوله تعالى فى سورة الكهف[٥]: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ﴾ بقراءة تضعيف الزاى فى (تزاور) دون عزو[٦]. وهى لابن كثير ونافع وأبى عمرو[٧].

٢٠- استشهد بقوله تعالى فى سورة الكهف[٨]: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ مشيراً إلى قراءتين فى لفظ (مائة) بتنوين وبغير تنوين، من غير عزو[٩]. والقراءة بغير تنوين لحمزة والكسائى وخلف والحسن والأعمش، وبالتنوين قرأ الباقون[١٠].

٢١- استشهد بقوله تعالى فى سورة الكهف[١١]: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ مشيراً إلى قراءة: (وكان أمامهم ملك). دون عزو[١٢]. وهى لابن شنبوذ[١٣].

٢٢- استشهد بقوله تعالى فى سورة مريم[١٤]: ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا﴾ مشيراً إلى قراءة فتح

---

(١) من الآية (٢٤).
(٢) شذور الذهب، ص٤٢٧.
(٣) من الآية (٣٧).
(٤) شذور الذهب، ص٦٧.
(٥) من الآية (١٦).
(٦) شذور الذهب، ص٢٣٢.
(٧) انظر: السبعة ٣٨٨.
(٨) من الآية(٢٥)
(٩) شذور الذهب ص٥٨.
(١٠) انظر: الإتحاف ٢٨٩.
(١١) من الآية (٧٩).
(١٢) شذور الذهب، ص٢٣٢.
(١٣) انظر: مقدمة السبعة ص١٥ عن ياقوت.
(١٤) من الآية (٢٤)

ميم (من) والتاء الثانية فى (تحت) دون عزو[1]. وهى لابن كثير وأبى عمرو وابن عمر وعاصم فى رواية أبى بكر[2].

٢٣- استشهد بقوله تعالى فى سورة الحج[3]: ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ مشيراً إلى قراءة غريبة فيها بجر (الآخرة)، من غير عزو. وهى موجودة أيضاً من غير عزو فى "التبيان"[4]

٢٤- استشهد بقوله تعالى فى سورة النور[5]: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ بنصب (سورة) من غير عزو[6]. وهى قراءة أم الدرداء وعيسى الثقفى وعيسى الهمدانى. ورويت أيضاً عن عمر بن عبد العزيز[7].

٢٥- استشهد بقوله تعالى فى سورة يس[8]: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ برفع (صيحة) دون عزو[9]، وهى قراءة أبى جعفر ومعاذ بن الحارث[10].

٢٦- استشهد بقوله تعالى فى سورة الأحقاف[11]: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ بقراءة (ترى) بالبناء لغير الفاعل ورفع (مساكن)، دون عزو[12]؛ وهى للحسن وأبى رجاء وعاصم الجحدرى وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى اسحاق[13].

---

(١) شذور الذهب، ص٢٣١.
(٢) انظر: السبعة ٤٠٨.
(٣) من الآية (١١).
(٤) شذور الذهب، ص١٥، والتبيان ٩٣٤.
(٥) من الآية (١)
(٦) شذور الذهب، ص٤٢٧.
(٧) انظر: المحتسب ج٢/ ص٩٩
(٨) من الآية (٢٩)، (٥٠).
(٩) شذور الذهب، ص١٧٦.
(١٠) انظر: المحتسب ج٢/ ص٢٠٧
(١١) من الآية (٢٥).
(١٢) شذور الذهب، ص١٧٦.
(١٣) انظر: المحتسب ج٢/ ص٢٦٥ – ٢٢٦.

٢٧- استشهد بقوله تعالى فى سورة الذاريات[١]: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ مشيراً إلى قراءتين فى (مثل) برفعها على الإعراب، وفتحها على البناء، من غير عزو[٢]. وبالرفع قرأ حمزة والكسائى وخلف وأبو بكر، وبالفتح قرأ الباقون[٣].

٢٨- استشهد بقوله تعالى فى سورة الطور[٤]: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ بالفتح فيهما دون عزو[٥]. وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو[٦].

٢٩- استشهد بقوله تعالى فى سورة المجادلة[٧]: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ مشيراً إلى قراءتين لم يعزهما، برفع (أمهاتهم) وبجرها بباء زائدة[٨]. وبالرفع قرأ المفضل عن عاصم[٩]. وأما الجر فلم أجده فيما بين يدى من مصادر.

٣٠- استشهد بقوله تعالى فى سورة المنافقون[١٠]: ﴿لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ بقراءة فتح ياء (يخرجن) وضم رائه ورفع (الأعز) ونصب (الأذلّ) من غير عزو[١١]. وقد حكى هذه القراءة الكسائى والفراء عن قوم من غير عزو أيضاً[١٢].

٣١- استشهد بقوله تعالى فى سورة الطلاق[١٣]: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ بالقراءتين: (واللائى)، و(اللاتى) من غير عزو[١٤]

---

(١) من الاية (٢٣).
(٢) شذور الذهب، ص٨٢.
(٣) انظر: النشر ج٢/ ص٣٧٧.
(٤) من الآية (٢٣)
(٥) شذور الذهب، ص٨٦.
(٦) انظر: السبعة ٦١٢.
(٧) من الآية (٢)
(٨) شذور الذهب، ص١٩٦.
(٩) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٣٢.
(١٠) من الآية (٨).
(١١) شذور الذهب، ص١٥٠.
(١٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٧٤.
(١٣) من الآية (٤).
(١٤) شذور الذهب، ص١٤٥.

٣٢- استشهد بقوله تعالى فى سورة الجن[١]: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ بقراءتين: الرفع فى (يخاف) والجزم فيها، دون عزو لأى منهما[٢]

٣٣- استشهد بقوله تعالى فى سورة المدثر[٣]: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ مشيراً إلى قراءة (تسعةُ أعشرٍ) برفع (تسعة) وجر (أعشر) وتنوينها. دون عزو[٤]. وهى قراءة أنس بن مالك[٥].

٣٤- استشهد بقوله تعالى فى سورة التكوير[٦]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ بالقراءتين: (بظنين) بالظاء و(بضنين) بالضاد، من غير عزو[٧]. وبالظاء قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ورويس، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً. وبالضاد قرأ الباقون، وكذلك هى فى جميع المصاحف[٨].

٣٥- استشهد بقوله تعالى فى سورة الطارق[٩]: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بالقراءتين بتشديد (لما) وتخفيفها، دون عزو[١٠]. والتشديد قراءة عاصم وابن عامر وحمزة، وبالتخفيف قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى[١١]

وبهذا العرض للقراءات المعزوة – مما عزاه ابن هشام نفسه أو عزوناه نحن استناداً إلى ما بين أيدينا من مصادر – يتضح بجلاء أنه ليس ثمة تفرقة فى الكتاب بين القراءات الصحيحة – سبعية أو عشرية – والشاذة، فالمؤلف يستشهد بكلا النوعين للتدليل على

---

(١) من الآية (٣٠)
(٢) شذور الذهب، ص٣٤١.
(٣) من الآية (٣٠)
(٤) شذور الذهب، ص٧٨.
(٥) انظر: المحتسب ج٢ / ص٣٣٨.
(٦) من الآية (٢٤).
(٧) شذور الذهب، ص٣٦٤.
(٨) انظر: النشر ج٢ / ص٣٩٨ – ٣٩٩.
(٩) من الآية (٤).
(١٠) شذور الذهب، ص٢٨٢.
(١١) انظر: السبعة ٦٧٨.

صحة القواعد النحوية، كما يعرض لقراءات منهما بالتوجيه عند وجود ما ظاهره مخالفة القواعد النحوية. كلا النوعين إذاً مناط احتجاج ومحل اعتبار.

وتحليل ما ذكره المؤلف من توجيهات فى تخريج القراءات يدل على أنه كان يصدر فيها عن رافدين: أحدهما – المحاولات النحوية السابقة لتوجيه القراءات، وهى المحاولات التى عنيت بها كتب إعراب القرآن، وفى طليعتها محاولة ابن جنى فى "المحتسب"، وثانيهما – التأمل الشخصى والاجتهاد الذاتى فى التطبيق النحوى. ولعل فى النماذج الآتية ما يمثل للنوعين كليهما:

١- حين يذكر أحكام الاسم المشغول عنه يقسمه – بحسب نصبه ورفعه – أقساما، ويجعل من بين هذه الأقسام ما يترجح فيه الرفع بالابتداء، وذلك إذا لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً، نحو: زيد ضربته "؛ وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غنى عنه فكان أولى؛ لأن التقدير خلاف الأصل ومن ثم منعه بعضهم"[١]. ثم يرد على هؤلاء المانعين بوروده منصوباً فى قراءة: (جنات عدن يدخلونها) بنصب (جنات) وقراءة: (سورةً أنزلناها) بنصب سورة[٢]. وهو لا يزيد فى هذا الموضع عن الأخذ بما ذكره ابن جنى فى المحتسب[٣]. بيد أنه يذكره بإجمال يناسب المستوى الذى يؤلف له الكتاب، أما ابن جنى فيفصله رعاية منه لمستوى قرائه أيضاً.

٢- حين يحدد أنواع المبنى على الكسر يذكر من بينها صيغة (فَعَالِ)، ثم يعرض الضوابط اللازمة لقياسية هذه الصيغة، واستعمالاتها. ويتناول فى هذا الصدد قراءة الحسن: (لا مَسَاسِ) – بفتح الميم وكسر السين – بالتوجيه، فيرى أن (لا) قد دخلت على اسم الفعل (مَسَاسِ) على سبيل الدعاء، بمنزلة قول العرب للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش (لا لعاً) وينقل عن (معانى القرآن) للفراء و (ليس) لابن

(١) شذور الذهب، ص٤٢٧.

(٢) السابق.

(٣) انظر: المحتسب ج٢/ ص٩٩.

خالويه ما يؤيده[1]. مغفلاً ما ذكره ابن جنى فى المسألة مع جودة ما قال[2]. ولعله أراد أن ينوع مصادر معرفة الطالب بعد أن ذكر ابن جنى فى أكثر من موضع.

٣- حين يعرض للمبنى من الأسماء يبدأ بذكر أسماء الأفعال، ويذكر من بينها (هيت) فى قوله تعالى: (وقالت هيت لك) ويعرض لقراءات واردة فيها، ومنها (هيتُ) بالضم وبالفتح وبالكسر، ثم يوجه كلا منها بقوله: "فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.... والضم تشبيهاً بحيث"[3]. ويضيف إلى تلك القراءات الثلاث أخرى هى (هِئْتُ)، ويوجهها بأنها "فعل ماض وفاعل، من: هاء يهاء: كشاء يشاء، أو من: هاء يهيئ كجاء يجيئ[4]، وهو فى هذا كله لا يزيد على ما ذكر ابن جنى شيئاً[5].

٤- حين يعرض للتطابق النوعى – تذكيراً وتأنيثاً – بين الفعل والفاعل يذكر أن تأنيث الفعل للفاعل المؤنث قد يكون مرجوحاً، وذلك فى موضع واحد، وهو "أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا، كقولك: ما قام إلا هند، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى... ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ"[6]. ويستشهد على صحةٌ التأنيث ببعض الشواهد، من بينها "قراءة بعضهم: (إن كانت إلا صيحة واحدة) برفع صيحة، وقراءة جماعة من السلف: (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم)، ببناء الفعل لما لم يسم فاعله وبجعل حرف المضارعة المثناة من فوق"[7]، ثم يضيف: "وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر، وهو محجوج بما ذكرناه". وهو فى كل ذلك إنما ينقل عن ابن جنى فى المحتسب[8].

---

(١) شذور الذهب، ص٩٤، ومعانى القرآن ج / ص، وليس.
(٢) انظر: المحتسب ج٢/ ص٥٦.
(٣) شذور الذهب، ص١٢٠-١٢١.
(٤) السابق.
(٥) انظر: المحتسب ج١/ ص٣٣٧.
(٦) شذور الذهب، ص١٧٦.
(٧) السابق.
(٨) انظر: المحتسب ج٢/ ص٢٦٥-٢٦٦.

٥- حين يتناول (إن) النافية أخت (ما) يقرر جواز إعمالها فى اسم معرفة وخبر نكرة، مستشهداً بقراءة سعيد بن جبير رضى الله عنه: (إنْ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب (عباداً) على الخبرية و(أمثالكم) على الوصفية[1]. وهو فى هذا لا يزيد عن أن يجمل ما ذكره صاحب المحتسب مفصلاً[2].

٦- حين يذكر تخفيف الأدوات يقرر أن المخفف إن كان (أنّ) المفتوحة وجب بقاء عملها وحذف اسمها وكون خبرها جملة "ثم إن كانت اسمية فلا إشكال... وإن كانت فعلية وجب كونها دعائية، سواء كان دعاء بخير نحو: (أن بورك من فى النار)، أو بشر نحو: (والخامسة أن غضب الله عليها) فيمن قرأ من السبعة بكسر (الضاد) وفتح (الباء) ورفع اسم الجلالة"[3]. فهو – كما ترى – يوجه القراءة على نحو تصبح معه شاهداً على القاعدة، وسنده فى هذا التوجيه اجتهاد شخصى.

٢- شواهد الحديث الشريف:

عنى ابن هشام فى الكتاب بالاستشهاد بأحاديث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه، وكان يحرص على ذكر نصوص العبارات المنسوبة إلى النبى. وقد تجاوزت جملة ما ذكر من ذلك ثلاثين حديثاً. ليست وحدها كل ما ورد فى الكتاب من الأحاديث، فإن معها عدداً آخر وردت فيها العبارات على ألسنة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كما أن فى الكتاب بضعة أحاديث أخرى لم تسند إلى الرسول أو إلى أحد من صحابته. فإذا وضعنا هذه وتلك إلى جوار ما نص المؤلف على أنه لفظ الرسول اقتربت جملة الأحاديث فى الكتاب من الأربعين حديثاً، فى النية أن أعرض لها جميعاً بالتخريج فى ملحق خاص بهذه الدراسة.

والأحاديث الواردة فى الكتاب لم تذكر جميعها على سبيل الاستشهاد بها فى المسائل النحوية، فإن منها مجموعة – وإن كانت محدودة – ذكرت للاستشهاد بها فى الدلالة اللغوية، وهى أربعة أحاديث:

---

(١) شذور الذهب، ص١٩٩.
(٢) انظر: المحتسب ج١/ ص١٧٠.
(٣) شذور الذهب، ص٢٨٢.

١- ذكر الأول منها، وهو (البكر تستأمر، وإذنها صماتها، والأيِّمَ تعرب عن نفسها) فى مجال الاستدلال على أن المعنى اللغوى للإعراب: الإبانة؛ ولذلك عقَّب على كلمة (تعرب) الواردة فى الحديث بقوله: "أى تبين رضاها بصريح النطق"[(١)]

٢- وذكر الثانى منها، وهو (لا يعضه بعضكم بعضاً) فى مجال تفسير المعنى اللغوى لقوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين)[(٢)].

٣- وورد الثالث منها، وهو: (كان يتخولنا بالموعظة) عند التفسير اللغوى لقول العرب: تساقطوا أخول؛ أخول. ولذلك عقَّب على الحديث بقوله: "أى يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً مخافة السآمة علينا"[(٣)].

٤- وجاء رابعها، وهو: (ما لم يكن نقع أو لقلقة) عند تفسيره قوله تعالى: (فالمغيرات صبحاً فآثرن به نقعاً) إذ فسر النقع بالغبار أو الصوت، مستدلاً بالحديث الذى عقب عليه بقوله: "أى فهيجنّ بالمغار عليهم صياحاً وجلبة"[(٤)].

وفيما عدا هذه الأحاديث الأربعة فإن الأحاديث الواردة فى الكتاب تُعرض فى مجال الاستشهاد بها فى المسائل النحوية. وثمة بعض ملحوظات حول الاستشهاد بها فى هذا النطاق نعرض لأهمها فيما يأتى:

أولاً – الظاهرة العامة – التى توشك أن تكون قاعدة – أن يذكر ابن هشام دائماً نص الشاهد من الحديث – وهو العبارة أو العبارات المجتزأة منه – بعد التصريح بأنها عبارة الرسول، وله فى هذا التصريح عبارات محددة، هى: قال صلى الله عليه وسلم، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم، ونحو قول النبى، وفى الحديث؛ ولذلك لم يستعمل أياً من هذه العبارات فيما كان من الألفاظ مسنداً إلى غير النبى، كالتى جاءت على ألسنة الصحابة، وإن ورد شىء منها فى الحديث.

---

(١) شذور الذهب، ص

(٢) السابق، ص.

(٣) نفسه، ص

(٤) نفسه، ص.

وهذه الظاهرة مطردة – إذ لم يغفل ابن هشام نسبة النص مناط الاستشهاد فى الحديث إلى الرسول – إلا فى مواضع ثلاثة، هى:

١- عندما استشهد بالحديث: (لا أحد أغير من الله عزّ وجلّ) على عدم جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس إذا كان مجهولاً لا دليل عليه من لفظ أو سياق(١).

٢- عندما استشهد بالحديث: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) على جواز وقوع (أى) فى محل نصب على الاختصاص متى توافرت فيها الشروط(٢).

٣- عندما استشهد بالحديث: (الصلاة جامعة) بالنصب فيهما على أن العامل فى الإغراء لا يجب حذفه إلا مع العطف أو التكرار، فإذا لم يكن شىء من ذلك جاز ذكر العامل وحذفه(٣).

ثانياً – عرض ابن هشام لما ذكر من الأحاديث بالتوجيه النحوى، إما باعتبارها شواهد قاطعة الدلالة على القاعدة النحوية، وإما بغية تخريج الأحاديث لتتفق مع القاعدة النحوية إذا كان فى ظاهر نصها ما يمكن اعتباره مخالفاً لها، وذلك مطرد فى كافة ما ذكر من الأحاديث إلا فى حديث واحد حكم فيه بالشذوذ على عبارة أسندت لأم المؤمنين عائشة، وذلك عندما ذكر فى باب (التوكيد) وجوب كون المؤكد معنوياً معرفة لا نكرة، ثم أردف: "وشذ قول عائشة رضى الله عنها: (ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرًا كله إلا رمضان)"(٤).

ثالثاً – حرص ابن هشام على أن يتناول ما ذكر من الأحاديث من خلال رواية واحدة هى التى يكون النص فيها مناط الاستشهاد والتوجيه، ولم يعن بتتبع ما قد يكون من روايات أخرى سواء اتفقت فى موضع الشاهد أو اختلفت. فيما عدا حديثاً واحداً عرض فيه لرواية أخرى بالإضافة إلى الرواية موضوع الاستشهاد، واتخذ من الرواية الثانية سنداً يرجح به ما قدمه من توجيه للرواية الأولى، وذلك حين استشهد بقوله صلى الله عليه

(١) شذور الذهب، ص ٢١١.
(٢) السابق، ص٢٢٢.
(٣) نفسه، ص٢٢٣.
(٤) شذور الذهب، ص٤٢٩.

وسلم: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة)، إذ قال عقب ذلك: "وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه، وهو أن (ما) من قوله: (ما تركنا) موصول بمعنى الذى، محله رفع بالابتداء، و(تركنا) صلته، والعائد محذوف، أى: تركناه، و(صدقة) خبر ما على رواية الرفع، وهو أجود؛ لموافقته لرواية: (ما تركناه فهو صدقة)، وأما النصب فتقديره: ما تركنا مبذول صدقة، فحذف الخبر لسد الحال مسدّه"[(١)].

رابعاً – حرص ابن هشام على أن يذكر بالإضافة إلى الأحاديث – فى المسائل التى استشهد فيها بها – نصوصاً لغوية أخرى نثرية أو شعرية أو قرآنية فى عدد كبير من المواضع، بيد أنه حرص أيضاً على أن يستشهد فى مواضع بعينها بشواهد منفردة من الحديث، لا يصحبها فى هذه المواضع نصوص غيرها. ويبلغ عدد هذه المواضع عشرة استشهد فيها جميعاً بالأحاديث وحدها دون أن يصحبها نصوص لغوية غيرها. وسنعرض فيما يأتى لهذه المواضع مرتبة على حسب مسائل الكتاب:

١- إلحاق (أرضين) بجمع المذكر السالم فى إعرابه مع أنها جمع تكسير لمؤنث – لأن المفرد (أرض) بسكون الراء، والأرض مؤنثة، وقد استشهد على هذا الإلحاق بالحديث: (من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة)[(٢)].

٢- عدم جواز حذف الفاعل أو نائبه؛ لأنهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فلا ينبغى أن يحمل على ذلك الظاهر، وإنما يحمل على أنهما ضميران مستتران. ويستدل على ذلك بقول النبى صلى الله عليه وسلم: (لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)، ويبين وجه الاستشهاد بالحديث بأن "فاعل (يشرب) ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره. وهو (الزانى) – لأن ذلك خلاف المقصود، ولا الأصل: (ولا يشرب الشارب) فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه (يشرب)؛ لأن (يشرب) يستلزم (الشارب)، وحسّن ذلك تقدم نظيره وهو: (لا يزنى الزانى)"[(٣)].

(١) السابق، ص٣٥٣.
(٢) شذور الذهب، ص٥٦ – ٥٧.
(٣) السابق، ص١٦٥ – ١٦٦.

٣- جواز الابتداء بالنكرة (إذ كانت مضافة؛ لأن الإضافة من مسوغات الابتداء بها، كما جاء فى قوله صلى الله عليه وسلم: (خمس صلوات كتبهن الله على العباد)[١].

٤- جواز الابتداء بالنكرة إذا تعلق بها معمول؛ لأن تعلق المعمول من ظرف أو جار ومجرور بالنكرة مسوغ من مسوغات الابتداء بها، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: (أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة)[٢].

٥-٦- جواز حذف (كان) و(اسمها) وبقاء خبرها، وذلك إذا تقدمها (إن) أو (لو) الشرطيتان:

وشاهد الحذف بعد (إن) الشرطية قوله صلى الله عليه وسلم: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)، وتقديره: "إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر".

وشاهد الحذف بعد (لو) الشرطية قوله صلى الله عليه وسلم: (التمس ولو خاتماً من حديد)، أى: "ولو كان الذى تلتمسه خاتماً من حديد"[٣].

٧- جواز حذف نون (مضارع كان) بشروط، من بينها ألا يكون بعد (النون) ضمير متصل، فإن كان ثمة ضمير متصل لم يجز حذف النون، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله)[٤].

٨- وجوب نصب المستثنى بليس، كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم: (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفرُ)[٥].

٩- جواز إعمال المصدر المضاف إلى المفعول فى النثر، كقول النبى صلى الله عليه وسلم: (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا).[٦]

---

(١) نفسه، ص١٨٣

(٢) شذور الذهب، ص١٨٣

(٣) السابق، ص١٨٧.

(٤) نفسه، ص١٨٨.

(٥) نفسه، ص ٢٦٠.

(٦) نفسه، ص ٣٨٢ – ٣٨٤.

١٠- اعتبار (بدل الإضراب) من بين أنواع البدل، "وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما فى بدل الكل، ولا كلية وجزئية كما فى بدل البعض، ولا ملابسة كما فى بدل الاشتمال" وشاهده قول النبى صلى الله عليه وسلم: (إن الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها، ثلثها، ربعها، إلى العشر)[١].

وفيما عدا هذه المواضع العشرة فإن ابن هشام يذكر مع ما يستشهد به من أحاديث نصوصاً لغوية أخرى، وحسبنا أن نمثل لذلك بما يأتى:

١- حين يعرض للمطابقة العددية بين الفعل وفاعله أو نائبه يقرر أن الغالب تجريد الفعل معهما من علامتى التثنية والجمع، ولكنه يقرر أن من العرب من يلحق بالفعل هذه العلامات مستدلاً على ذلك بنصوص متعددة من الشعر والنثر بالإضافة إلى حديث: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[٢].

٢- حين يتناول أحكام الترتيب بين (إن) وأخواتها ومعمولاتها يقرر عدم جواز تقدم الخبر فيهن أو توسطه "اللهم إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها"، ويستشهد على ذلك بآيتين من الكتاب العزيز قبل أن يذكر الحديثين: (إن فى الصلاة لشغلا)، و(إن من الشعر لحكماً)[٣].

٣- عندما يذكر أحكام الحال يجعل من بينها كون صاحبها معرفة، ثم يقرر جواز مجيئ الحال من النكرة المحضة قليلاً، مستدلاً على ذلك بعدد من النصوص النثرية والشعرية التى من بينها حديث: (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً، وصلى وراءه رجال قياماً)[٤].

وبهذا التنويع فى الاستدلال بالحديث يشير ابن هشام بذكاء إلى الاعتداد بحجيته المطلقة، سواء صحبه غيره من نصوص تدعم ما فيه من ظواهر، أو تجرد وحده للدلالة

---

(١) شذور الذهب، ص٤٤٠.
(٢) شذور الذهب، ص ٤٤٠.
(٣) نفسه، ص ٢٠٣-٢٠٤.
(٤) نفسه، ص٢٥١ – ٢٥٣.

على المسألة موضوع الاستشهاد. وبذلك يوقف الدارس عملياً على ما ينبغى أن يلتزم به تجاه الاستشهاد بالحديث. وهو موضوع شغل عدداً كبيراً من متأخرى النحاة، وبخاصة فى أواخر القرن السادس والقرن السابع، أولئك الذين مزقتهم الاختلافات النظرية إلى مجموعات تختلف اختلافاً بيناً، ولكن ابن هشام يضرب فى كتابه صفحاً عن الجانب النظرى كله، مؤثراً نقل الدارس إلى موقف يتسق فيه مع ما يراه، بوضعه مباشرة تجاه ضروب الاستشهاد العملى بالحديث النبوى.

٢- الشواهد الشعرية:

تبلغ النصوص الشعرية الواردة فى الكتاب تسعة وثلاثين ومائتى نص، إذا لم نضع فى الاعتبار بيتاً من منظومة نحوية لابن النحاس ذكره ابن هشام فى باب المنع من الصرف[١]، ويتراوح النص الذى يذكره ابن هشام فى الكتاب بين شطر بيت ومقطوعة تبلغ عدة أبياتها أربعة، ولكن الغالب فى الكتاب ذكر بيت واحد يكون فيه وحده عادة مناط ما يعرض بسببه فى المسألة.

ولم يذكر ابن هشام هذه النصوص جميعاً باعتبارها شواهد نحوية، بل عرض لبعضها على سبيل الطرفة والدعابة، وذكر بعضها بقصد تصويب بعض أخطاء تسللت إلى "لغة المحدثين".

أما ما عرض له على سبيل الطرفة فنصان:

أحدهما – لابن الرعاد، محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، الذى استطرد إليه حين بين حكم إعراب الاسم المقصور، وأن ألفه تلزم السكون وتقدر فيها الحركات الثلاث، ثم أضاف: "ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى – رحمه الله – يتشوق إليه ويشكو له نحوله[٢]:

سلّم على المولى البهاء وصف له ... شوقى إليه وأننى مملوكه

(١) الشذور، ٤٥٠.
(٢) الشذور، ٦٥-٦٦.

أبـــدا يحركنـــى إلـــيه تـــشوقى جـــسمى بـــه مـــشطوره مـــنهوكه
لكـــن نحلـــت لـــبعده فكأننـــى ألـــف ولـــيس بممكـــن تحـــريكه

وواضح أن طرافة التشبيه هى التى أملت على ابن هشام ذكر هذه المقطوعة.

والثانى – لشرف الدين بن عنين، الذى تطرق إلى ذكره وهو يتحدث عن الترتيب بين (إن) الناسخة وأدواتها وما تقرر لدى النحاة من عدم جواز تقدم أخبارها عليها، ثم قال[1]: "وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين حيث قال:

كأنى مـن أخبـار (إن) ولم يجـز له أحد فـى النحـو أن يتقدمـا
عسى حرف جر من نداك يجرنى إليك فإنى من وصالك معدما

وطرافة التشبيه فى تقدير ابن هشام وراء استطراده لهذين البيتين.

وأما ما ذكره المؤلف بغية تصويب ما فى لغة المحدثين من أخطاء فنصوص ثلاثة:

أولها – ما ذكره حين عرض لحكم لام (تعالَى) من وجوب الفتح وعدم جواز الكسر من أن بعض المحدثين يخطئون فيكسرون لامها، ومثل لهذا النمط من الخطأ بقول أبى فراس الحمدانى[2]:

تعالِى أقاسمك الهموم تعالِى

وثانيها – ما ذكره حين عرض لاستعمال (إيه) من أسماء الأفعال، فذكر أنها تكون بمعنى: (امض فى حديثك) فتفيد معنى فعل لازم لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه، ومن ثم فإنه لا يجوز أن ينصب المفعول به بعدها على نحو ما فعله بعض المحدثين، ومثل لهذا الضرب من الخطأ بقول ابن الأثير[3].

(إيهٍ أحاديث نعمان وساكنه) شتان بين صنيعكم وصنيعى

وثالها – ما ذكره فى عرضه لاستعمال (شتان) من أسماء الأفعال من عدم جواز نحو:

---

(١) الشذور، ٢٠٣
(٢) السابق، ٢٣.
(٣) الشذور، ١١٨.

(شتان بين كذا وكذا) إذ لا تكرار فيه لفاعل شتان، ولا وقوع فيه لـ (ما) بينها وبين فاعلها، وقد حكم على هذا التركيب بأنه غير عربى، ومثل له بقول بعض المحدثين[1]:

جازيتمونى بالوصال قطيعة　　　شتان بين صنيعكم وصنيعى

وهكذا يتبقى لدينا من النصوص الشعرية الواردة فى الكتاب أربعة وثلاثون ومائتا نص، ونرجو أن نعرض لأهم ملحوظاتنا فيها فيما يأتى:

أولاً – لم يعن المؤلف عناية كافية بنسبة ما يذكر من نصوص شعرية، فلم ينسب من بين ما ذكر فى الكتاب كله غير ستة وثلاثين نصاً، من بينها ثلاثة كان النسب فيها إلى الطائفة (بعض الأنصار)[2]، أو العصر (بعض المحدثين)[3].

ونظرة إلى هذه النصوص تبين أن الشعراء الذين روى ابن هشام بعض أشعارهم ممن نص على أسمائهم يختلفون بحسب عدد المرات التى وردت فيها أسماؤهم، كما يتفاوتون بحسب عصورهم.

فقد ذكر ابن هشام شعراً لأمرئ القيس فى ستة مواضع[4].

وذلك شعراً لكل من: عنترة[5]، والأعشى[6]، وأبى طالب[7]، وذى الرمة[8]، والمتنبى[9] فى موضعين.

وأما فى بقية المواضع فلم يرد ذكر للشاعر فيها إلا مرة واحدة[10].

---

(١) السابق، ص٢٣.
(٢) نفسه، ٢١٧.
(٣) نفسه، ٢٣، ٤٠٦.
(٤) نفسه، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٨٦.
(٥) الشذور، ٢٥١، ٣٧٨.
(٦) السابق، ٩٧، ٢٦٨.
(٧) نفسه، ٢١١، ٣٩٣.
(٨) نفسه، ١١٩، ٤٣٧.
(٩) نفسه، ١٥، ١٩٨.
(١٠) ورد ذكر الفرزدق فى الشذور ص١٦، والأخطل ٢٨، ونصيب ٣٠، وأبى العلاء المعرى ٣٦، والعباس بن مرداس ١٨٦، ورجل من الجن ٢٣٥، وأبو الأسود الدؤلى ٣٣٨، ولبيد بن ربيعة ٢٦١، والكميت ٢٦٣، والنابغة ٢٨٠، والحطيئة ٣١٢، وميسون بنت بحدل ٣١٤، وعمر بن الإطنابة ٣٤٥، وكثير عزة ٣٦٨، وزيد الخيل ٣٩٤، وذى الرمة ٤٣٧.

وإذا كان ابن هشام قد أغفل نسبة عدد كبير من الشواهد الشعرية الواردة فى الكتاب فإن محققه – الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد تغمده الله برحمته – قد تكفل بنسبة عدد كبير مما أغفل المؤلف نسبته؛ إذ نسب منها ستة وثلاثين ومائة نص شعرى، وبذلك يمكن اعتبار جملة المنسوب فى الكتاب اثنين وسبعين ومائة نص، يمكن أن نضيف إليها ثمانية نصوص استطعت نسبتها، وبهذا يظل فى الكتاب أكثر من خمسين نصاً شعرياً غير منسوب.

ثانياً- لم يفرق ابن هشام فى الكتاب تفرقة صريحة بين ما كان منسوباً من الشعر إلى عصر الاستشهاد وما كان منسوباً منه إلى ما بعد هذا العصر، فليس فى الكتاب كله نص قاطع فى التمييز بين "الشواهد الشعرية" وغيرها من الشعر، ومع ذلك فإن تحليل المواضع التى ورد فيها ذكر لنصوص ما بعد عصر الاستشهاد وأسلوب المؤلف فى ذكر هذه النصوص يشيران – ضمناً – إلى أن هذه النصوص لم تذكر باعتبارها "شواهد" ثابتة الحجة على ما تتضمنه من ظواهر، بل توشك أن تلمح إلى أنها "أمثلة" كغيرها من الأمثلة المصنوعة تجلية للقاعدة وتوضيحاً لمتطلباتها.

ولعل فى عرضنا لما ورد فى الكتاب من أبيات أبى تمام والمتنبى وأبى العلاء ما يوضح ذلك:

- أما أبو تمام فقد ذكر له ابن هشام فى الكتاب بيتاً واحداً فى مسألة إلحاق (سنين) بجمع المذكر السالم فى الإعراب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، وقد ذكره "مثالاً" على مجيئها مرفوعة بالواو، بعد أن ذكر آية قرآنية "شاهداً" على جرها بالياء[1].

ولا يخفى ما فى حرص ابن هشام من التمييز بين "الشاهد" القرآنى و"المثال" الشعرى من دلالة.

- وأما أبو الطيب المتنبى فقد ذكر له ابن هشام بيتين:

الأول عند ذكره (أل) بين علامات الأسماء؛ إذ مثل لذلك بنحو: الرجل، والكتاب، والدار، ثم أضاف[2]: "وقول أبى الطيب:

---

(١) الشذور ٥٨

(٢) السابق، ١٥-١٦.

الخيل والليل والبيداء تعرفني   والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها".

وجلى أن البيت من قبيل المثال، بقرينة المسألة التى ذكر فيها، والسياق الذى ورد فيه.

والثانى عند ذكره (لا) العاملة عمل ليس، وجعله من بين شروطها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، ثم ذكر ما يشير إلى أن عملها فى معرفة قليل، وأضاف[1]:

"وعلى ذلك قول المتنبى:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى   فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا"

وليس فى السياق ما يشعر بكون البيت شاهداً، بل على العكس من ذلك فإن السياق يشعر بضعف هذا الأسلوب وقلته، وفضلاً عن ذلك فإن ابن هشام لم يعن بتأويل البيت أو توجيهه على نحو ما يفعل مع الشواهد المنسوبة إلى عصر الاستشهاد.

- وأما أبو العلاء المعرى فقد جاء له بيت واحد من الشعر عندما عرض المؤلف لإعراب قول الله تعالى: "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"[2]؛ إذ ذكر أن خبر المبتدأ بعد (لولا) محذوف وجوباً، وأن التقدير: ولولا دفع الله الناس موجود، واستطرد من ذلك إلى ذكر بيت أبى العلاء فى وصف السيف[3]:

يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد يمسكه لسالا

وعقب على البيت بقوله: "فأثر ذكر الخبر وهو (يمسكه)".

والسياق واضح الدلالة فى أن البيت مذكور على غير سبيل الاستشهاد؛ إذ لو كان شاهداً مخالفاً للقاعدة التى سيق فى مجالها لوقف عنده بالتحليل إما لتوجيهه وتأويله ليوافق مقولات القاعدة، وإما للحكم عليه بالشذوذ أو الضرورة، وهما العبارتان اللتان

---

(١) نفسه، ١٩٨.

(٢) من الآية (٢٥١) من سورة البقرة.

(٣) الشذور، ٣٦.

لجأ إليهما ابن هشام فى كثير من مصنفاته للإشارة إلى وجوب حفظ البيت ضمن المأثورات اللغوية المروية دون القياس عليه لمخالفته ما هو مأخوذ به فى القواعد النحوية.

نخلص من هذا كله إلى أن تحليل النصوص الشعرية الواردة فى الكتاب يشير إلى اختلاف فى "الوظيفة" النحوية بين ما كان من هذه النصوص منسوباً إلى عصر الاستشهاد وما كان منها منتمياً إلى ما بعد هذا العصر.

أما نصوص عصر الاستشهاد فقد سيقت جميعاً باعتبارها "شواهد" وترتب على ذلك وجوب مراعاتها وافقت القاعدة المقررة أو خالفتها، ومراعاتها فى حال موافقة القاعدة جلىّ لا يحتاج إلى بيان، وأما فى حال مخالفتها للقاعدة فإن مراعاتها تتمثل فى الوقوف عندها بالتحليل والتوجيه للوصول إلى إحدى غايتين: فإما تأويل النص الشعرى ليتفق مع ما تقرره القاعدة أو الحكم النحوى، وإما حصر النص فى دائرة الضرورة أو الشذوذ.

وأما النصوص التى تنتمى إلى ما بعد عصر الاستشهاد فإن ذكرها فى الكتاب يهدف إلى غاية من ثلاث:

أولاها – الاستئناس بها باعتبارها نماذج لغوية، وذلك فى حال موافقتها لمتطلبات القاعدة النحوية، فهى لا تذكر باعتبارها أساساً بنيت عليه القاعدة، وإنما باعتبارها "مثالاً" تطبيقياً لها.

وثانيتها – التنبيه على جانب من جوانب المخالفة فيها لمتطلبات القاعدة النحوية، باعتبار هذه المخالفة ضرباً من الخطأ الذى ينبغى أن يتجنبه الناطق اللغوى من ناحية، وأن يدرك سر تخطئته المتعلم النحوى من ناحية أخرى.

وثالثتها – الاستطراد بذكرها باعتبارها طرفة أو ملحة تقوم على نمط من التشبيه بشىء من المعطيات النحوية، مما يتيح للمتعلم بعض الوقت لتحقيق قدر من الراحة الذهنية والعصبية، فضلاً عن تدريبه على لحظ ملامح فى القواعد تتيح له توظيف الأحكام النحوية فى الحياة اليومية.

د ـ المأثورات النثرية:

أعنى بالمأثورات النثرية "**النماذج اللغوية غير الشعرية المنسوبة إلى عصر الاستشهاد مما**

ليس بقرآن أو حديث" سيان أن تكون هذه المأثورات معروفة القائل أو مجهولاً قائلها، سيان أن تكون قد سمعها نحوى ممن أجيز السماع عنهم من قبائل أو أن تكون مدونة فيها أثر عن عصر الاستشهاد أو رويت بالمشافهة عنه، أى يستوى أن يكون أخذها عن مصادرها بصورة مباشرة فى شكل "مسموعات" أو صورة غير مباشرة فى شكل "مرويات"، المهم فى هذا كله التثبت من أن النموذج اللغوى النثرى قد قيل بالفعل على نحو ما تقرره وتداوله كتب اللغة والنحو.

وثمة قدر من هذه المأثورات عظيم تتداوله كتب اللغة والنحو، ولكن النحاة واللغويين لم يولوها قدراً كافياً من العناية على نحو ما فعلوا مع الشعر، إنهم – عملياً – يضطرون إلى مراعاتها فيما يعالجون من أمور النحو واللغة، وهم – عملياً – يعالجونها على نحو ما يعالجون شواهد الشعر، من حيث بناؤهم على ما فيها من ظواهر أو حصر هذه الظواهر فى إطار النصوص المأثورة بدعوى شذوذها عن القاعدة، ولكنهم برغم هذا كله لم يقفوا عندها بالتوثيق والتحليل والتفسير والتصنيف على نحو ما صنعوا من شواهد الشعر. وأحسب أنه قد آن الأوان لتدارك هذا النقص فى دراسة الشواهد.

ويجب التمييز بين **"المأثورات النثرية"** و**"الأمثلة النحوية"** وإن تشابها فى كون كل منهما ذا طبيعة نثرية، فإن "الأمثلة" مصنوعة لتعبر عن "الشكل اللغوى" الذى يصور متطلبات القاعدة النحوية، أما "المأثورات" فمصدر من المصادر الموروثة عن مرحلة ما قبل وضع القاعدة، والخلاف بينهما – فضلاً عن ذلك – يتمثل فى علاقة كل منهما بالقاعدة، ومصدره، والزمن الذى ينتمى إليه.

فهما يختلفان فى علاقتهما بالقاعدة، فى أن المأثورات هى الأسس التى تنبنى عليها القواعد، والتى لا مناص من اعتبارها فى التقعيد سواء وافقت القاعدة أو خالفتها، فى حين أن الأمثلة ليست إلا نماذج تطبيقية لها. ومعنى هذا أن المأثورات سابقة على وضع القاعدة، أما الأمثلة فلاحقة لها.

وأما اختلافهما فى المصدر فمرده إلى أن المأثورات تصدر عن عربى خالص ينتسب إلى إحدى القبائل التى أجيز الأخذ عنها فى عصر الاستشهاد، أما الأمثلة فنماذج للقوالب اللغوية التى تخضع لمتطلبات القواعد، فهى صناعة نحوية وإن أخذت شكل صياغة

لغوية، وإذا كان صاحب النموذج المأثور عربياً دائماً – أى أحد الناطقين الذين تؤخذ عنهم اللغة – فليس بالضرورة أن يكون ذلك فى المثال، بل إنه نحوى غالباً.

وأما اختلافهما فى الزمن فلأن زمن المأثورات بطبيعته محدود، محصور فى تلك الفترة الزمنية التى يصطلح عليها بعصر الاستشهاد، أما زمن الأمثلة فممدود؛ إذ إن من حق النحوى فى أى عصر أن يقدم القاعدة فى شكل قالب لغوى، فيصنع مثالاً يستوفى شروطها ويصور ضوابطها.

ولقد أسلمت هذه الصور من الاختلاف إلى اختلاف "المأثورات" و"الأمثلة" فى عدد من "الخصائص الفنية" إذا صح هذا التعبير، أى الخصائص التى تدور حول مقولات "صناعة النحو"، وأهم هذه الخصائص ثلاث:

أولاً – أن الشكل اللغوى حتى يكون "مثالاً" يجب أن يكون موافقاً للقاعدة، أما "المأثور" فقد يكون موافقاً للقاعدة وقد يكون مخالفاً، فإذا كان موافقاً لما يأخذ به النحوى من أصول أخذ به النحوى من ثم اتفق مع القاعدة، وإذا خالف ما يأخذ به النحوى من أصول رفضه النحوى، ومن ثم كان مخالفاً لما قرره من قاعدة.

ثانياً – أن مخالفة القاعدة فى المثال تعنى "الخطأ"، الأمر الذى لا مناص معه من رفض النموذج اللغوى المخالف، أما مخالفة المأثور للقواعد فلا تسلم إلى اتسامها بالخطأ، بل يجب حفظ المأثور ضمن "المصادر" التى بنيت عليها القواعد، مع محاولة توجيهها لتحقيق الاتساق ما أمكن بينها وبين القواعد المأخوذ بها.

ثالثاً – أن قيمة المثال ليست ذاتية، بل شكلية، أى أنه لا يستمد قيمته من نفسه، وإنما من كونه قالباً لغوياً يصور القاعدة النحوية، أما "المأثور" فقيمته ذاتية، بغض النظر عن موافقته للقاعدة المقررة أو مخالفته لها.

وقد حرص ابن هشام على أن يحشد قدراً كبيراً من هذه "المثورات" فى كتابه: "شرح شذور الذهب"، ولعله أراد أن يقدم للمتعلم نماذج كثيرة للجملة العربية حرصاً على دعم مقدرته وخبرته باللغة، بحيث يتيح له أن يتمرس بالأساليب المختلفة من شعر ونثر، حتى إنه يمكن القول بأن غايته من هذا الحشد تنمية المهارة اللغوية وتحقيق أقصى قدر ممكن من

الدربة والمران والممارسة بغية تعميق الرغبة فى التمثل اللغوى ومحاكاة النصوص أولاً، ثم تعريف المتعلم – عملياً – بالفروق بين الأنماط المتعددة وقيمة كل منها حتى يتضح فى تفكيره الواعى – وغير الواعى إن أمكن – خصائص هذه الأنماط تركيبياً. ولعله لهذا كان حرص ابن هشام على التمييز بين النماذج اللغوية المتعددة فى الكتاب – وإن انتمت فى مجموعها إلى النثر – فهو يذكر صراحة ما كان منها من "حديث" رسول الله فى كل موضع استدل فيه بحديث، ويشير إلى أن "النص" أو "النموذج" الذى يذكره من قبيل "المأثور" أو من باب "التمثيل" باطراد. فيذكر المأثورات فى سياق تسبق فيه بنحو: يقول العرب، و: تقول العرب، ونحو قولهم، و: كقولهم، و: سمع من كلامهم، ويذكر الأمثلة مسبوقة بعبارات مثل: كقولك، أو: مثل قولك، أو: تقول، أو: نحو قولك، وما أشبه ذلك من جمل دالة على أن المثال مصنوع، بوسع القارئ أن يصنع مثله، أى أنه ليس له فى ذاته فضل يستحق به الذكر.

وتحليل المأثورات النثرية الواردة فى الكتاب يكشف عن أن هذه المأثورات تضم أنواعاً ثلاثة:

الأول – الأمثال:

والأمثال أنماط لغوية تعبيرية تتسم تركيبياً بالثبات وعدم قابلية التغير فى المبنى، بغية توظيفه لنقل الصورة الذهنية من "المورد" إلى "المضرب"، ومن ثم قد تتسم ببعض الخصائص التى تميزها فى الاستعمال عن غيرها من التراكيب اللغوية، بحيث يمكن القول بأنها تتميز – مبنى ومعنى – عن النسق العام للنثر الفنى، الأمر الذى يمكن أن يجعلها محور دراسة خاصة لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف بين هذه الأشكال النمطية وبقية الأنواع النثرية. ولكن الملحوظ من طريقة ابن هشام فى ذكر الأمثال أنه يعالجها فى نطاق القواعد العامة للنثر جدون مراعاة لما قد يكون لها من خصائص واعتبارات، وقد ذكر المؤلف – فى هذا الإطار – الأمثال الآتية:

١ – قد يصدق الكذوب[١].

---

(١) الشذور ٣٨. والمثل فى كتب الأمثال دون تغيير.

٢- قد يعثر الجواد[١].

٣- وفعوا فى حيص بيص[٢].

٤- تسمع بالمعيدى خير من أن تراه[٣]

٥- اليوم خمر وغداً أمر[٤]

٦- الكلاب على البقر[٥]

٧- مكره أخاك لا بطل[٦]

٨- جاءوا قضهم بقضيضهم.[٧]

وثمة بعض الأمثال الأخرى التى لم يذكر نصها كاملاً على نحو ما فعل فى الأمثال السابقة، بل اكتفى باقتباس أجزاء منها، ومن ذلك:

١- تساقطوا أخول أخول.[٨]

٢- ألص من فلان.[٩]

فقد اكتفى فى المثل الأول بذكر عبارة: "أخول أخول"، وذكره فى سياق يختلف عن السياق الذى يرد له فى كتب الأمثال، وكذلك فعل فى الثانى؛ إذ ذكر "ألص من" دون أن يذكر مجروره كما ترويه كتب الأمثال أيضاً.

وجلى أن ابن هشام قد التزم غالباً بما ورد من نص المثل، وإن أسقط بعض كلمات قليل مما ذكر من أمثال. لكنه بصفة عامة لم يغيّر فى المبنى تغييراً يخرجه عن الإطار الموروث، اللهم إلا مثالاً واحداً غيره بالفعل ليتسق مع القاعدة النحوية، وهو:

- مررت برجل سواء والعدم[١٠].

---

(١) المصدر الشذور. والمثل فى كتب الأمثال دون تغيير.
(٢) السابق ٧٧. والمثل فى كتب الأمثال دون تغيير.
(٣)السابق ٩٧. والمثل فى كتاب الأمثال دون تغيير.
(٤)السابق ١٨٤. والمثل فى كتاب الأمثال دون تغيير.
(٥)السابق ٢١٦. والمثل فى كتاب الأمثال دون تغيير.
(٦)السابق ٢٢٥. والمثل فى كتاب الأمثال دون تغيير.
(٧)السابق ٢٥١. والمثل فى كتب الأمثال دون تغيير.
(٨)السابق ، ٧٥.
(٩)السابق ، ٤١٩.
(١٠)السابق ، ٤٤٨.

بجعل "العدم" معطوفاً على الضمير المستتر فى "سواء" العائد على "رجل" من غير توكيد الضمير أو فصله، وهو بذلك يستشهد بالمثل على ما يجيزه فى المسألة، وهى إحدى مسائل الخلاف بين النحاة، ولكنه يحرّف المثل ليسلم له وجه الاستشهاد به؛ إذ إن المثل، كما ترويه كتب الأمثال يتضمن الضمير، فإن صيغته فيها: "سواء هو والعدم" فإذا أحسنا الظن بابن هشام فى ضوء التزامه بما ورد من نصوص غالب الأمثال قلنا: إن من المحتمل أن يكون ما ذكره ابن هشام ليس تحريفاً مقصوداً، وربما كان يستند إلى رواية واردة فيه.

الثانى – الحكم:

وهى تشبه الأمثال فى كونها أنماطاً تعبيرية لغوية متوارثة المبنى، وإن اختلفت بعد ذلك مع الأمثال فيما يحمله المبنى من معنى، بحيث تستطيع أن تجد بينهما شيئاً من اتفاق وشيئاً من اختلاف، فهما يتفقان فى ثبات مبنى التركيب على نحو لا يصح معه تغييره، ويختلفان فيما بعد الثبات من أسباب، فالثبات فى الأمثال يعود إلى الرغبة فى نقل الوقائع والأحداث الفعلية للتجربة العملية الحقيقية أو المفترضة التى صيغ المثل للتعبير عنها، بهدف التعبير بالمثل عن وقائع وأحداث جديدة تماثلها فى دلالتها الموحية. فالمثل إذن ضرب من استيحاء تجربة تراثية يتم فيه التعبير بالمبنى اللغوى الموروث، أما الثبات فى الحكم فيمتد عن كون الحكمة حكماً له طابع العموم باعتباره خلاصة تجربة إنسانية عاشها مجتمع بعينه فى نطاق نظم بعينها وقيم بذاتها. والتجربة المتجددة تؤكد دقة هذا الحكم وصدق هذه الحكمة، فهى إذن ليست من قبيل استيحاء التراث بل تستند إلى دقة التحليل وعمق النظر والقدرة على النفاذ إلى أعمق الأعماق للوقوف على الجوهرى من المكونات والعلاقات دون أن يضللها عن ذلك ركام عظيم من الأحداث والأشياء والأشخاص، وهكذا إذا تشابه حكم الحكمة بين ما كان وما يكون فليس لأن ما كان مؤثر فيما يكون، بل لأن التحليل الدقيق ينتهى إلى تشابه العناصر الجوهرية فيما كان ويكون، فالحكمة إذن ليست تعبيراً بأحداث التراث عما يقع من أحداث، بل حكم متجدد يصدق فى التعبير عن الواقع صدقه فى التعبير عن الماضى. فهل يكون فى وسع أحد أن يغير من مبنى الحكمة طالما ظل مضمونها قادراً على التعبير بهذا الصدق عن كل ما كان وما يكون.

وقد لجأ ابن هشام فى شرحه للشذور إلى استعمال "الحكم" ضمن مأثوراته النثرية. ومن الحكم التى وردت فى شرحه للكتاب:

١- القلم أحد اللسانين.[1]

٢- زعموا مطية الكذب.[2]

٣- ما مسيئ من أعتب.[3]

٤- إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية.[4]

٥- لا أحد أغير من الله عز وجل.[5]

٦- إن الله سميع دعاء من دعاه.[6]

الثالث – العبارات التراثية:

وأقصد بها تلك التعبيرات المأثورة عن عصر الاستشهاد من غير الحكم والأمثال، مما تحفظه كتب النحو واللغة باعتبارها جزءاً من التراث اللغوى الذى روعى فى وضع القواعد النحوية، وهى عبارات عادية قيلت فى مواقف عادية مما مر به الناس فى حياتهم اليومية، وهى لذلك لم تحفظ لما تحمله من دلالة أو تتضمنه من قيمة خاصة فى ذاتها، وإنما لانتمائها إلى زمنها وصدورها فى عصرها. ولولا هذا الانتماء ما كان لها أن تصبح ذات قيمة فى التراث النحوى واللغوى. وما كان للنحاة أن يشغلوا أنفسهم بها على نحو ما يفعلون معها، إذ يضطرون إلى لحظها ووضع ظواهرها فى الاعتبار فيما يقررون من قواعد وينتهون إليه من أحكام. فيتعاملون معها على نحو ما يفعلون فى الشواهد الشعرية، بل لعل تناولهم لها أكثر أهمية من تعاملهم مع الشواهد الشعرية، ومرد ذلك إلى أن بوسعهم فى الشواهد الشعرية أن يغضوا الطرف أحياناً عن بعض ما فيها من ظواهر بدعوى أنها من قبيل "الضرائر"، أما فى هذه العبارات فليس فى استطاعتهم مثل هذا الادعاء، ومن ثم كان تحريرهم لهذه العبارات وتوجيههم لها أكثر إلحاحاً وأشد أهمية.

ويمكن تقسيم هذه العبارات التراثية إلى مجموعات بحسب نسبتها إلى قائليها: فقد

---

(١) الشذور ٢٩.

(٢) الشذور ١٦٨.

(٣) الشذور ١٩٥.

(٤) الشذور ١٩٩.

(٥) الشذور ٢١١.

(٦) الشذور ٣٩٤.

يكون أصحابها أشخاصاً بأعينهم معروفين بذواتهم، وقد يكونون أشخاصاً غير محددين بذواتهم بل يعرفون بانتهاءاتهم القبلية، كرجل من قيس، أو ربيعة، ونحو ذلك، وقد يكونون مجهولين غير معروفين لا بأشخاصهم ولا بانتهاءاتهم.

وبرغم هذا الاختلاف فى نسبة العبارات فإن مواقف النحاة منها تتشابه فى كونها مناط احتجاج فى بناء القواعد النحوية، سواء بالأخذ بها فيها من ظواهر إذا توافرت نصوصها – أو مع نصوص غيرها – أو بتوجيهها لتتسق مع القاعدة التى تبدو فى ظاهرها مخالفة لها، أو بوضعها على "هامش" التقعيد إذا لم يكن مفر من الوقوف عندها وتقرير "شذوذها" بما يعنيه ذلك من عدم صلاحيتها لبناء القواعد عليها.

وما فى "شرح شذور الذهب" يدخل فى نطاق مجموعتين فحسب من تلك المجموعات الثلاث، فإن فيه عبارات منسوبة إلى أشخاص معروفين بذواتهم وأعيانهم، كما أن فيه عبارات منسوبة إلى آخرين مجهولين غير معروفين لا بذواتهم ولا بانتهاءاتهم. وهو بذلك يخلو من العبارات المنسوبة إلى المعروفين بانتهاءاتهم المجهولين بذواتهم. بالرغم من حرص ابن هشام البالغ على أن يقف على كثير من صور الخلاف اللهجى الناتج عن تعدد "لغات" القبائل، الأمر الذى يستلزم وجود نصوص لهجية كثيرة. بيد أنه لم يؤثر ذلك نصوص فردية فى هذا الإطار وإنما كان يكتفى بذكر ما "يصور" اللهجة فى بعض خصائصها. ومن ذلك:

١- اللغات الواردة فى لفظ "كلمة".

وهى (كَلِمة) بفتح فكسر على وزن (نبقة)، وهى الفصحى ولغة أهل الحجاز، وجمعها: (كَلِم) بفتح فكسر.

و(كِلْمة) بكسر فسكون، على وزن: (سدرة)، وجمعها: (كِلْم) بكسر فسكون.

و(كَلْمة) بفتح فسكون، على وزن: (تمرة)، وجمعها: (كَلْم) بفتح فسكون.

وهما لغتا تميم[1].

٢- استعمال (ذو) بمعنى (الذى)

(١) الشذور١١.

فى لغة طيئ، وقد اختلف الطيئون فى بنائها وإعرابها. فمنهم من بناها على سكون الواو، ومنهم من أعربها بالحروف، الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً[١].

٣- اللغات الواردة فى (هن) فى حالة الإضافة:

وقد ورد فيها لغتان: الأولى النقص أى إعرابها بالحركات الثلاث، فيكون حكمها فى حالة الإضافة كحكمها فى حالة النقص. والثانية: الإتمام، أى إعرابها بالحروف: الواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً، وهى لغة قليلة[٢].

٤- الخلاف اللهجى فى وظيفة (ما) بين الحجازيين والتميميين[٣].

٥- علامات إعراب المثنى.

وقد أشار إلى لغتين: الأولى بالحروف، الألف رفعاً والياء نصباً وجراً، وهى الجارية على سنن العربية كما قال، والثانية استعماله بالألف دائماً وإعرابه إعراب المقصور، وهى لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين[٤].

٦- بنية (حتى)

وقد ورد فيها لغتان: الأولى بتحقيق الحاء، والثانية بقلبها عيناً، أى (عتى) أى بالجهر بها، وهى لغة هذيل[٥].

٧- حركة بناء (فعالِ) اسم فعل أمر.

وقد ورد فيها لغتان: الأولى الكسر، والثانية الفتح، وهى لغة بنى أسد[٦].

٨- تصنيف (فعال) علماً على المؤنث.

وقد ورد فيها ثلاث لغات: الأولى لأهل الحجاز وهى البناء على الكسر مطلقاً، والثانية لبعض بنى تميم وهى إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، والثالثة لجمهور بنى تميم وهى

---

(١) الشذور ٤٠.
(٢) الشذور ٤٢-٤٣.
(٣) الشذور ٤٣.
(٤) الشذور ٤٦-٤٧.
(٥) الشذور ٥٠.
(٦) الشذور ٩٢.

التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم فيمنع من الصرف[1].

٩- تصنيف (أمس) إذا أريد به معين.

وقد ورد فيه ثلاث لغات: الأولى البناء على الكسر مطلقاً وهى لغة أهل الحجاز، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهى لغة بعض بنى تميم، والثالثة إعرابه إعراب ما لا ينصرف رفعاً وبناؤه على الكسر نصباً وجراً، وهى لغة جمهور بنى تميم[2].

١٠- إعراب (أى) الموصولة.

وفيها لغتان: الأولى الإعراب فى كل الحالات، وهى لغة جيدة، والثانية إعرابها فيما عدا ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها تبنى على الضم[3]

١١- صور نطق (أمين)

وهى أربع: الأولى (أمين) بالمد وتخفيف الميم وهى أكثر اللغات استعمالاً، والثانية كالأولى إلا أن الألف ممالة للكسرة بعدها، والثالثة (أمين) بقصر الألف على وزن قدير وبصير، والرابعة (آمّين) بالمد وتشديد الميم[4].

١٢- حركة بناء (هؤلاء)

وفيها لغتان: الكسر والضم[5]

١٣- استعمال (ذات) بمعنى (التى) فى لغة طيئ[6]

١٤- تصنيف حيث.

وقد ورد فيها أربع لغات: بناؤها على الضم، وعلى الفتح، وعلى الكسر، وفيها لغة رابعة بإعرابها بالحركات[7]

---

(١) الشذور ٩٥.
(٢) الشذور ٩٨.
(٣) الشذور ١٠٩.
(٤) الشذور ١١٦-١١٨.
(٥) الشذور ١٢٢
(٦) الشذور ١٢٣.
(٧) الشذور ١٣٠.

١٥- اللغات فى بعض أسماء الموصول[1]

فقد ورد فى المفرد المذكر:

- الذى بإثبات الياء ساكنة، وبإثبات الياء مكسورة، وبإثبات الياء متحركة بحركات الإعراب.

وورد اللفظ أيضا بحذف الياء مع بقاء ما قبلها مقصورًا، وبحذفها مع إسكان ما قبلها.

وورد فى مثنى المذكر:

- اللذان رفعاً واللذين نصباً وجراً بتخفيف النون فيهما، وبتشديدها.

ووردا أيضاً: اللذا، واللذَىْ بحذف النون فيهما.

وورد فى مثنى المؤنث:

- اللتان رفعاً، واللتين نصباً وجراً بتخفيف النون فيهما، وبتشديدها.

وورد أيضاً: اللتا، واللتَىْ بحذف النون فيهما.

وورد فى جمع المذكر:

- الأولى بالقصر، و: الأولاء بالمد.

- الذين، بالياء مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً.

وبالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

وورد فى جمع المؤنث:

- اللاتى، واللائى بإثبات الياء.

اللات، واللاء، بحذف الياء.

١٦- استعمال (ذو) اسم موصول فى لغة طيئ[2]

١٧- إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل[3]

---

(١) الشذور ١٤٣-١٤٤.

(٢) الشذور ١٤٥.

(٣) الشذور ١٧٧.

١٨- صور النطق اللهجى لكلمة (طفق)[١]:

وقد ورد فيها ثلاث لغات: الأولى : (طِفِق) على وزن (فعِل) بكسر عين الفعل.

والثانية: (طفَق) على وزن (فَعَل) بفتح عين الفعل.

والثالثة: (طبِق) بالباء المكسورة بدلاً من الفاء على وزن (فعِل) أيضاً.

١٩- إعمال (ما) و(لا) النافيتين عند الحجازيين[٢].

٢٠- إعمال (إن) النافية فى لغة أهل العالية[٣].

٢١- إجراء القول مجرى الظن فى نصب المفعولين عند بنى سُلَيْم[٤]

٢٢- تأكيد المثنى بالنفس والعين.

وقد ورد فيها ثلاث لغات: الأولى جمعها على وزن (أفْعُل) فيقال: أنفسهما وأعينهما، وهى أفصحها، والثانية إفرادهما فيقال: نفسهما وعينهما، وهى أقل من الجمع، والثالثة تثنيتهما فيقال: نفساهما وعيناهما وهى أدناها[٥].

هل أراد ابن هشام بهذا الحشد من الخصائص اللهجية أن يوقف المتعلم على حقيقة أن اللغات القبلية لا تقتصر خلافاتها على بعض الصور الإعرابية، بل تمتد لتشمل بنية الكلمة ووظيفتها وعلاقاتها وتصنيفها؟

* * *

وفى الكتاب عدد محدود من العبارات المنسوبة إلى معينين معروفين بأشخاصهم، وهى:

١- "إنا لله محمد ومحمد فى يوم"، وهى عبارة للحجاج بن يوسف الثقفى ذكرها ابن هشام فى معرض تعريف المثنى[٦].

---

(١) الشذور ١٩٢.
(٢) الشذور ١٩٣.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الشذور ٣٧٧.
(٥) الشذور ٤٣١.
(٦) الشذور ٤٤.

٢- "إن وراكبها"، وهى عبارة قالها عبد الله بن الزبير لرجل سأله ولم يعطه، فقال الرجل محنقاً: لعن الله ناقة حملتنى إليك، فرد ابن الزبير: إن وراكبها. وقد ذكرها ابن هشام فى مجال أويله قراءة: (إن هذا لساحران) على اعتبار أن (إنّ) قد تكون حرف جواب بمعنى (نعم)[١].

٣- "أتتشبهين بالحرائر يالكاع"، وهى عبارة قالها عمر بن الخطاب لبعض الإماء، وقد ذكرها ابن هشام شاهداً على أن ما كان على وزن (فعالِ) سبًّا للمؤنث فى النداء يجب بناؤه على الكسر[٢].

٤- "قضية ولا أبا حسن لها"، وهى عبارة لعمر بن الخطاب ذكرها ابن هشام فى مجال بيان أن اسم (لا) النافية للجنس فى مثل هذا الأسلوب ليس الاسم المعرفة التالى لـ (لا) بل نكرة محذوفة حل الاسم الواقع بعدها محلها، وأصل التركيب: ولا مثل أبى حسن لها[٣].

٥- "لا قريش بعد اليوم"، وهى عبارة لأبى سفيان بن حرب قالها يوم فتح مكة بعد أن شهد جيش المسلمين بقيادة النبى صلوات الله عليه. وقد ذكرها ابن هشام فى المسألة نفسها التى ذكر فيها العبارة السابقة[٤].

وفى الكتاب غير ذلك قدر كبير من العبارت غير المعزوة، أىْ التى قالها مجهولون لكنها مع ذلك مناط الاعتبار إذ يعتد بها شواهد فى موضوعاتها، وقد وثقت هذه العبارات من كتب النحو بدءاً من كتاب سيبويه، فلم أجد فيها عبارة انفرد بذكرها ابن هشام.

وهذه العبارات هى:

١- قد قامت الصلاة.
٢- لا وذو فى السماء عرشه.
٣- يرحمك الله.
٤- هو جارى بيت بيت.

---

(١) الشذور ٤٨.
(٢) الشذور ٩٢.
(٣) الشذور ٢١٠.
(٤) الموضع نفسه.

٥- لا لعاً.
٦- قبضت عشرة ليس غيرُ.
٧- مُ الله - مُنُ الله - مِ الله.
٨- اللهم صل عليه الرءوف الرحيم.
٩- نعمت المرأة هند، نعم المرأة هند.
١٠- بئس المرأة حمالة الحطب.
١١- أكلونى البارغيث.
١٢- السمن منوان بدرهم.
١٣- الليلة الهلال.
١٤- أما أنت منطلقاً انطلقت.
١٥- إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك.
١٦- انته خيراً لك.
١٧- نحن العرب أقرى الناس للضيف.
١٨- أنا أفعل كذا أيها الرجل.
١٩- اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.
٢٠- بك الله نرجو الفضل.
٢١- الصلاة جامعة.
٢٢- رجع القهقرى.
٢٣- دخلت الدار، والمسجد.
٢٤- استوى الماء والخشبة.
٢٥- جاء البرد والطيالسة.
٢٦- كل رجل وضيعتُه.
٢٧- سرت والنيلَ.
٢٨- خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها.
٢٩- ادخلوا الأولَ فالأولَ.
٣٠- أرسلها العراك.

٣١- جاءوا الجمّاءَ الغفير.

٣٢- اجتهد وحدك.

٣٣- جاءت الخيل بدادِ.

٣٤- عليه مائة بيضا.

٣٥- لله دره فارساً.

٣٦- لله دره راكباً.

٣٧- حسبك به ناصراً.

٣٨- سقاء ماء.

٣٩- زق خمراً.

٤٠- راقود خلا.

٤١- على التمرة مثلها زيداً.

٤٢- هذا خاتم حديداً.

٤٣- باب ساجا.

٤٤- جبة خزّاً.

٤٥- شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه.

٤٦- مرض زيد حتى لا يرجونه.

٤٧- ألا تقع فى الماء فتسبح.

٤٨- جاء زيد وحده.

٤٩- كم ناقةً وفصيلتها.

٥٠- هذا جحر ضبّ خربٍ.

٥١- أنت ظالم إن فعلت.

٥٢- رحُبتكم الطاعةُ.

٥٣- طلُع اليمنَ.

٥٤- مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار.

٥٥- أما العسلَ فأنا شراب.

٥٦- إنه لمنحار بوائكها.

٥٧- هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً.

٥٨- ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد.

٥٩- هو أقمن منه.

٦٠- الحمد لله أهلَ الحمد.

٦١- ما فيها غيره وفرسِه.

* * *

ولعل من الخير بعد هذا العرض للمأثورات النثرية بأنواعها الثلاثة أن أسجل الملحوظات الآتية:

أولاً – أن المسائل التى يرد فيها ذكر هذه المأثورات ويستشهد بها عليها ممتدة لغويًّا من الأصوات إلى الدلالة، وإن كان القسم الأكبر منها يتصل بصيغة الكلمة وتركيبها، أى بقضايا الصرف والنحو.

ثانياً – أن من هذه المأثورات ما يدور حول بنية الكلمة المفردة واشتقاقاتها، ومنها ما يتصل بوظيفتها فى التركيب، ومنها ما يمتد عن تصنيفها ضمن الأنواع الثلاثة الشائعة نحْوَيا.

ثالثاً – أن من هذه المأثورات ما استشهد به فى مجالات النحو المختلفة، بدءًا من تصنيف المفردات، إلى قضايا الإعراب والبناء والتطابق العددى والتطابق النوعى والترتيب.

وتحليل دور هذه الشواهد النثرية فى التقعيد ـ كما فى الكتاب ـ يسلم إلى النتائج الآتية:

١- أن من هذه المأثورات ما كان شواهد وحيدة فى المسألة النحوية، ومنها ما انضم إليه غيره من أنواع الشواهد الأخرى.

٢- أن الأخذ بهذه المأثورات وبناء القواعد عليها مطرد فى معظمها.

وأن بعضها قد أوله ابن هشام ليتفق مع متطلبات القاعدة.

وقليل جدًّا يتسم بالندرة حكم عليه ابن هشام بالشذوذ.

الفصل الثالث

المسائل الخلافية

تجاوزت المسائل التى نص ابن هشام فى "شرح الشذور" على الخلاف فيها خمسين مسألة، انتشرت من أول الكتاب إلى آخره، وهى فى مجموعها تمثل أنماط الخلاف واتجاهاته وأساليب عرضه فى التراث النحوى، ولست هنا بصدد دراسة هذه المسائل دراسة مفصلة لبيان أسباب الخلاف فى كل مسألة والآراء الواردة فيها وما اعتمد عليه كل رأى من حجج عقلية أو نصية، فذلك موضعه فى البحوث التى تتناول معالجة قضايا الخلاف النحوى من جوانبها المختلفة. وإنما هدفنا هنا الوقوف على دور الخلاف فى المصنف النحوى التعليمى، بدءا بتحديد المسائل التى دار حولها الخلاف، والتعرف على محاورها الأساسية، وانتهاء بلحظ الأساليب التى يتبعها المؤلف فى عرضها.

أولاً: المسائل الخلافية الواردة فى الكتاب:

١- الخلاف فى عمل (إنّ) الناسخة[١].

ذكر ابن هشام أن (إنّ) حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق، ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين.

٢- الخلاف فى تصنيف (عسى) و(ليس)[٢]

أشار ابن هشام إلى الخلاف فى تصنيف هاتين الكلمتين بين الفعلية والحرفية، ونص على أن ابن السراج وثعلب ذهبا إلى حرفية (عسى)، وأن الفارسى ذهب إلى فعلية (ليس).

٣- الخلاف فى تصنيف (نعم)[٣].

---

(١) الشذور ١٣.
(٢) الشذور ٢١.
(٣) الشذور ٢١.

أشار ابن هشام إلى الخلاف في تصنيف هذه الكلمة بين الفعلية والاسمية، ونص على أن الفراء ومن وافقه ذهبوا إلى اسميتها.

٤- الخلاف في تصنيف (هاتِ) و(تعالَ)[١].

أشار ابن هشام إلى الخلاف في تصنيف هاتين الكلمتين بين الفعلية والاسمية، ونص على أن الزمخشري ذهب إلى أنهما من أسماء الأفعال.

٥- الخلاف في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء أو خبر وطلب وإنشاء[٢].

٦- الخلاف في موضع إعراب (امرئ) و (ابنم). وهل يعربان من مكانين (الراء والهمزة في الأولى، والنون والميم في الثانية) أو يعربان من موضع واحد هو الحرف الأخير وما قبله اتباع له. ونص ابن هشام على رأي البصريين والكوفيين فيهما[٣].

٧- الخلاف في جواز تقدم الفاعل على رافعه[٤].

وقد نص ابن هشام على رأي الكوفيين الذين يجيزون هذا التقدم.

٨- الخلاف في جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط[٥].

وقد نص ابن هشام على أن الأخفش يجيز ذلك.

٩- الخلاف في ناصب المضارع بعد لام التعليل[٦].

وقد أشار ابن هشام إلى القولين المشهورين، أنه منصوب بأن مضمرة بعدها، وأنه منصوب باللام نفسها وهي رأي الكوفيين.

١٠- الخلاف في إعراب العلم المختوم بـ(ويه)[٧]

وأشار ابن هشام فيه إلى القولين: أنه مبني على الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وأنه معرب إعراب ما لا ينصرف، وهو رأي أبي عمر الجرمي.

---

(١) الشذور ٢٢.
(٢) الشذور ٣١، ٣٢.
(٣) الشذور ٣٤.
(٤) الشذور ٣٥.
(٥) الشذور ٣٥.
(٦) الشذور ٤٣.
(٧) الشذور ٨٩.

١١- الخلاف فى جواز تصغير (أمس) إذا أريد به معين[١]

ونص فيه ابن هشام على الآراء الواردة فيه وأدلتها، فقد ذهب المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى إلى جواز تصغيره، فيعرب حينئذ كما يعرب إذا كُسِّر، وذهب سيبويه إلى أنه لا يصغر وقوفاً منه على السماع، وناقش الرأيين وانتهى إلى ترجيح أولهما.

١٢- الخلاف فى حركة بناء المنادى العلم إذا وصف بابن متصل به مضاف إلى علم[٢].

وذكر أن فيه رأيين: بقاء الضم وهو ما ذهب إليه المبرد، وفتحه فتحة إتباع وهو مذهب الجمهور.

١٣- الخلاف فى إعراب (حيث)[٣]

وذكر فيه أربعة آراء: أن يبنى على الضم، وأن يبنى على الفتح، وأن يبنى على الكسر، وأن يكون معرباً.

١٤- الخلاف فيما تضاف إليه (حيث)[٤].

وذكر فيه رأيين: أن تضاف إلى الجملة (اسمية أو فعلية)، وأن تضاف إلى المفرد.

١٥- الخلاف فى الضمير العائد إلى النكرة[٥]

ونص على أن فيه مذاهب ثلاثة: أنه نكرة مطلقاً، وأنه معرفة مطلقاً، وأنه قد يكون نكرة وقد يكون معرفة، فإذا كانت النكرة التى يرجع إليها الضمير واجبة التنكير فالضمير نكرة، وإن كانت النكرة التى يرجع إليها الضمير جائزة التنكير فالضمير معرفة.

١٦- الخلاف فى المصطلح الدال على ما دل المتكلم أو المخاطب أو الغائب[٦]. وأشار إلى وجود مصطلحات ثلاثة، هى: الضمير، والكناية، والمكنى، ونص على أن المصطلحين الأخيرين للكوفيين.

---

(١) الشذور ١٠١.
(٢) الشذور ١١٤ -١١٥.
(٣) الشذور ١٣٠.
(٤) الموضع نفسه.
(٥) الشذور ١٣٤.
(٦) الشذور ١٣٤.

١٧- الخلاف فى تحليل صيغ الضمائر المنفصلة[١].

وأشار إلى أن من النحويين من رأى أن (إيا) هى التى تدل على الذات مطلقاً تكلما وخطابا وغيبة، وأما (الياء) فى (إياى) و(الكاف) فى (إياك) و(الهاء) فى (إياه) فهى حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة.

١٨- الخلاف فى بعض شروط استعمال (ذا) اسم موصول[٢].

أشار إلى أن من النحويين من اشترط أن يتقدم عليها (ما) أو (من) الاستفهاميتين، ومنهم من لم يشترط ذلك، ونسب هذا الرأى إلى الكوفيين.

١٩- الخلاف فى (أل) الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول[٣].

وقد ذكر ابن هشام فيها ثلاثة آراء: أنها موصول اسمى، وهو قول الفارسى وابن السراج وأكثر المتأخرين، وأنها موصول حرفى ونسبه للمازنى، وأنها حرف تعريف ونسبه لأبى الحسن الأخفش، قد ذكر أدلة كل، وناقش، ورجح.

٢٠- الخلاف فى بعض مسائل اجتماع (أل) المعرِّفة والإضافة[٤].

فذكر الخلاف فى إجازة: "الضاربُ زيدٍ" ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه معرفة بغير الألف واللام. وقد أجاز ذلك الفراء.

وذكر الخلاف فى إجازة: "الثلاثة الأثوابِ"، ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود، وقد أجازه الكوفيون.

وذكر الخلاف فى إضافة الوصف المشتق المقترن بـ (أل) إلى الضمير، فى نحو: الضاربى، والضاربك، والضاربه، وقد أجاز ذلك الرمانى والمبرد والزمخشرى، إذ جعلوا الضمير فى محل جر بالإضافة.

---

(١) الشذور ١٣٥.
(٢) الشذور ١٤٧.
(٣) الشذور ١٤٨.
(٤) الشذور ١٥٥-١٥٦.

٢١- الخلاف فى درجة تعريف ما أضيف إلى المعرفة[١].

وذكر ابن هشام فيه أقوالا ثلاثة لم ينسب أيا منها: أن المضاف إلى معرفة فى درجة ما أضيف إليه باستثناء المضاف إلى الضمير فإنه فى رتبة العلم، وأن المضاف إلى معرفة فى رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وأن المضاف إلى معرفة فى رتبة المعرفة التى أضيف إليها مطلقاً دون استثناء. وقد ناقش هذه الآراء وضعف الرأيين الأخيرين.

٢٢- الخلاف فى جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به[٢].

وقد ذكر فيه رأيين: أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش، وأنه يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده. وذكر بعض أدلة هذا الرأى دون أن يناقشها.

٢٣- الخلاف فى كون الفاعل أو نائبه جملة[٣].

وذكر ابن هشام فيه رأيين: الامتناع، وقوَّى هذا الرأى، والجواز، وعرض بعض أدلته وناقشها وانتهى إلى تضعيفه.

٢٤- الخلاف فى بعض مسائل جواز تأنيث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً[٤].

ومن ذلك الخلاف فى جواز عدم تأنيث الفعل فى النثر إذا فصل بغير (إلا) من فاعله الظاهر المؤنث الحقيقى. وقد ذكر فيه رأيين: الجواز، ووجوب التأنيث ونسبه إلى المبرد الذى يخص الجواز بالشعر.

٢٥- الخلاف فى العامل فى المشغول عنه[٥].

وقد ذكر فيه آراء ثلاثة: رأى الجمهور وهو أن العامل مضمر وجوباً والعامل المؤخر مفسر له، ورأى الكسائى وهو أن العامل هو المتأخر عن الاسم المشغول عنه على إلغاء العائد إليه، ورأى الفراء وهو أن العامل فى الاسم المشغول عنه والضمير الراجع إليه واحد. وقد رد على الكسائى ليسلم رأى الجمهور.

---

(١) الشذور ١٥٦.
(٢) الشذور ١٦٣.
(٣) الشذور ١٦٧.
(٤) الشذور ١٧٤.
(٥) الشذور ٢١٥.

٢٦- الخلاف فى جواز الجر بعد (ماخلا) و (ماعدا)[١].

وقد ذكر فيه ما أجازه الجرمى والربعى والأخفش، وعرض لبعض أدلتهم، وردها. وانتهى إلى تشذيذ رأيهم.

٢٧- الخلاف فى إعراب المستثنى بـ (عدا) و (حاشا)[٢].

وذكر فيهما الرأى الشائع الذى يجيز فيه النصب والجر، كما ذكر رأى سيبويه الذى يوجب نصب المستثنى بـ (عدا) ويوجب جر المستثنى بـ (حاشا).

٢٨- الخلاف فى عدّ (حرى) من أخوات (كاد)[٣].

وقد نص على رأى ابن مالك، وأشار إلى تخطئة أبى حيان له، وردَّ قول أبى حيان.

٢٩- الخلاف فى اقتران خبر (كرب) بـ (أن)[٤]

وقد أشار ابن هشام فى المسألة إلى رأيين، ترجح تجرد الخبر من (أن)، ووجوب هذا التجرد، ونسب هذا الرأى إلى سيبويه.

٣٠- الخلاف فى ناصب الفعل بعد (حتى)[٥]

وقد أشار ابن هشام فى المسألة إلى القولين: أن الناصب (أن) مضمرة بعد (حتى)، وأن الناصب (حتى) نفسها، وعزا هذا الرأى إلى الكوفيين.

٣١- الخلاف فى بعض مسائل نصب الفعل بعد الفاء السببية[٦]

ومن ذلك إذا وقعت الفاء بعد الطلب بصيغة الخبر، فقد نص ابن هشام على أن الكسائى أجاز نصب الفعل فى هذا الموضع مخالفاً ما عليه غيره.

ومن ذلك إذا وقعت الفاء بعد الطلب باسم الفعل، وقد ذكر ابن هشام فى المسألة

---

(١) الشذور ٢٦٢.
(٢) الشذور ٢٦٧.
(٣) الشذور ٢٦٨.
(٤) الشذور ٢٧٣-٢٧٥.
(٥) الشذور ٢٩٥.
(٦) الشذور ٣٠٥، ٤٠٨.

أقوالاً ثلاثة: رأى الجمهور الذى منع النصب، ورأى الكسائى الذى أجازه مطلقاً، ورأى ابن جنى وابن عصفور الذى أجاز النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، ومنع النصب إذا لم يكن من لفظه.

٣٢- الخلاف فى إفادة الإضافة غير المحضة التخصيص[١].

وقد نص كلامه فى المسألة على الرأيين: الرأى الشائع القائل بأن الإضافة غير المحضة لا تفيد التخصيص، ورأى بعض المتأخرين أنها تفيده. وعرض لبعض أدلته وردها.

٣٣- الخلاف فى تصنيف (إذما)[٢].

وقد ذكر ابن هشام فى المسألة رأيين: رأى سيبويه والجمهور أنها حرف، ورأى المبرد وابن السراج والفارسى أنها اسم.

٣٤- الخلاف فى تصنيف (مهما)[٣].

ويفيد ما ذكره ابن هشام أن فى المسألة رأيين، وأن الأصح أنها حرف.

٣٥- الخلاف فى بعض مسائل جزم المضارع فى جواب الطلب[٤].

ومن ذلك كون الجواب أمراً محبوباً، فلو كان أمراً مكروها فالذى عليه جمهور النحاة عدم جواز الجزم ووجوب الرفع، ولكن الكسائى أجاز الجزم إذ لم يجعل كون الجواب أمرا محبوباً شرطاً للجزم.

٣٦- الخلاف فى توجيه المضارع المرفوع بعد فعل الشرط[٥]

كما فى مثل:

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول لا غائب مالى ولا حرم

وقد ذكر ابن هشام فيه رأيين، أحدهما أن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على

---

(١) الشذور ٣٢٧.
(٢) الشذور ٣٣٤.
(٣) الموضع نفسه.
(٤) الشذور ٣٤٧.
(٥) الشذور ٣٥٠.

أداة الشرط فهو دليل على الجواب، ونسبه إلى سيبويه، والثانى أنه هو جواب الشرط وأن الفاء مقدرة، وعزاه إلى المبرد.

٣٧- الخلاف فى المعلق فى نحو: علمت إن زيدا لقائم[١]

هل المعلّق هو (اللام) أو (إن)، ذكر ابن هشام فى المسألة رأيين: أن المعلق هو (إن) ونسبه إلى جماعة من المغاربة، وأن المعلق هو (اللام) ونقل عن ابن الخباز أنه رأى سيبويه.

٣٨- الخلاف فى بعض شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل)[٢]

هل يشترط أن يكون للحال أو الاستقبال، فلا يصح أن يعمل إذا كان للماضى؟ اختلف فى ذلك، ويفيد كلام ابن هشام أن فى المسألة رأيين، وأن الكسائى وهشام وابن مضاء أجازوا إعماله إذا كان بمعنى الماضى. وهو مخالف لما عليه بقية النحاة.

٣٩- الخلاف فى إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل[٣].

ويفيد كلامه أن إعمالها رأى البصريين على خلاف بينهم فى إعمال صيغتى (فعيل) و (فَعِل)، وأن الكوفيين لا يجيزون إعمالها جميعاً، وأنهم متى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوبًا أضمروا له فعلاً.

٤٠- الخلاف فى جواز حذف الموصول[٤]

يفيد كلام ابن هشام أن المسألة خلافية، وأن الكوفيين هم القائلون بجواز حذف الموصول.

٤١- الخلاف فى إعمال اسم المصدر إذا كان اسماً لغير الحدث[٥]

ونص على أن فى المسألة رأيين، أحدهما جواز إعماله، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين، وثانيهما المنع وهو مذهب البصريين.

---

(١) الشذور ٣٦٧.
(٢) الشذور ٣٨٧.
(٣) الشذور ٣٩٣-٣٩٦.
(٤) الشذور ٤٠٧
(٥) الشذور ٤١٠-٤١٢.

٤٢- الخلاف فى إعمال اسم التفضيل فى فاعل ملفوظ به[١]

فى نحو: مررت برجل أحسنَ منه أبوه، ويفهم من نصه أن فى المسألة خلافاً وأن من النحويين من منع ذلك فى غير مسألة الكحل، وأما مسألة الكحل فيجوز باتفاق أن يرفع اسم التفضيل فيها فاعلاً ظاهراً.

٤٣- الخلاف فى جواز مطابقة اسم التفضيل المضاف لمعرفة[٢].

وذكر ابن هشام أن فى المسألة رأيين: الأول جواز المطابقة وعدمها – أى الالتزام بالإفراد والتذكير – والثانى منع المطابقة، ونسبه لابن السراج، ورد عليه.

٤٤- الخلاف فى أى العاملين أولى فى التنازع[٣]

ونص على أن فى المسألة رأيين: إعمال الأول لتقدمه، وعزاه إلى الكوفيين، وإعمال المتأخر لمجاورته المعمول، ونسبه إلى البصريين، ورجحه لأنه "الصواب فى القياس، والأكثر فى السماع".

٤٥- الخلاف فى بعض مسائل الاشتغال[٤]

– فى نحو: زيد ضربته، مما لم يتقدم على الاسم المشغول عنه ما يطلب الفعل، يفهم عن كلام ابن هشام أن فى المسألة رأيين: الأول رجحان رفعه على الابتداء، وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالب له، والرفع غنى عنه فكان أولى. والثانى وجوب الرفع وعدم جواز النصب.

– فى نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو[٥]، مما وقع فيه الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية. ويفهم من كلام ابن هشام أن فى المسألة رأيين: الأول وجوب الرفع، والثانى جواز النصب، ورده ابن هشام.

---

(١) الشذور ٤١٥.
(٢) الشذور ٤١٦ – ٤١٨.
(٣) الشذور ٤٢٣.
(٤) الشذور ٤٢٧.
(٥) الشذور: الموضع نفسه.

٤٦- الخلاف فى إفادة (أجمع) فى التوكيد اتحاد الوقت[١].

ويفهم من كلام ابن هشام أن فى المسألة رأيين: الأول أن التوكيد بها يفيد اتحاد الوقت، والثانى أن التوكيد بها لا تعرض فيه لاتحاد الوقت. ونسبه إلى جمهور النحويين.

٤٧- الخلاف فى بعض مسائل البدل[٢]

ومن ذلك مسألة إبدال الظاهر من المضمر بدل كل من كل، هل يشترط فيه أن يكون البدل دالا على إحاطة أو لا؟ نص ابن هشام على أن فى المسألة رأيين، أحدهما يشترط الدلالة على الإحاطة فلا يجيز الإبدال إذا لم يكن البدل دالا عليها، والثانى يجيزه وإن لم يكن دالا عليها ونسبه إلى الأخفش والكوفيين.

٤٨- الخلاف فى العطف بـ (لكن) بعد الإثبات[٣].

وذكر ابن هشام أن فى المسألة رأيين، الأول المنع، والثانى الجواز. ونسبه إلى الكوفيين.

٤٩- الخلاف فى جواز العطف على الضمير المرفوع المستتر أو المتصل من غير توكيد ولا فصل[٤].

ويفهم من كلامه أن فى المسألة رأيين، إذ من النحويين من منعه فيما لم يُسمع، ومنهم من أجازه قياساً، وهم الكوفيون.

٥٠- الخلاف فى جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض[٥].

وذكر فى المسألة رأيين، رأى أكثر البصريين وهو المنع، إذ يوجبون إعادة الخافض، ورأى ثان بالجواز.

٥١- الخلاف فى منع صرف (نوح) ونحوه[٦]

وذلك مما كان العلم الأعجمى فيه ثلاثيا ساكن الوسط، ونص ابن هشام على أن فى المسألة وجهين: الأول وجوب الصرف وامتناع منعه، وقرر أنه هو الصحيح، والثانى

---

(١) الشذور ٤٣١.
(٢) الشذور ٤٤٣.
(٣) الشذور ٤٤٧.
(٤) الشذور ٤٤٨.
(٥) الشذور ٤٤٩.
(٦) الشذور ٤٥٤.

جواز الوجهين: الصرف ومنعه، ونسبه إلى عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى، ورده.

٥٢- الخلاف فى سبب امتناع صرف المختوم بألف التأنيث[١].

ويفهم من كلام ابن هشام أن فيه رأيين:

أحدهما أنه منع من الصرف لعلة واحدة، وأنه لا يحتاج إلى علة أخرى.

والثانى أنه منع من الصرف لعلتين فيه هما: الصفة وألف التأنيث، ونسبه إلى أبى على الفارسى، ورده.

٥٣- الخلاف فى صرف العلم الثلاثى المؤنث الساكن الوسط[٢].

ويفهم من كلام ابن هشام أن فيه رأيين:

الأول: وجوب منعه من الصرف إذا كان أعجميًّا أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث، ونسبه إلى سيبويه.

والثانى: جواز الوجهين: الصرف والمنع منه، ونسبه إلى عيسى بن عمر. أما إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً من المذكر إلى المؤنث فقد نص على أن فيه قولين أيضاً:

الأول: جواز الوجهين: الصرف والمنع منه، ومنع الصرف أولى.

والثانى: وجوب منعه من الصرف، ونسبه إلى الزجاج.

ثانياً: ملحوظات حول المسائل الخلافية الواردة فى الكتاب

ثمة محاور عديدة يمكن أن تدور حولها ملحوظاتنا عن هذه المسائل، وسنكتفى هنا بأن نختار من بينها محورين:

الأول: موضوعات الخلاف.

ثانياً: أطراف الخلاف.

وفيما يتصل بموضوعات الخلاف نلحظ أنها تتناول عدداً كبيراً من الموضوعات الشائعة فى التراث النحوى، وأهمها:

---

(١) الشذور ٤٥٥.

(٢) الشذور ٤٥٦.

- الخلاف فى التصنيف.
- الخلاف فى التحليل.
- الخلاف فى المصطلحات.
- الخلاف فى قضايا العمل.
- الخلاف فى قضايا المطابقة.

* أما الخلاف فى التصنيف فقد شمل تحديد نوع الكلمة: اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وتحديد حالتها: معربة أو مبينة، وتحديد الاسم: معرفة أو نكرة، مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف.

ومما تناوله الخلاف فى تحديد نوع الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً: (عسى) و(ليس) و(نعم) و(هات) و(تعال) و(إذ ما) و(مهما) و(أل) الداخلة على اسم المفعول، و(عدا) و(حاشا).

ومما تناوله الخلاف فى كون الكلمة معربة أو مبينة: العلم المختوم بـ(ويه) و(حيث).

ومما تناوله الخلاف فى مسائل التعريف والتنكير: الضمير العائد إلى النكرة، ودرجة تعريف ما أضيف إلى المعرفة.

ومما تناوله الخلاف فى مسائل الصرف ومنعه: العلم الأعجمى الثلاثى ساكن الوسط، والعلم المؤنث الثلاثى ساكن الوسط.

* وأما الخلاف فى التحليل فقد عرض للمفردات وللمركبات وللجمل.

ومن ذلك فى تحليل (المفردات) الخلاف فى استعمال (ذا) اسم موصول، والخلاف فى إفادة (أجمع) فى التوكيد اتحاد الوقت، والخلاف فى عد (حرى) من أخوات (كاد)، والخلاف فى محل إعراب (امرئ) و(ابنم).

ومن ذلك فى تحليل (التراكيب) الخلاف فى حركة بناء المنادى العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم، والخلاف فى تحليل صيغ الضمائر المنفصلة، والخلاف فى بعض مسائل اجتماع (أل) والإضافة، والخلاف فى بعض مسائل الاشتغال والتنازع، والخلاف فى اقتران

خبر (كرب) بـ (أن)، والخلاف فيما تفيده الإضافة غير المحضة، والخلاف فى المعلّق فى (إن) المقترن خبرها باللام، والخلاف فى بعض مسائل البدل والعطف.

ومن ذلك فى تحليل (الجمل) الخلاف فى توجيه الاسم المرفوع الواقع بعد أدوات الشرط، والخلاف فى كون الفاعل أو نائبه جملة، والخلاف فى جواز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به، والخلاف فى توجيه المضارع المرفوع بعد فعل الشرط إذا كان ماضياً.

* وأما الخلاف فى المصطلحات فقد أشار إليه فى مسائل قليلة، ومن ذلك ما ذكره فى المعارف حين بدأ بالضمير، فقد ذكر أن الكوفيين يسمونه: الكناية، والمكنى. كما أشار فى أكثر من موضع إلى مصطلحات كوفية، مثل : الخفض، العماد، واستعمل فى مواضع محدودة مصطلحات كوفية دون أن يستعمل نظيرها البصرى أو يشير إليه.

وأما الخلاف فى قضايا "العمل" فقد تطرق إليه فى مواضع كثيرة، ويمكن تصنيف مسائله فى إطار الموضوعات الآتية:

١- الإعمال والإهمال.
٢- نوع العمل وشروطه.
٣- العامل.
٤- المعمول.

فمما يدخل فى إطار الإعمال والإهمال ما ذكره من خلاف فى إعراب المضارع المقترن بالفاء الواقع بعد الطلب بصيغة الخبر أو الطلب باسم الفعل، وكذلك الخلاف فى إعراب المضارع غير المقترن بالفاء الواقع بعد الطلب وذلك إذا كان المضارع أمراً مكروهاً، والخلاف فى إعمال صيغ المبالغة، واسم المصدر إذا كان اسما لغير الحدث، والخلاف فى إعمال اسم التفضيل فى فاعل ظاهر.

ومما يدخل فى إطار نوع العمل الخلاف فى عمل (إنّ) الناسخة الرفع، والخلاف فى بعض مسائل التنازع، والعطف، والخلاف فى (لام) التعليل هل تنصب المضارع، والخلاف فى (حتى)، والخلاف فى المستثنى بـ (ما خلا) و (ما عدا) و (عدا) و(حاشا).

ومما يدخل فى إطار الخلاف فى العامل ما ذكره عن ناصب المضارع بعد لام التعليل، وحتى، وأو وأخواتها، وبعض مسائل الاشتغال.

ومما يدخل فى إطار الخلاف فى المعمول بعض مسائل التنازع وبعض مسائل العطف، والخلاف فى توجيه المضارع المرفوع بعد الطلب.

* وأما الخلاف فى مسائل المطابقة فقد عرض لها ابن هشام فى مواضع محدودة، ومن ذلك ما ذكره عن تأنيث الفعل المفصول من فاعله المؤنث بغير (إلا)، وما ذكره عن مطابقة اسم التفضيل المضاف إلى معرفة لموصوفه إفراداً وتأنيثاً وفروعهما.

وفيما يتصل بأطراف الخلاف فإننا نلحظ أن ابن هشام قد عرض للمسائل الخلافية فى الإطارين العامين اللذين يمثلان واقع الخلاف النحوى، وهما:

- الخلافات الإقليمية، تلك التى يشيع التعبير عنها بالخلافات المدرسية.
- الخلافات الفردية.

وبذلك لم يقتصر ابن هشام على أحد هذين الإطارين، بل كان حريصا على أن يتطرق فى عدد كبير من المسائل الخلافية إلى الجمع بينهما، فيذكر الآراء "المدرسية" و"الاجتهادات الفردية" فى المسألة الواحدة، هل أراد أن يعطى المتعلم منذ بدايته الباكرة انطباعاً بأن "لكل مجتهد نصيبا"؟ وأن المجال مفتوح للتأمل والبحث والإضافة؟

وسنعرض فيما يلى لتحليل كمّىّ لكل إطار من هذين الإطارين:

أولاً: الخلافات الإقليمية أو "المدرسية"

- ورد ذكر الكوفيين فى مسائل كثيرة، نشير إليها بإجمال فيما يأتى:

١- الخلاف فى عمل (إن) الرفع.

٢- الخلاف فى محل إعراب (امرئ) و(ابنم).

٣- الخلاف فى تقدم الفاعل على الفعل.

٤- الخلاف فى ناصب المضارع بعد لام التعليل.

٥- الخلاف فى بعض شروط استعمال (ذا) اسم موصول.

٦- الخلاف فى بعض مسائل اجتماع (أل) والإضافة.

٧- الخلاف فى إعمال صيغ المبالغة.

٨- الخلاف فى ناصب المضارع بعد (حتى).

٩- الخلاف فى حذف الموصول.

١٠- الخلاف فى إعمال اسم المصدر.

١١- الخلاف فى بعض مسائل التنازع.

١٢- الخلاف فى بعض مسائل العطف.

- أما البصريون فقد ورد ذكرهم فى عدد أقل من المسائل، بالرغم من أن ابن هشام قد تبنى - عمليًّا - آراءهم وأخذ بها فى كثير من مسائل الخلاف، ونشير إلى المسائل التى ورد ذكر "البصريين" فيها فيما يأتى:

١- الخلاف فى عمل (إن) الرفع.

٢- الخلاف فى محل إعراب (امرئ) و(ابنم).

٣- الخلاف فى ناصب المضارع بعد لام التعليل.

٤- الخلاف فى بعض مسائل التنازع.

وقد ورد ذكر "الجمهور" فى عدد أكبر من المواضع، هى:

١- الخلاف فى بناء سيبويه ونحوه.

٢- الخلاف فى إعراب: يازيد بن عمرو.

٣- الخلاف فى بعض مسائل الاشتغال.

٤- الخلاف فى تصنيف (إذما).

٥- الخلاف فى إفادة (أجمع) فى التوكيد اتحاد الوقت.

وورد ذكر البغداديين فى مسألة واحدة عند ذكر الخلاف فى إعمال اسم المصدر.

وبالإضافة إلى هؤلاء ورد ذكر "بعضهم" و"بعض البصريين" و"بعض المتأخرين" و"جماعة من المغاربة" فى عدد أقل من المسائل، وأحسب أنه لم يقصد بهم الإشارة إلى "الخلافات الإقليمية" وإنما أراد عزو الآراء لاجتهادات فردية، فهى أدخل فى النوع الثانى.

ثانياً: الخلافات الفردية

تشمل قائمة النحاة الذين نسبت إليهم آراء فى المسائل الخلافية الواردة فى "شرح شذور الذهب" عدداً كبيراً بلغ خمسة وعشرين اسماً، لكن من الممكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى نسب فيها إلى النحوى آراء فى أكثر من مسألة، والثانية لم يذكر فيها النحوى إلا فى مسألة واحدة.

وتضم المجموعة الأولى أحد عشر نحويًا هم – مرتبين حسب عدد المسائل التى وردوا فيها:-

١- سيبويه، وقد ورد ذكره فى تسع مسائل.
٢- الكسائى، وقد ورد ذكره فى خمس مسائل.
٣- المبرد، وقد ورد ذكره فى خمس مسائل.
٤- أبو على الفارسى، وقد ورد ذكره فى خمس مسائل.
٥- الأخفش، وقد ورد ذكره فى أربع مسائل.
٦- ابن السراج، وقد ورد ذكره فى أربع مسائل.
٧- الفراء، وقد ورد ذكره فى ثلاث مسائل.
٨- الزمخشرى، وقد ورد ذكره فى ثلاث مسائل.
٩- ابن مالك، وقد ورد ذكره فى ثلاث مسائل.
١٠- عيسى بن عمر، وقد ورد ذكره فى مسألتين.
١١- الجرمى، وقد ورد ذكره فى مسألتين.

وتضم المجموعة الثانية أربعة عشر نحويًا هم:

١- ثعلب
٢- الحريرى
٣- المازنى
٤- الرمانى
٥- الربعى
٦- أبو حيان

٧- ابن جنى

٨- ابن الخباز

٩- ابن عصفور

١٠- هشام

١١- ابن مضاء

١٢- الجرجانى

١٣- الزجاج

١٤- ابن قتيبة

وتأمل المجموعتين معاً يوضح مدى حرص ابن هشام على أن يصور بدقة الاتجاهات المختلفة والآراء المتعددة، بغض النظر عن انتماءات أصحابها الإقليمية أو الزمنية أو المذهبية.

ثالثاً: ملوحظات حول أساليب عرض المسائل الخلافية

ليست المسائل الخلافية التى ذكرها ابن هشام سوى جزء محدود من المسائل الخلافية فى النحو، وهذا أمر طبيعى، لأن ابن هشام يصنف كتاباً تعليميًّا وليس مؤلفاً فى الخلاف النحوى. ومقتضى هذا أن ابن هشام قد اختار هذه المجموعة من المسائل دون غيرها، ويثير هذا الاختيار بادئ بدء سؤالين: إذ لم اختار هذه المجموعة دون غيرها من مسائل الخلاف،؟ ثم ماذا كان موقفه فى كتابه من بقية المسائل الخلافية؟ ولكننا نتجاوز هذين السؤالين إلى آخر نراه أجدر بالبحث عند تحليل المصنف التعليمى، وهو الكيفية التى عرض بها المؤلف ما تناوله من مسائل الخلاف.

١- وأهم ما يلحظ فى هذا المجال أن المؤلف قد اكتفى فى بعض المسائل بالإشارة إلى وجود خلاف فيها دون أن يحدد أطرافه أو يذكر أدلته.

وفى مواضع أخرى لم يكتف بالإشارة إلى وجود الخلاف، بل حدد أطرافه، دون أن يعرض لأدلة كل طرف.

وفى مواضع ثالثة ذكر الخلاف، وأطرافه، وعرض لبعض الأدلة لبعض الأطراف، أو للأطراف جميعها، دون أن يناقش الأدلة أو يبدى فيها رأياً.

وفى مواضع رابعة ذكر الخلاف، وأطرافه، وأدلته، وعرض لهذه الأدلة بالمناقشة، وانتهى من ذلك إلى ترجيح رأى على آخر.

ومعنى هذا أن ابن هشام لم يستخدم أسلوباً واحداً فى عرض المسائل الخلافية، ولم يلتزم طريقة بعينها، فهل كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد؟ وهل كان إجماله لما أجمل وتفصيله لما فصّل مبنيًّا على تصور واضح لدور الإجمال والتفصيل فى توضيح المسألة النحوية وتقرير مقولاتها أم أن الطريقة قد حكمتها المصادفة؟ أحسب أنه ينبغى العودة إلى نماذج من موضوعات الخلاف لتحليل أساليب عرضها قبل الإجابة عن هذه الأسئلة.

وسنكتفى – فى هذا المجال – بالنماذج الآتية:

– حين تناول الخلاف فى تصنيف (عسى) و(ليس) و(نعم) ذكر الأدلة السماعية المؤيدة للرأى الذى اختاره وهو أنها أفعال، وحين تناول الخلاف فى تصنيف (أل) الداخلة على اسم الفاعل أو اسم المفعول عرض لأدلة المخالفين لكونها موصولاً اسمياً وناقشها، وردها، واستدل بأدلة سماعية تدعم ما اختاره.

وحين تناول الخلاف فى تصنيف (إذما) اكتفى بالإشارة إليه دون استدلال.

وحين تناول الخلاف فى تصنيف (مهما) عرض لبعض الأدلة التى تؤيد اختياره.

– وحين تناول الخلاف فى تحليل (ذا) فصَّل رأى الكوفيين – فضلاً عن الرأى الذى اختاره – وذكر الأدلة السماعية التى تدعم كلا من الرأيين.

وكذلك فعل حين حلل استعمال (أجمع) فى التوكيد.

ولكنه حين عرض للخلاف فى الياء والكاف والهاء فى الضمائر المنفصلة اكتفى بتقريره دون ذكر أدلة.

وكذلك فعل حين أشار إلى الخلاف فى إعراب المنادى فى نحو: يا زيد بن عمرو.

وحين عرض للخلاف فى إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به حدد أطراف الخلاف، وذكر الأدلة السماعية للرأى الذى لم يختره دون أن يناقش أو يحلل.

ولكنه حين تناول الخلاف فى كون الفاعل أو نائبه قد يقع جملة لم يحدد أطراف الخلاف، وإن ذكر الأدلة السماعية للمخالفين لما اختاره بيد أنه ناقشها وردها.

وحين عرض لرأى الكوفيين فى إعمال صيغ المبالغة اكتفى بالإشارة إليه دون تفصيل أو استدلال، فى حين أنه لما عرض للخلافات بين البصريين أنفسهم فى بعض الصيغ ذكر الأدلة السماعية لإعمالها.

ومن هذا العرض السريع تبين أن ابن هشام لم يلجأ إلى تعدد أساليب عرض المسائل الخلافية قاصداً بغية تحقيق أهداف واضحة ومحددة لكل أسلوب، وأغلب الظن أن هذا التعدد فى الأساليب فى المواضع المختلفة كان وليد الصدفة، ولقد يؤكد ذلك الملحوظة التالية التى نختم بها هذا الفصل والتى تتصل بمواضع ذكر المسائل الخلافية.

٢ – يتراوح مواضع ذكر المسائل الخلافية بين أن تذكر فى مظانها من الباب النحوى، وهذا أمر طبعى، وأن تذكر استطراداً فى غير مظانها، وهو أمر غير طبعى، وحسبنا أن نمثل ذلك بالمسائل الخلافية الآتية التى ذكرت فى غير مظانها من الباب النحوى.

– وردت الإشارة إلى الخلاف فى عمل (إن) الرفع عرَضا عندما فسر قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ التى وردت بدروها عرضا عند ذكر أن (ألا) الاستفتاحية تَكسرَ بعدهَا (إِن) التي وردت بدورها عرضا عند تحديد معانى (كلا)، التى وردت فى قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [1]. بالرغم من أن ابن هشام قد عقد بابا لـ (إن) الناسخة لم يشر فيه إلى هذا الخلاف[2].

– وردت الإشارة إلى الخلاف فى توجيه الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط عرضا عند إعراب آية: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ التى وردت عند الحديث عن الخلاف فى موضع إعراب (امرئ): هل تَعرَب من مكان واحد أو من مكانين[3]، ولم يتطرق إلى هذا الخلاف فى الباب الذى عقده لجواز الفعلين[4] ولا فى الباب الذى عقده للاشتغال[5].

– وردت الإشارة إلى الخلاف فى ناصب المضارع بعد لام التعليل عرضا عند إعرابه

(١) الشذور ١٢-١٣
(٢) الشذور ٢٧٩ وما بعدها.
(٣) الشذور ٣٣٤ وما بعدها.
(٤) الشذور ٣٣٤ وما بعدها.
(٥) الشذور ٤٢٥ وما بعدها.

قوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ التى وردت عرضا عند ذكر إعراب (يد) التى وردت عرضا عند ذكر إعراب (هن)[1]، ولم يشر إلى هذا الخلاف فى الباب الذى عقده لنواصب المضارع[2].

- وردت الإشارة إلى الخلاف فى حذف الموصول عند توجيه بيت لشاعر محدث ذكره استطراداً عندما تناول بعض الأساليب التى وردت لشتان - من أسماء الأفعال[3] - بالرغم من أنه لم يشر إلى هذا الخلاف فى الباب الذى عقده للموصول[4].

وأحسب أن هذا كله كفيل لأن ينتهى بنا إلى أن ما ورد من المسائل الخلافية فى الكتاب لم يخضع لأسس واضحة مطردة فى مادته العلمية أو موضوعاته، كما لم يتسق له نظام فى ذكر أدلته أو تحديد مواضعه.

---

(١) الشذور ٤٢-٤٣.
(٢) الشذور ٢٨٧ وما بعدها.
(٣) الشذور ٤٠٣ - ٤٠٧.
(٤) الشذور ١٤١ وما بعدها.

الفصل الرابع
خصائص تعليمية

يثير تأمل المادة العلمية الواردة فى "شذور الذهب" وشرحه ملحوظة بارزة، وهى أنها تقترب بصورة واضحة من رعاية الاعتبارات التعليمية كما فهمها ابن هشام، وإن لم تلتزم التزاما كاملاً بهذه الاعتبارات، فثمة حرص على البعد عن التفصيلات ورغبة فى تجنب التعقيد ونأى عن الإسراف فى التقسيم والتزام بالتمثيل الواضح الجلى للأحكام ومراعاة اتساق الشواهد مع القواعد. ولكن أبرز الخصائص التعليمية فيما نحسب عدد من السمات التى يتسم بها الكتاب فى مادته وصياغته معاً، وفى طليعتها: التفسير اللغوى لعدد كبير من الكلمات، والإعراب التفصيلى لكثير من الشواهد، وما تطرق إليه من تعدد توجيه بعض العبارات، والتعليلات وما اتسمت به من سمات، وأخيراً ما فى الكتاب أحيانا – من استطرادات، ونكتفى بأن نعرض فيما يلى لنماذج من هذه السمات:

أولاً: التفسير اللغوى:

حرص ابن هشام على أن يصوغ مادته النحوية فى لغة سهلة لا تكلف فيها، كما حرص على أن يختار الشواهد الواضحة المعنى السهلة اللفظ الخالية من العبارات الغامضة والكلمات الصعبة والحوشية، وتأكيدا لذلك ما يكاد يرى فى بعض الشواهد ما يحتمل جهل الطالب به حتى يبادر إلى شرح مدلوله، ومن ذلك ما ذكره عندما عرض للشواهد الآتية:

– فى الآية الكريمة: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ ، فقد عرف (الضغث) بأنها: "قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس"(١).

---

(١) الشذور ٤٣-٤٤.

- في الآية الكريمة: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ ، فقد شرح: (يأتلى) بأنها: "يفتعل من الألية، وهى اليمين، أو من قولهم: ما ألوت جهداً، أى: ما قصّرت"[1].

- في الآية الكريمة: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾، فقد شرح (عزين) بأن معناها: "فرقا شتى، لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الفرقة الأخرى"[2].

- في الآية الكريمة: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ شرح (عضين) فقال: "هى جمع عضة واختلف فيها، فقيل: أصلها عضو، من قولهم: عضيته تعضية، إذا فرقته... أى جعلوا القرآن أعضاء، فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين، وقيل أصلها عضهة من العضة، وهو الكذب والبهتان"[3].

- في الآية الكريمة: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ ذكر أن التراقى: جمع ترقو، بفتح التاء، وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق"[4].

- في الحديث الشريف: ﴿كان يتخولنا بالموعظة﴾ ، ذكر أن معنى (يتخولنا بالموعظة): "يتعهدنا بها شيئا فشيئا مخافة السآمة علينا، قال أبو على: هو من قولهم: تساقطوا أخول أخول، أى شيئاً بعد شيء"[5].

- في الآيتين الكريمتين: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا [٤] فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ ذكر أن (المغيرات): "مُفعِلات من الغارة وأن (النقع): "الغبار أو الصوت، من قوله صلى الله عليه وسلم: ما لم يكن نقع أو لقلقة، أى: فهيجن بالمغار عليهم صياحا وجلبة"[6].

- في الآية الكريمة: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ ذكر أن أصل (تزاور): تتزاور، أى تتمايل، مشتق من: الزَوَر – بفتح الواو – وهو الميَل، ومنه: زاره، أى: مال إليه". وذكر أن معنى: (تقرضهم): "تقطعهم،

---

(١) الشذور ٥٦.
(٢) الشذور ٥٩.
(٣) الشذور ٦٠.
(٤) الشذور ٦٦.
(٥) الشذور ٧٦.
(٦) الشذور ١٤٨.

من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى: تعرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا فى غروبها"[1].

وأمثال هذا التفسير اللغوى كثير.

ثانياً – الإعراب التفصيلى:

إعراب النصوص اللغوية إعرابا مفصلاً سمة من سمات الأعمال التعليمية، لما يتضمنه الإعراب من لحظ العلاقات التى تربط بين الكلمات فى الجمل والتعبير عن هذه العلاقات باستعمال المصطلحات النحوية، وهذان الأمران معا: لحظ العلاقات والتعبير بالمصطلحات يسمان كثيرا جدًّا من تعليقات ابن هشام على ما ساق من شواهد فى الكتاب، الأمر الذى يمكن أن يشارف حافة التطبيق المقصود بالنصوص. ونكتفى بأن نشير فيما يأتى إلى نماذج مما ورد:

– أعرب الآية الكريمة: ﴿**كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾ ، فقال: "(كلا): حرف ردع وزجر.... و(إن) حرف تأكيد ينصبُ الاَسم بالاتفَاق، ويرفع الخبر خلافاً للكوفيين، و(الضمير) اسمها، وهو راجع إلى المقالة، و(كلمة) خبرها، و(هو قائلها) جملة من مبتدأ وخبر فى موضع رفع على أنها صفة لكلمة"[2].

– أعرب الآية الكريمة: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾ الأية فقال: "(الواو) عاطفة، و(من) جارة معناها التبعَيض، وَ(الناس) مجرور بها، والّلام فيه لتعريف الجنس، و(مَن) مبتدأ تقدم خبره فى الجار والمجرور، و(يعبد) فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، والفاعل مستتر عائد على (مَن) باعتبار لفظها، و(الله) نصب بالفعل، والجملة صلة لـ (مَنْ) إن قدرت (من) معرفة، وصفة إن قدرت نكرة بمعنى ناس، وعلى الأول فلا موضع لها.... وعلى الثانى موضعها رفع... و(على حرف) جار ومجرور فى موضع نصب على الحال، أى: متطرفا مستوفزا، (فإن) الفاء عاطفة، و(إن) حرف شرط، (أصابه) فعل ماض فى موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و(خير) فاعل، و(اطمأن) فعل ماض والفاعل مستتر، (به) جار ومجرور متعلق باطمأن"[3].

---

(١) الشذور ٢٣٢.
(٢) الشذور ١٢-١٣.
(٣) الشذور ١٤-١٥

- أعرب الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ فقال: (ما) "موصولة بمعنى الذى، و(صنعوا) صلة والعائد محذوف، أى الذى صنعوه، و(كيد) خبر. ويجوز أن تقدر ما موصولا حرفيا فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد... وليس لك أن تقدرها حرفاً كافا، لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول صنعوا"[1].

- أعرب عبارة :"كلامك هندا وهى مصغية يشفيك" وهى جزء من بيت فقال: "(كلامك) مبتدأ ومضاف إليه، و(هندا) مفعول، وقوله: (وهى مصغية) جملة اسمية فى موضع نصب على الحال و(يشفيك) جملة فعلية فى موضع رفع على أنها خبر"[2].

- أعرب الآية الكريمة: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً﴾ فقال: "(إنا): إن اسمها، والأصل: إننا، فحذفت النون الثانية تخفيفًا، (أنشأناهن) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر (إن)، (إنشاء): مصدر مؤكد"[3].

- أعرب الآية الكريمة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ فقال: "(لولا): حرف يدل على امتناع الشىء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتك، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدفع، و(الناس): مفعول منصوب بالفتحة، والناصب له الدفع، لأنه مصدر حل محل أن والفعل... أى: ولولا أن دفع الله الناس، و(بعضهم): بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً"[4].

- أعرب الآية الكريمة: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ ، فقال: (خلق): فعل ماض، و(الله): فاعل، و(السموات) مفعول به، والمفعول منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة"[5].

---

(١) الشذور ١٩-٢٠.
(٢) الشذور ٢٧-٢٨.
(٣) الشذور ٣٢.
(٤) الشذور ٣٦.
(٥) الشذور ٣٩.

- أعرب الآية الكريمة: ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي﴾ ، فقال: "(اللام): دالة على قسم مقدر، أى: والله لئن، وتسمى: اللام المؤذنة والموطئة: لأنها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له، و(إن): حرف شرط، و(بسطت): فعل ماض وفاعل، و(إلىّ): جار ومجرور متعلق ببسطت، و(يدك): مفعول به ومضاف إليه، و(اللام) من (لتقتلنى) لام التعليل، وهى حرف جر، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها جوازا، لابها نفسها خلافاً للكوفيين، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض باللام، أى: للقتل، و(ما): نافية، و(أنا): اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر، ومبتدأ إن قدرت تميمية، و(الباء): زائدة فلا تتعلق بشيء... و(باسط): خبر (ما) فيكون فى موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون فى موضع رفع، والجملة جواب القسم فلا محل لها من الإعراب، وهى دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك إن بسطت إلىّ يدك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى إليك لأقتلك"[1].

- ولعل إعرابه للآية الكريمة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وبعض ما ورد فيها من قراءات من أبرز النماذج الإعرابية دلالة على توجيه المتعلم إلى لحظ الفروق الدقيقة فى العلاقات بين الكلمات واستعمالاتها المختلفة. إذ يقول:

"فى هذا الموضع قراءات، إحداها هذه: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ، وهى تشديد النون من (إن) و(هذين) بالياء، وهى قراءة أبى عمرو، وهى جارية على سنن العربية؛ فـ (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، و(هذين) اسمها فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و(ساحران) خبرها فرفعه بالألف.

والثانية: (إنْ) بالتخفيف، و(هذان) بالألف، وتوجيهها أن الأصل: (إنّ هذين) فخففت (إن) بحذف النون الثانية، وأهملت كما هو الأكثر فيها إذا خففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف.

والثالثة: (إنَّ) بالتشديد، (هذان) بالألف، وهى مشكلة؛ لأن (إنّ) المشددة يجب إعمالها فكان الظاهر الإتيان بالياء كما فى القراءة الأولى. وقد أجيب عليها بأوجه:

(١) الشذور ٤٣-٤٤.

أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً..

والثانى: أن (إنّ) بمعنى (نعم).... و(إن) التى بمعنى (نعم) لا تعمل شيئاً، كما أن (نعم) كذلك، فهذان مبتدأ مرفوع بالألف، وساحران خبر لمبتدأ محذوف، أى لهما ساحران، والجملة خبر (هذان)، ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

والثالث: أن الأصل: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة فى موضع رفَع على أنها خَبر (إن)، ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن.

والرابع: أنه لما ثنى (هذا) اجتمع ألفان، إلف (هذا) وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها.

والخامس: أنه لما كان الإعراب لا يظهر فى الواحد، وهو (هذا)، جعل كذلك فى التثنية، ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فرع عليه"[1].

- ومن ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ إذ يقول:

"ليست الواو هنا واو الجماعة، وإنما هى لام الكلمة التى فى قولك: زيد يعفو، وليست النون هنا نون الرفع، وإنما هى اسم مضمر عائد على المطلقات، مثلها فى ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة، ووزن: يعفون – على هذا - : يفعلن، كما أنك إذا قلت: النسوة يخرجن – أو يكتبن – كان ذلك وزنه، وأما إذا قلت: الرجال يعفون، فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع، والأصل: يعفوون، بواوين: أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة – وهى الأولى – فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الأولى، وإنما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور: أحدها – أن الأولى جزء كلمة والثانية كلمة،

---

(١) الشذور ٤٦-٤٩.

وحذف جزء أسهل من حذف كل، والثانى – أن الأولى آخر الفعل والحذف بالأواخر أولى، والثالث – أن الأولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل.... فلما حذفت الواو صار وزن يعفون: يفعون، بحذف اللام، ولهذا إذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت: الرجال لم يعفوا ولن يعفوا"[1].

ثالثاً – تعدد التوجيه النحوى:

المقصود بتعدد التوجيه تتبع الاحتمالات الإعرابية الجائزة والمحتملة فى الجملة مناط الإعراب، والأصل فى التعدد أن يبنى على محورين أساسيين: أولهما قطع العبارة التى يراد إعرابها من سياقها الذى قد يفرض معنى دون غيره من المعانى ومن ثم وجها إعرابيا دون غيره من الوجوه، وثانيهما كون الكلمات فى حالة – من حيث الإعراب والبناء – تحتمل تَقَبُّلَ الأحكام النحوية المتغيرة الناتجة عن تعدد الوجود الإعرابية المحتملة، وذلك بأن تكون الكلمات مبنية، أو معربة لا تظهر عليها علامة إعرابية، أو تظهر عليها علامة واحدة لمقتضيات متعددة. وقد يتوسع فى التعدد فيقتصر فيه على المحور الأول وحده تاركا للعلاقات المحتملة أن تعيد تشكيل الجملة وفقاً لمتطلباتها الإعرابية دون التزام بها ورد فيها. وفى "شذور الذهب" نماذج كثيرة للاتجاهين معاً، حسبنا أن نمثل منها بالنماذج الآتية:

١ – عندما تناول الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ ذكر أن (أخى) تحتمل وجهين:

"أحدهما – أن يكون بدلاً من (هذا) فيكون منصوبا، لأن البدل يتبع المبدل منه، فكأنه قال: إن أخى.

والثانى – أن يكون خبرا فيكون مرفوعا.

وجملة: (له تسع وتسعون نعجة) خبر ثان على الوجه الثانى، وهو الخبر على الوجه الأول"[2].

---

(١) الشذور ٦١-٦٢.

(٢) الشذور ٤١.

٢- وعندما تناول الآية الكريمة: ﴿رَبِّ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي﴾ ذكر أن (أخى) تحتمل ثلاثة أوجه:

"أحدها – أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون عطفا على الضمير فى أملك، ذكره الزمخشرى وفيه نظر... الثانى أن يكون عطفا على محل (إن) واسمها، والتقدير: وأخى كذلك، والثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وأخى كذلك. والفرق بين الوجهين أن المعطوف فى الوجه الثانى مفردان على مفردين، كما تقول: إن زيدا منطلق وعمرا ذاهب، وفى الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول إن زيدا منطلق وعمرو ذاهب.

والثانى – أن يكون منصوبا، وذلك من وجهين، أحدهما أن يكون معطوفا على اسم (إن)، والثانى أن يكون معطوفا على (نفسى).

والثالث – أن يكون مخفوضا، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين: لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض"[١].

٣- عندما تناول حكم (لا) النافية للجنس عقب عليها بمسألتين:

"المسألة الأولى: أن اسمها إذا كان مفردا ونعت بمفرد، وكان النعت والمنعوت متصلين نحو: لارجل ظريفا فى الدار، جاز لك فى النعت ثلاثة أوجه:

أحدها – النصب على محل اسم (لا)، فإنه فى موضع نصب بلا، ولكنه بنى فلم يظهر فيه إعراب، فتقول: لارجل ظريفا فى الدار.

والثانى – الرفع على مراعاة محل (لا) مع اسمها فهما فى موضع رفع بالابتداء، فتقول: لا رجل ظريف فى الدار. برفع ظريف، وإنما كانت (لا) مع (رجل) فى موضع رفع بالابتداء لأن (لا) قد صارت بالتركيب مع رجل كالشىء الواحد...

والثالث – الفتح، فتقول: لا رجل ظريف فى الدار، وهو أبعدها عن القياس فلهذا أخرته فى الذكر، ووجه بعده هو أن فتحه على التركيب، وهم لايركبون ثلاثة أشياء

---

(١) الشذور ٤١-٤٢.

ويجعلونها شيئا واحدا، ووجه جوازه أنهم تحروا تركيب الموصوف وصفته أولا، ثم أدخلوا عليهما (لا) بعد أن صار كالاسم الواحد.

والمسألة الثانية: أن (لا) واسمها إذا تكررا نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله – جاز لك فى جملة التركيب خمسة أوجه؛ وذلك لأنه يجوز فى الاسم الأول وجهان: الفتح، والرفع. فإن فتحته جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب... وإن رفعت الاسم الأول جاز لك فى الاسم الثانى وجهان: الفتح والرفع[1].

٤- عندما استشهد ببيت ورد فى كتاب سيبويه:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

أجاز فى (ظبية) النصب والرفع والجر، وقال فى توجيه ذلك:

"نصب الظبية على أنه اسم لكأن، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: كأن ظبية عاطية هذه المرآة، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ.

ورفع الظبية على أنها الخبر والجملة بعدها صفة، والاسم محذوف والتقدير: كأنها ظبية.

وجر الظبية على زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبية"[2].

٥- ختم باب (جوازم المضارع) بمسألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، والثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل فيها واقعا بعد الفاء أو الواو.

"فأما مسألة الثلاثة أوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ**﴾ الآية، قرئ: (فيغفرْ) بالجزم على العطف، و(فيغفرُ) بالرفع على الاستئناف، و(فيغفرَ) بالنصب بإضمار (أن) وهو ضعيف.

وأما مسألة الوجهين فضابطها: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء، كقولك: إن تأتنى وتمشى إلىّ أكرمك، فالوجه الجزم، ويجوز النصب"[3].

(١) الشذور ٨٦

(٢) الشذور ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) الشذور ٣٥١-٣٥٢.

٦- أجاز فى معمول الصفة المشبهة الأوجه الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر.

وللرفع وجهان: أحدهما أن يكَون فاعلاً، والثانى أن يكون بدلاً من ضمير مستتر فى الصفة المشبهة.

وفى النصب تفصيل، لأن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان: أحدهما أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، والثانى أن يكون تمييزا، وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزا وتعين كونه مشبها بالمفعول به؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.

والـجر مـن وجـه واحد وهو الإضافة، وهو مقيد بألا تكون بأل والمعمول مجرد منها أو من الإضافة لتاليها"(١).

الاستطراد:

الاستطراد قطع للترابط الذهنى، وإيقاف للبناء العقلى الأساسى، استجابة لمؤثرات طارئة تترك صداها المباشر فى معالجة المؤلف لموضوعه، فتعول به عن متابعة بنائه المفترض، والدخول فى موضوعات أخر يراها متصلة به ولكنها لا تحتمل التأجيل حتى يفرغ من بنائه الأساسى.

والاستطراد سمة بارزة من سمات العملية التعليمية والمصنفات التعليمية أيضاً، أما أنه سمة من سمات العملية التعليمية الحية فذلك أمر مشاهد لا يحتاج إلى إيضاح، وهو ثمرة تفاوت قدرات المتعلمين الذهنية والنفسية ومدى مقدرتهم على استدعاء المعلومات من ناحية وتعدد استجابتهم للمؤثرات المصاحبة للعملية التعليمية من ناحية أخرى، وأما أنه سمة من سمات المصنفات التعليمية فلأن مؤلفه يضع فى اعتباره وهو يصوغ مادته التعليمية رد فعل المتعلم وما يمكن أن يدور فى ذهنه من تساؤلات، وقد يحمله ذلك فى بعض المواقف على أن يعدل عن الهيكل الذهنى الذى افترضه إطارا لتقديم مادته ليتناول بعض المسائل التى يُقدِّر أنها ستثور فى ذهن المتلقى بصورة تعوق متابعته وتعطل استيعابه، فهدف الاستطراد فى المصنف التعليمى مشابه لهدفه فى العملية التعليمية ذاتها، وهو تبيان مسائل يغلب على ظن المعلم حاجة المتعلم العاجلة إلى معرفتها لتسهيل تلقيه ومتابعته لموضوعه.

---

(١) الشذور ٣٩٦-٣٩٩.

ولقد يقع الاستطراد فى بعض الأعمال "العلمية"، ولكن ذلك مرتبط – غالباً – بالمراحل الباكرة التى لم تستقر فيها الأسس البحثية للمادة، أو التى لم يتمرس الباحث فيها بهذه الأسس، وفضلاً عن ذلك فإن الاستطراد "العلمى" – إذا تجاوزنا عما فى هذا التعبير من تجاوز – يختلف عن الاستطراد التعليمى، إذ هو فى الأعمال التعليمية – كما ذكرنا – ثمرة الاتصال الواقعى أو المفترض بين المعلم والمتعلم، ويمكن – دون تجاوز – أن نعده من قبيل تأثير المتعلم فى المعلم، أما فى الأعمال "العلمية" فإنه أقرب إلى "المداخلات" التى يلجأ إليها المؤلف لاستعراض إحاطته العلمية بموضوعه وحرصه على تسجيل موقفه مما قيل أو يمكن أن يقال فيه، وبهذا يختلفان فى البواعث والخصائص والأهداف جميعاً.

و"الاستطراد التعليمى" يقع بكثرة فى "شرح شذور الذهب" حتى إنه ليمكن أن يعد سمة من سماته البارزة، ونكتفى بأن نمثل له بالنماذج الآتية:

– حين أراد تعريف مصطلح "الكلمة" ذكر لها معنى لغويا، وهو دلالتها على "الجمل المفيدة"، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا**﴾ إشارة إلى قول القائل: ﴿**رَبِّ ارْجِعُونِ[٩٩] لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ**﴾ .

واستطرد من ذلك إلى الحديث عن أنواع (كلا)، وذكر لكل معنى من معانيها شاهدا، وناقش بعض ما أورد من شواهد، وانتقل من ذلك إلى إعراب الجملة الأساسية: (كلا إنها كلمة هو قائلها)، وفى إطار الإعراب استطرد فعرض لأحكام الجمل بعد المعارف والنكرات[١].

– حين قسّم الحروف بحسب الاشتراك والاختصاص مثل للمختص بالأفعال بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ ، واستطرد من ذلك إلى الحديث عن معنى (لم) وذكر أن المنفى بها قد يكون انتفاؤه منقطعا، وقد يكون متصلا بالحال، وقد يكون مستمرا أبداً، ومثل لكل منها، ثم استطرد مرة أخرى بمناسبة ذكر (يلد) إلى الحديث عن القاعدة التى تحكم حذف (الواو) فى هذا الموضع، ممثلا لها[٢].

– حين عرض لعلامات الإعراب الفرعية ذكر الممنوع من الصرف، وحدد الشرطين

(١) الشذور ١٢-١٣

(٢) الشذور ٢٦.

الضرورين للجر بالفتحة، واستطرد من ذلك إلى أنه يجب الجر بالكسرة على الأصل عند فقده أيا من هذين الشرطين، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ ، ثم استطرد من جديد إلى ذكر معانى (قد) ممثلا لكل منها[1].

- حين تناول علامات إعراب المثنى ضمن المعرب بعلامات فرعية مثل لرفعه بقوله تعالى: ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾ ، واستطرد من ذلك إلى إعراب الآية، وفى إطار الإعراب تحدث عن تعدد التوجيه النحوى لجملة (أنعم الله عليهما)، ومن بين الاحتمالات أن تكون معترضة، واستطرد إلى ذكر حكم الجمل المعترضة، وإلى وقوع الاعتراض فى الدعاء، ممثلاً بنموذج من الشعر[2].

- وفى إطار الحكم الإعرابى للمثنى ذكر الآية: ﴿إنْ هذان لساحران﴾ ، واستطرد إلى ذكر القراءات الآخر، ومن بينها: (إنّ هذان لساحران) وعرض لها بالمناقشة المفصلة التى وثقها بنقول وآراء كثيرة يمكن اعتبارها – فى مجموعها – من قبيل (الاستطراد التعليمى)[3].

- حين تناول جمع المذكر السالم ضمن المعرب بعلامات فرعية وقرر علامتيه: الرفع بالواو والجر والنصب بالياء استطرد إلى ذكر الآية الكريمة: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾ وناقش سبب مجيء (المقيمين) بالياء، كما استطرد إلى ذكر الآية الكريمة: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾ وناقش سبب مجيء (الصابئون) بالواو[4].

- حين تناول المبنيات قسمها – بصفة عامة – إلى قسمين: ما يطرد فيه حالة محددة من حركة أو سكون، وما لا يطرد فيه شيء بعينه، وحصر القسم الثانى فى نوعين: الحرف والأسماء غير المتمكنة، وفى إطار هذه الأسماء تناول أسماء الأفعال، وذكر من بينها: (آمين)، واستطرد فأورد الصور المختلفة لها، موثقا إياها بعدد كبير نسبيا من النقول والشواهد[5].

---

(١) الشذور ٣٨.
(٢) الشذور ٤٥.
(٣) الشذور ٥٠.
(٤) الشذور ٥٤.
(٥) الشذور ١١٦.

الخاتمـة

فى ختام هذه الجولة مع تعليم النحو العربى أجد أن من الخير أن أذكِّر ببعض ما كان لها من نتائج:

أولاً: أن تعليم "النحو" ارتبط بمعرفة "العربية" التى دعت إليها بواعث كثيرة فردية وغير فردية، وتضافرت على تأكيد أهميتها أسباب شخصية وجماعية: اجتماعية أو عقدية، وفكرية، وثقافية، إذ ارتبطت بتطلعات فردية لإتقان "اللغة المتميزة ذات السيادة الدينية والاجتماعية" فى البيئات الجديدة والمستجدة بعد الفتوح الإسلامية وما تبعها من اختلاط لغوى كان ثمرة أشكال متعددة من الهجرات البشرية والفكرية، كما كانت وسيلة أساسية للاتصال المباشرة بالمقومات العقدية بحكم ارتباط هذه المقومات عضويا بنصوص عربية، ثم كانت المجال الحيوى الذى يثبت قبل غيره المقدرة على استيعاب الخصائص الفكرية للحضارة الإسلامية، ويسمح دون سواه بالمشاركة فى مجالاتها الثقافية.

وإذا كانت الحوافز الفردية لتعلم العربية قد اضمحلت فى بعض العصور – بما فى ذلك عصرنا – تحت تأثير تضامن الدور الإنسانى للناطقين بها، وتخلف أهلها عن مواكبة المتغيرات الحضارية وهم الذين كان أسلافهم صناعا لها، فإن من الدوافع الجماعية ما ظل باقيا مؤثرا فى استمرار الحاجة إلى تعلمها.

ثانياً: أن علاقة النحو بالعربية لم تستقر فى إطار ثابت، فلقد كان النحو حينا "المفتاح" المباشر للعربية، والمدخل الرئيس للتعرف على ضوابطها والتمرس بقوالبها ومعايشة أساليبها، ولكنه تجاوز هذا الدور فى أحيان كثيرة، ليصبح فى بعضها الوسيلة والهدف معاً، ويتحول بذلك من مدخل إلى محور، وليدفع هذا التوسع فى دوره فريقا آخر من المتخصصين إلى اتخاذ موقف مضاد، فيلجأ إلى تقليص مجالاته وإهمال عدد من موضوعاته وحصره فى بعض مسائله.

ومن الحق أن ننتهى إلى أن عصرنا الحديث – كعصور سلفت – ما زال يحاول أن يحدد مفهومه بصورة مستقرة لا تسمح بالخلط فى مادته أو التشويش على وظيفته.

ثالثاً: أن تاريخ تعليم النحو العربى يقرر أن مصنفات هذا النحو لم تعرف "التنوع" مراعاة لعدد كبير من الاعتبارات الموضوعية التى تواجه العملية التعليمية، كالعمر العقلى للمتعلمين، ولغاتهم الأصلية، وبيئاتهم الاجتماعية، وأن مؤلفيها قد تركوا للمعلمين الذين يعايشون العملية التعليمية ملاحظة هذه الاعتبارات، والاستجابة لمتطلباتها.

رابعاً: أن مؤلفى النحو قد أدركوا – عمليا – وجود فوارق واضحة بين ما يكتبونه للمتعلمين وما يكتبونه للمتخصصين، ولكن هذه التفرقة بين "النوعين" غير صارمة، فقد كانت مرهونة بالرؤية الشخصية أكثر منها نتائج ضوابط موضوعية، ومن هنا صار للخلط فى التأليف بينهما وجود، وإن كان يتم – غالباً – فى حدود.

خامساً: أن المصنفات التعليمية تشير – علميا – على أنها تخاطب مستويات ثلاثة: المبتدئين، والمتوسطين، والمتقدمين، لكن يشيع فيها – برغم ذلك – الخلط بين كل مستويين متواليين: بين المبتدئين والمتوسطين، وبين المتوسطين والمتقدمين، كما يشيع الخلط بين المتقدمين والمتخصصين.

سادساً: أن الحدود الفاصلة بين المستويات تنحصر فى "الدرجة" لا فى "النوع"، فالمصنفات التعليمية على اختلافها كالمصنفات المتخصصة تتضمن قواعد كلية وجزئية، وشواهد، وأصولاً، وتأويلات، وعللا، وخلافات، واجتهادات، ولكن على تفاوت فى درجة التفصيلات.

سابعاً: أن مؤلف المصنف التعليمى كان يسمح لنفسه بأن يقطع سياقه ويناقش المتعلم الذى يقرأ مصنفه فى اعتراض متوقع، أو يلفت نظره إلى معلومة أو مسألة، وذلك من خلال أسلوب "الاستطراد" الذى كان يمكن المؤلف من إضاءة ما قدم من معلومات أو إضافة ما يريد من تنبيهات.

ثامناً: أن المؤلف النحوى اتبع فى المصنف التعليمى – كما مارس فى غيره من المؤلفات – أسلوب "تعدد التوجيه النحوى للنص اللغوى" معتمدا حينا على بتر الصلة بين النص

والسياق، الأمر الذى يسمح بتعدد الدلالات، وحينا على الأخذ بمقولات بعض الأحكام النحوية وما تجيزه من احتمالات.

تاسعاً: أن السمات المشتركة فى المصنفات التعليمية بلغت درجة من الشيوع والاستقرار بحيث صارت من بين خصائصها التى تنبه بوضوح إلى استمرار كثير من السلبيات فيها، وهو أمر يجب أن ينتهى على ضرورة التفكير فى وجود ما يمكن تسميته بالنحو التعليمى، الذى لا تنحصر وظيفته فى تلخيص الأبواب والمسائل النحوية، بل فى تقديم بناء كلى، يتسم بالاطراد النظرى والالتزام التطبيقى معاً.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

المسائل الخلافية

الفصل الرابع

خصائص تعليمية

كتب منشورة للمؤلف

١ ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
٢ ـ أصول التفكير النحوى.
٣ ـ تقويم الفكر النحوى.
٤ ـ مقومات الجملة النحوية.
٥ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى.
٦ـ الجملة الفعلية.
٧ ـ الجملة الاسمية.
٨ ـ التراكيب الإستادية فى العربية.(الجمل الظرفية ـ الوصفية ـ الشرطية)
٩ ـ قضايا ونصوص نحوية.
١٠ ـ تعليم النحو العربى: دراسة فى المنهج.
١١ ـ إعراب الأفعال.
١٢ ـ تاريخ النحو العربى.
١٣ ـ التعريف بالتصريف.
١٤ ـ القواعد الصرفية ـ عرض ودراسة.
١٥ ـ التقدير فى النحو العربى.
١٦ ـ مسائل نحوية.
١٧ـ النحو الميسّر (بالاشتراك)